





تجدید و اصلاح
در ایران
۱۳۰۳

الحمد لله

هذا كتاب القدوري مؤلفه أبو الحسين

البغدادية واسم محمد بن محمد بن علي

طهارة صلوة زكوة صوم حج
بيع صر رهن حجر انقار
احراز شفعة شركة مضاربة وكالة
كفالت حوالة صلح هبة وقف غصب
وديعة عارية لقيط لقطعة خنثى مفقود
ايق المواعظ ماذون فرائض مساقاة
نكاح رضاع طلاق رجعة نفقات
عتاق مكاتب ولاء جنات ديانات
قسامة معاقلة حدود سرقة اشربة
صيد اصحية انما دجوى شهاد ادب القضاة
قسمة اكرام سير خرو الاباحة وصايا

فرائض ١٨٢ ١٧٩
١٩٣ ١٩٢ ١٩٧

قال المص كتاب الطهارة ولم يقل باب
الطهارة لانه كل موضع يذكر فيه بالقران
سمى كتابا وكل موضع لا يذكر بالقران سمي بابا

فان قيل قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا
واذروا ما كان من قبل من النجاسات

يقال يا ايها الذين آمنوا
بما كان من قبل من النجاسات
والنجاسات هي ما كان من قبل
من النجاسات والنجاسات هي ما
كان من قبل من النجاسات

هذا كتاب الهدى من المجتهدين رحمهم الله عليهم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على
محمد وآله اجمعين **كتاب الطهارة** قال
الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة ف
اغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا
برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين **ف**فرض الطهارة غسل
الاعضاء الثلاثة ومنح الرأس والمرفقان والكعبان
يدخلان في الغسل **ل**لمنفرد في مسح الرأس مقدار
الناصية وهو ربع الرأس لما روي المغيرة بن شعبة
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم فبال وتوضأ
وضأ ومسح على ناصيته وخفيه وسنن الطهارة
غسل اليدين قبل دخولهما الاناء اذا استيقظ المتوضئ

الطهارة في اللغة النظافة و
الطهارة في اللغة النظافة و
الطهارة في اللغة النظافة و
الطهارة في اللغة النظافة و
الطهارة في اللغة النظافة و

لقوله

من نومه ولا يغسل يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا
فانه لا يدري اين يات يده ونسمة الله تعالى في ابتداء
الوضوء والتسوك والمضمضة والاستنشاق ومسح
الاذنين وتخليل الخية والاصابع وتكرار الغسل
الى الثلث **و**يستحب للمتوضئ ان ينوي الطهارة ويستوي
رأسه بالمسح ويرتب الوضوء فيبدأ بما بدأ الله تعالى بذكره
وبالمسح من المعاني النافضة للوضوء كل ما خرج
من السبيلين ومن غير السبيلين كالدخول والقيح والضديد
اذا خرج من اليد ف تجاوز الى موضع يلحقه حكم التطهير
واقفي اذا كان ملام القدر والنوم مضطجعا او مضطجعا
او مستنداً الى شيء لو ازيل عنه لسقط والقبلة على
العقل بالانغماء والجنون والفهفة في كل صلوة
ذات ركوع وسجود وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق



ان الدم ونحوه اذا خرج من البدن مع ان
يخرج كما كان في الجوارح او في الوضوء
او في الغسل او في التطهير او في
الوضوء او في الغسل او في التطهير
او في الغسل او في التطهير او في
الوضوء او في الغسل او في التطهير

من نومه ولا يغسل يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا

و^يغسل سائر البدن وسنة الغسل ان يبدأ المغتسل
في غسل يديه و^يفرجه و^يزيل النجاسة عن بدنه ان كانت
عليه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة الأرجليه ثم يفيض الماء
على رأسه وسائر جسده ثلاثا ثم يتنحى عن ذلك المكان
فيغسل رجله وليس على المرأة ان تنقض ضفائرها في
الغسل اذ بلغ الماء أصول شعرها والمعاني الموجبة للغسل
انزال المني على وجهه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة
والتقاء الختانين من غير انزال والحيض والتفاس
وسن رسول الله صم الغسل للجمعة والعيد وعرفت
وعند الاحرام وليس في المذي والودي غسل وفيهما
الوضوء والظهارة من الاخذات جائرة بماء السماء والودية
والعينون والآبار وماء البحار ولا يجوز الظهارة بماء اعتصر
من الشجر والثر ولا بماء غلب عليه غيرة فخرجته عن

هذا هو الوجه في غسل البدن
فإن كان من غير هذه النجاسات
فلا بد من غسل اليدين والرجلين
والماء الذي يغسل به لا يشترط
أن يكون طاهرا بل يكفي أن
يكون ماء من غير نجاسة
وإن كان من غير هذه النجاسات
فلا بد من غسل اليدين والرجلين
والماء الذي يغسل به لا يشترط
أن يكون طاهرا بل يكفي أن
يكون ماء من غير نجاسة

فإن كان من غير هذه النجاسات
فلا بد من غسل اليدين والرجلين
والماء الذي يغسل به لا يشترط
أن يكون طاهرا بل يكفي أن
يكون ماء من غير نجاسة

طبع للماء كالاشربة والخل وماء الباقلاء والمرق
وماء الزردج ويجوز الظهارة بماء خالطه شيء طاهر
فقير لحد أو صافه كماء المد والماء الذي يخالطه الاثنان
والصابون والزعفران وكل ماء وقعت فيه النجاسة
لم يجز الوضوء به قليا لأن أكثر الأنبياء هم امر حفظ
الماء الدائم من النجاسة فقال لا يبولن أحدكم في الماء
الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة واقا الماء الجاري
اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه اذا لم ير لها اثر
لانها لا تستقر مع جريان الماء والغدير العظيمة
الذي لا يتحرك احد طرفيه تتحرك الطرف الآخر وقعت
نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر
لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه وموت ما ليس له
نفس سائلة في الماء لا ينحسه كالبق والذباب

فإن كان من غير هذه النجاسات
فلا بد من غسل اليدين والرجلين
والماء الذي يغسل به لا يشترط
أن يكون طاهرا بل يكفي أن
يكون ماء من غير نجاسة

والزنايير والعقارب وموت ما يقش في الماء فيه
 لا يفسد الماء كالثمك والضفدع والشرطان
 والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأخداث والمستعمل
 كل ماء ازيل بحدث او استعمال في البدن علي وجه القرينة
 وكل ما يب دُبغ فقد طهر وجازة الصلوة فيه والوضوء
 منه الاجلد الخنزير والادمي وشعر الميتة وعظها
 وعصها وخافرها وقرنها طاهر واذا وقعت في البئر
 نجاسة نزلت ماؤها وكان نرح ما فيها من الماء طهارة
 لها وان ماتت فيها فارة او عصفورة او صعوة او
 سودانية او سامة ابرص نرح منها عشرون دلوًا
 الى ثلثين دلوًا ^{بحسب} كبر الدلو وصغرها وان ماتت
 فيها حمامة او دجاجة او سائر نرح منها من اربعين
 دلوًا الى ستين دلوًا وان مات فيها كلب او شاة او آدمي

نرح جميع ما فيها من الماء وان اتفخ الحيوان او تفسخ
 نرح جميع الماء صغر الحيوان او كبر وعدد الدلاء
 يعتبر بالدلو الوسط المستعمل للابار في البلدان وان
 نرح منها بدلو عظيم قدر ما يسع من الدلو الوسط
 فاحسب بر جاز وان كانت البئر معبنة لا نرح ووجب
 نرح ما فيها اخرجه مقدار ما كان فيها من الماء
 وقد روي عن محمد بن الحسن انه قال ينرح منها
 ما بين مائتي دلو الى ثلثمائة دلو واذا وجد وفي البئر
 فارة او غيرها ولا يذرون متى وقعت ولم تنتفخ ولم تنفخ
 اعادوا صلوة يوم وليلة اذا كانوا توفوا منها وغسلوا
 كل شيء اصابه ماؤها وان كانت قد انتفخت او تفسخت
 اعادوا صلوة ثلثة ايام ولياليها في قول ابي حنيفة
 وفي قولهما ليس عليهم اعادة شيء حتى يحققوا متى

وقعت وسور الأدي وما يؤكل لحم طاهر وسور الكلب
 والحنزير وسباع البهائم نجس وسور الهرة والرجلجة
 المختلطة وسباع الطير وما يسكن في البيوت مثل الحية
 والفأرة مكره وسور الحمار والبغل مشكوك
 فيهما فإن لم يجد غيرهما توضأ بهما وتيمم وباتهما يدا
 جاز **باب التيمم** ومن لم يجد الماء وهو مسافر
 أو خارج المصربيه وبين المصربين الليل أو كان يجد
 الماء إلا أنه مريض يخاف أن يستعمل الماء اشتد مرضه
 أو خاف الجنب أن يغتسل بالماء أن يقله البرد أو يعرضه
 فله أن يتيمم بالصعيد **والتيمم ضربان** يمسح بالحدريهما
 وجهه ويمسح بالآخرى يديه إلى المرفقين **والتيمم في الجنابة**
 والمحدث سواء ويجوز التيمم عند الخيفة ومخدرهما الله
 بكل ما كان من حسن الأرض كالتراب والرمل والحجر

لا يخلو خطوة لكل
 خطوة ذراع ونصف
 أربع وعشرون
 مسجداً بعدد حرف
 في الألف خطوة لكل
 مسجداً بعدد حرف
 في الألف خطوة لكل
 مسجداً بعدد حرف

والكل

والحل والجص والنورة والزئبق وعند أبي يوسف
 لا يجوز الأبالتراب والرمل خاصة والنية فرض في التيمم
 ومستحبة في الوضوء وينقض التيمم كل ما ينقض الوضوء
 وينقضه أيضاً رؤية الماء إذا قدر على استوائه ولا يجوز
 التيمم إلا بالصعيد الطاهر ويستحب لمن لم يجد الماء
 في أول الوقت وهو يرجو أن يجد الماء في آخر الوقت أن يؤخر
 الصلوة إلى آخر الوقت فإن وجد الماء توضأ به ولا يتيمم
 ويصلي تيممه ما شأ من الفرائض والتوافل ويجوز التيمم
 للصحيح في المصرا إذا حضرت الجنابة والوبى غيمه تخاف
 أن اشتغل بالطهارة أن تقوته صلوة الجنابة فانه يتيمم
 ويصل وكذلك من حضر العيد تخاف أن اشتغل بالطهارة
 أن تقوته صلوة العيد فانه يتيمم ويصل وإن خاف من
 شدة الحر أن اشتغل بالطهارة أن تقوته صلوة الجمعة

التيمم بصلوة الجنابة
 ثم حضر أخرى قال أبو حنيفة وأبو يوسف
 لا يعيد التيمم وقال محمد بن يوسف
 إذا كان بينهما مقدار ما لا يخطئ
 فيهما فلا يعيد التيمم

فإنه لا يتم ولكنه يتوضأ فان أدرك الجمعة صلها
والأصلي الظهر أربعاً وكذلك اذا ضاق الوقت فحشي ان
توضأ فان الوقت فانه لا يتم ولو سكته يتوضأ ويصلي
فائتة والمسافر اذا نسي الماء في رحله فتيمة وصل ثم ذكر
الماء بعد ما صلى لم يعد صلوة غدا في خيفة ومحتد
رحمهما الله وقال ابو يوسف يعيد وليس على الميتة اذا لم
يغلب على ظنه ان يقرب ماء ان يطلب الماء فان غلب
على ظنه ان هناك ماء تجزله ان يتم حتى يطلبه وان كان
مع رفيقه ماء طلبه منه قبل ان يتم فان منعه منه
يتم ويصلي **باب المسح** المسح على الخفين جائز
بالسنة من كل حدث موجب للوضوء اذا البس الخفين
على طهارة كاملة ثم احدث فان كان مقيماً مع يوماً وليلة
وان كان مسافراً مسح ثلاثة ايام ولياليها وابتدأ

عقب

عقب الحدث والمسح على الخفين على ظاهرهما خطوة واحدة
بالاصابع يبدأ من رؤس اصابع الرجل الى الساق
وفرض ذلك مقدار ثلاثة اصابع ^{من اصابع} اليد ولا يجوز المسح
على خفي فيمخرق كثير يبين منه مقدار ثلث اصابع من
اصابع الرجل الصغار وان كان اقل من ذلك جاز ولا يجوز
المسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل وينقض المسح على
الخفين كل ما ينقض الوضوء وينقضه ايضا تزع الخف
ومضى المدة فاذا تمت المرة تزع خفيه وغسل بجليه وصل
وليس عليه عادة بقية الوضوء ومن ابتداء المسح وهو
مقيم مسافر قبل تمام يومه وليلة مسح تمام ثلاثة ايام
ولياليها ومن ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام فان
كان مسح يوماً وليلة او اكثر لزمه تزع خفيه
وغسل بجليه وان كان مسح اقل من يومه وليلة تم مسح

يوم وليلة ومن لبس الجرموق فوق الخف مسح عليه
ولا يجوز المسح على الجوزيين عند أبي حنيفة رحمه الله
الا ان يكونا مجلدين او منقطين وقال لا يجوز اذا كانا ثخينين
لا يشقان ولا يجوز المسح على العمامة والقائسوة والبرقع
والقفازين ويجوز المسح على الجبائر وان شذها على غير
وضوء فان سقطت عن غير برء لم يبطل المسح وان
سقطت عن برء بطل المسح **باب الحيض** اقل الحيض
ثلاثة ايام ولياليها وما نقص من ذلك فليس بحيض
وهو استحاضة واكثر الحيض عشرة ايام ولياليها وما زاد
عن ذلك فهو استحاضة وما تراه المرأة من الحرة والصفوة
والكدرية في ايام الحيض فهو حيض حتى ترى البياض
الخالص والحيض يسقط عند الحيض الصلوة ويجزئ
عليها الصوم وتقضي الصوم ولا تقضي الصلوة

هذا هو الحيض
الذي هو حيض
المرأة الحرة
والصفوة
والكدرية

ولا تدخل

ولا تدخل المسجد ولا تطوف بالبيت الحرام ولا يأتينها زوجها
ولا يجوز للحائض ولا للحنب قراءة القرآن ولا يجوز لمحدث
مسح المصحف الا ان يتخذة بفلقه وان انقطع دم الحيض
لاقل من عشرة ايام لم يجز وطها حتى تقبل او يضي عليها
وقت صلوة كامل وان انقطع دمها عشرة ايام جاز
وطها قبل الغسل والطهر اذا تخلل بين الدمين في مدة
الحيض فهو كالدم الجاري واقل الطهر خمسة عشر
يوما ولا غاية لاكثره ودم الاستحاضة هو ما تراه المرأة
اقل من ثلاثة ايام واكثر من عشرة ايام فحكمه حكم الرغاف
الذي لا يمنع الصلوة ولا الصوم ولا الوطئ واذا زاد الدم
على العشرة والمرأة عادة معروفة ردت الى ايام عادتها
وما زاد على ذلك فهو استحاضة وان ابترأت مع البلوغ
مستحاضة فيضها عشرة ايام من كل شهر والباقي

في ايام الحيض
التي هي ايام
الحيض
التي هي ايام
الحيض

استحاضة والمستحاضة ومن برسلس البول والرعاف
الزائم والجرح الذي لا يرقأ يتوضؤون لوقت كل صلاة
فيصلون ما شاءوا من الفريضة والتوافل بذلك الوضوء
في الوقت فإذا خرج الوقت بطل وضوئهم وكان عليهم
إعادة الوضوء لصلاة أخرى والتفاس هو الذي يخرج
عقب الولادة والدم الذي تراه المرأة الحامل وما تراه
المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة
وأقل التفاس لأحد له وأكثره أربعون يوما وما زاد
على ذلك وهو استحاضة وإذا تجاوز الدم على الأربعين
وقد كانت هذه المرأة ولدت قبل ذلك ولها عادة
معروفة في التفاس ردت إلى أيام عادتها وإن لم يكن
لها عادة فانتها تفاسها أربعون يوما ومن ولدت
ولدين في بطن واحد فتفاسها ما خرج من الدم عقب

الولد

الولد الأول عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه وقال محمد
وزفر من عقب الولد الثاني **باب الانجاس** تطهير
النجاسة واجب من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي
عليه ويجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل ما يبع طاهر يمكن
إذا انتهت به كالخل وماء الورد وإذا أصاب الخف بنجاسة
لهاجرم فحقت فذلك بالارض جاز والماء نجس يجب غسل
رطبه فإذا جف على الثوب إخراج فيه القرك والنجاسة
إذا أصابت المرأة أو السيف أكتفى بمسحها وإن أصابت
الارض نجاسة فحقت بالشمس وذهب أثرها جازة الصلوة
على مكانها ولا يجوز التيمم منها ومن أصابه من النجاسة
المغلظة كالدم والبول والغائط والخمر مقدار الدرهم
وماد ونجاست الصلوة معه فإن زاد لم تجز ومن أصابه
النجاسة المخففة كبول ما يؤكل لحمه جازة الصلوة معه

ما لم يبلغ ربع الثوب وتطهير النجاسة التي يجب غسلها
على وجهين فما كان له منها عين مرتبة فطهارتها زوال
عنها إلا أن يبقى من أثرها ما يشق إزالته وما ليس عين
مرتبة فطهارتها أن يفصل حتى يغلب على ظن الفاسل
أنه قد طهر والاستنجاء سنة يجزئ فيه الحجر وما قام مقامه
بمسحه حتى ينقيه وليس فيه عدد مستنون وغسله بما
الماء أفضل فإن تجاوزت النجاسة من مخرجها لم يجز
فيه إلا الماء ولا يستنجى بغيره ولا يرون ولا يطعم
ولا يمينه **كتاب الصلوة** أول وقت الفجر إذا طلع
الفجر الثاني وهو البياض المعترض في الأفق وآخر وقتها
ما تطلع الشمس وأول وقت الظهر إذا زالت الشمس
وآخر وقتها عند أي خيفة رح إذا صار ظل كل شيء
مثليه سوى في الزوال وقال إذا صار ظل كل شيء

مثله وأول وقت العصر إذا خرج وقت الظهر على القولين
وآخر وقتها ما لم تغرب الشمس وأول وقت المغرب
إذا غربت الشمس وآخر وقتها ما لم يغيب الشفق وهو
البياض الذي في الأفق بعد الحجرة عند أي خيفة رح وعند
هو الحجرة وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق وآخر وقتها
ما لم يطلع الفجر الثاني وأول وقت الوتر بعد العشاء
وآخر وقتها ما لم يطلع الفجر الثاني ويستحب الإسفار
بالفجر والبراد بالظهر في الصيف وتقديهما في الشتاء
وتأخير العصر ما لم تغرب الشمس وتجيل المغرب وتأخير
العشاء إلى ما قبل ثلث الليل ويستحب في الوتر لمن يالف
صلوة الليل أن يؤخر الوتر إلى آخر الليل فإن لم يشق بالآ
تنبأه أو تر قبل النوم **بَابُ الْأَذَانِ** الأذان سنة مؤكدة
للصلوات الخمس والجمعة دون ما سوىها وصفته

ان يقول الله اكبر الله اكبر الى اخره ولا ترجع فيه ويزيد
 في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين
 والاقامة مثل الاذان الا انه يزيد فيها بعد الفلاح
 فقامت الصلوة مرتين ويتسلى في الاذان ويجدد
 في الاقامة ويستقبل بهما القبلة فاذا بلغ الى الصلوة
 والفلاح حول وجهه يمينا وشمالا ويؤذن للفائتة
 ويقوم فان فاتته صلوات اذن للاولى واقام وكان
 مختيرا في الباقية ان شاء اذن واقام وان شاء اقتص
 على الاقامة وينبغي ان يؤذن ويقوم على طهارة فان اذن
 على غير وضوء جاز ويكره ان يقم على غير وضوء او يؤذن
 وهو جنب ولا يؤذن الصلوة قبل دخول وقتها الا في الفجر
 عند ابي يوسف **باب شروط الصلوات**
 التي تتقدمها يجب على المصلي ان يقدم الطهارة من الحدث

والاستنجاء

والانحاس على ما قدمناه ويستتر عورتها والعورة من
 الرجل ما تحت السترة الى الركبة والركبة من العورة ويد
 المرأة الحرة كله عورة الا وجهها وكفيها وقدميها وما
 كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظاهر
 عورة وما سوى ذلك من بدنهما فليس بعورة ومن لم
 يجدر ما ينزل به النجاسة صلى معها ولم يعد الصلوة ومن لم
 يجدر ثوبا صلى عيانا قاعدا يومي بالركوع والسجود فان
 صلى قائما اجزاءه والا قول افضل وينوي الصلوة التي يدخل
 فيها بدنة لا يفصل بينها وبين الحرية بعمل ويستقبل القبلة الا
 ان يكون خائفا فيصلي الى اي جهة قدر فان اشتبهت عليه
 القبلة وليس بحضرة من يسأله عنها اجتهد وصلي فان
 علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا اعادة عليه وان علم
 ذلك وهو في الصلوة استدار الى القبلة ونوى على صلواته

باب صفة الصلوة فرائض الصلوة ستة
الخرقة والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الآخرة
مقدار التشهد وما زاد على ذلك فهو سنة فإذا دخل
الرجل في الصلوة كبر ورفع يديه مع التكبير حتى يجازي
بابهاميه شحماذنيه وأن قال بدلا من التكبير الله أجل
وأعظم والرحمن أكبر اجزاءه عند أبي خيفة ومحمد
وقال أبو يوسف رحمه الله عليه لا يجوز إلا بلفظ التكبير
ويعتد بیده اليمنی علی اليسری ويضعها تحت سترته ثم يقول
سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره ويستقيذ بالله من الشيطان
الرجيم ويقراء بسم الله الرحمن الرحيم ويسر بهما ثم
يقراء قلحة الكتاب وسورة معها أو ثلث آيات من أي
سورة شاء وإذا قال الإمام ولا الضالين قال أمين
ويقولها المؤتمرون ويخفونها ثم يكبر ويركع ويعتد بیدیه علی

ولا يركع ولا يسجد
ولا يركع ولا يسجد

ركبة

ركبته ويفترج بين أصابعه ويبسط ظهره ولا يرفع رأسه
ولا ينكسر ويقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلثا
وذلك إذا ناه ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده و
يقول المؤتمرون ربنا لك الحمد فإذا استوى قائما كبر وسجد
واعتمد بیدیه علی الارض ووضع وجهه بين كفيه وسجد
على انفه وجهته فإن اقتصر على أحدها جاز عند أبي
خيفة رحمه الله وقال الأرمم لا يجوز إلا اقتصار على الأنف إلا
من عذر وأن سجد على كور عمامته أو فاضل ثوبه جاز
ويبدأ بضعفه ويجافي بطنه عن فخذه ويوجه أصابع
رجليه نحو القبلة ويقول في سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلثا
وذلك إذا ناه ثم يرفع رأسه ويكبر فإذا اطمأن جالسا
كبر وسجد فإذا اطمأن سجد أكثر واستوى قائما
على صدور قدميه ولا يقعد ولا يعتد بیدیه علی الارض

ويُفعل في الزكوة الثانية مثل ما فعل في الأولى إلا أنه لا
يستفتح ولا يتعوذ ولا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى فإذا
رفع رأسه من السجدة الثانية في الزكوة الثانية افترش
رجله اليسرى وجلس عليها ونصب اليمنى نصبا ووجهه
أصابعه نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه
ويتشهد والتشهد أن يقول التحيات لله والصلوات وا
لطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله
إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ولا يزيد على
هذا في القعدة الأولى ويقراء في الركعتين الأخيرين فاتحة
الكتاب خاصة فإذا جلس في آخر الصلوة جلس كما جلس
في الأولى وتشهد وصلى على النبي عم ودعا بما شاء مما
يشبه الفاظ القرآن والأدعية الماثورة ولا يدعوا بما

يشبه كلام الناس ثم يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم
ورحمة الله ويسلم عن يساره مثل ذلك ويجهر بالقراءة
في الفجر والركعتين الأولىين من المغرب والعشاء إن كان اماما
ويخفي القراءة فيما بعد الأولىين وإن كان منفردا فهو
مختر انشاء جهر واستمع نفسه وانشاء خافت ويخفي الألفاظ
القراءة في الظهر والعصر والوتر ثلث ركعات لا يفصل بينهن
بسلام ويقنت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة ويقراء في كل
ركعة من الوتر بقلحة الكتاب وسورة معها فإذا أراد
أن يقنت كبر ورفع يديه ثم قنت ولا يقنت في صلوة غيرها
وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها لا يجزئ فيها
غيرها ويكره أن تحذف سورة بعينها الصلوة لا يقراء فيها
غيرها وأدنى ما يجزئ من القراءة في الصلوة ما يتأوله
اسم القرآن عند أبي حنيفة رحمة الله وقال أبو يوسف ومحمد

لأن الثامن بكونه من الصلوة حلف هو لاء و ٢ بعد بمرهم صفات الجناحة

رحم لا يجوز اقل من ثلث ايات قصار او اية طويلة ولا يقرأ
 المؤمن خلف الامام ومن اراد الدخول في صلاة غيره يحتاج
 الى نيتين نيّة الصلوة ونيّة المتابعة والجماعة سنة مؤكدة
 واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة فان تساؤوا فافهم
 فان تساؤوا فاورعهم فان تساؤوا فاستهم وبكره
 تقديم العبد والاعرابي والفاقة والاعمى وولد الزنا فان
 تقدم مواجاز وينبغي للامام ان لا يطول بهم الصلوة وبكره
 للنساء ان يصلين وحدهن جماعة فان فعلن ذلك وقفت
 امامهن وسطهن ومن صلى مع واحد اقامه عن يمينه
 فان كان مع اثنين تقدم عليهما ولا يجوز للرجال ان يقعدوا
 بامرأة ولا يصي فان فعلوا ذلك بطلت صلواتهم ويصف
 الرجال ثم الصبيان ثم الخثاني ثم النساء فان قامت
 امرأة الى جنب رجل وهما مشتركان في صلاة واحدة ذاب

[illegible]

五

المسحوق

ركوع وسجود افسدت صلواته ويكره للنساء حضور العجا
ولا باس ان تخرج العوز في الفجر والغروب والعشاء ولا يصلي
الظاهر خلف من يرسل البول ولا الطاهر ان خلف النجاسة
ولا القارب خلف الابي ولا المكثي خلف العربي ويجوز
ان يؤم النعم التوضيئين والماسح على الخفين الفاسدين
ويصلي القائم خلف القاعد ولا يصلي الذي يركع
ويسجد خلف الموفى ولا يصلي المفترض خلف المتقل
ولا من يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا اخر ويصلي
المتنفل خلف المفترض ومن اقتدى بإمام ثم علم
انه على غير وضوء اغاد الصلوة ويكره للصلي
ان يعيث بثوبه او بحسده ولا يقبل الحضا الا ان
لا يمكنه السجود فيسوي مرة واحدة ولا يفرقع
اصابعه ولا يتحضر ولا يستدل ثوبه ولا يقصر

شعره ولا يشبك يديه ولا يكف ثوبه ولا يلتفت
ولا يبقى اقصاء الكلب ولا يرد السلام بلسانه
ولا يديه ولا يترتع الا بعذر ولا يؤكل ولا يشرب
فان سبقه الحدث انصرف وان كان اماما استخلف
وتوضأ وبني على صلوته ما لم يتكلم والاستيناف
افضل وان تام فاحتم او جئ او اغنى عليه او قمقه
استأنف الصلوة والوضوء جميعا وان تكلم في صلوته
عامدا او ساهيا بطلت صلوته فان سبقه الحدث
بعد ما قعد قدر الشاهد توضأ ^{واستلم} وان تقعد
الحدث في هذه الحالة او تكلم او عمل عملا ينال الصلوة
بطلت صلوته وان رائي المنيتم الماء في صلوته بطلت
وان راه بعد ما قعد قدر الشاهد او كان ما سحا على
الخفين فانقضت مرة مسح او خلع خفيه بعمل

ॐ

رقيق او كان امتيا قلع سورة او عريانا فوجد ثوبا او موبيا
 ففقد رعي الزكوع والسجود او تذكر ان عليه صلوة قبل
 ذلك او احدث الامم الفاري فاستخلف امتيا او طلعت
 الشمس في صلوة الفجر او دخل وقت العصر في الجمعة
 او كان ماسحا على الجبيرة فسقطت عن برء او كان
 صاحب عذر فخرج وقت صلوة او كان صاحب
 عذر فانقطع عذره بطلت صلوة في قول اي حنيفة
 رح وقال ارحم من صلوة في هذه السائل كلها
باب قضاء الفوائت ومن فاتته صلوة قضاها اذا
 ذكرها وقدمها على صلوة الوقت الا ان يخاف
 فوت صلوة الوقت فيقدم صلوة الوقت ثم يقضي الفائتة
 فان فاتته صلوات رتبها في القضاء كما وجبت في الا
 صل الا ان تزيد النوايت على ست صلوات فيسقط

أو ضيق الوقت أو حاله النسيان فهو
 إذا وصل الفجر فصلّى الظهر وهو ليس بالفجر
 بعد الفراغ من الصلوة فإنه
 ويقتضيه الفجر لا غير بقية
 وهو الظهر أو وقت الظهر
 يجوز الظهر أو التكرار في وقت
 وقوعه في حد التكرار في وقت
 مع الحسنة وخلافه من قبله أن يبدأ
 أن عليه الفجر من أجل حد التكرار
 ولأنه دخل في حد التكرار
 بالباش ولائها الفاتية وروى عن أحمد
 أنه يكرّر عليه الفاتية وهو أنه إذا
 أنه قال الصلوة كيف الفجر فإنه
 أنه قال الله في وقت أو ما قال ضيق
 أنه كرهه بداء بالإنشاء وإما قال
 بالكتاب بداء أنه لا يكرّر الفجر في
 الوقت فهو أن كان حاله
 وقت الظاهر ينظر أن كان حاله
 وقت الظاهر يفوت الوقت ولا يمكن
 اشتغل بالفجر يفوت فإنه يصلّى لو
 اشتغل في الوقت فإنه كان حاله
 أداء الظاهر يصلّى الفجر وإن كان حاله
 في وقتها ثم يصلّى الفجر في الوقت فإنه
 اشتغل بالفجر يمكنه أداء في الوقت وإن
 يصلّى الفجر ثم الظاهر والمص
 إلى هذا

الترتيب فيها **باب الأوقات** التي يكره فيها الصلوة لا يجوز
الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة
ولا عند غروبها ولا يصلي على جنازة ولا يسجد للتلاوة
الأعصر يومه عند غروب الشمس ويكره ان يتنقل
بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر
حتى تقرب الشمس ولا بأس ان يصلي في هذين الوقتين
الفوائت ويسجد للتلاوة ويصلي على جنازة ولا يصلي
ركعتي الطواف ويكره ان يتنقل بعد طلوع الفجر يكثر من
ركعتي الفجر ولا يتنقل قبل المغرب **باب التوافل** الستة في الصلوة
ان يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر واربعاً قبل الظهر وركعتين
بعدها واربعاً قبل العصر وان شاء ركعتين وركعتين
بعد المغرب واربعاً قبل العشاء واربعاً بعدها وان
شاء ركعتين ونوافل النهار ان شاء صلى ركعتين

بتسليم واحدة وان شاء اربعاً ويكره الزيادة
على ذلك وامّا نافلة الليل فقال ابو حنيفة رحمه ان صلى ثمانين
ركعتاً بتسليم واحدة جاز ويكره الزيادة على ذلك
وقال ابو يوسف ومحمد رحمه لا يزيد بالليل على ركعتين
بتسليم واحدة والقراءة في الفرض واجبة في الركعتين
الاوليتين وهو مختار في الاخرتين ان شاء قراء وان شاء سكت
وان شاء سبع والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي
جميع الوتر ومن دخل في صلاة النفل ثم افسدها
فصاها وان صلى اربع ركعات وقعد في الاولين ثم
افسد الاخرتين فصار ركعتين وصلى النافلة قاعداً
مع القدرة على القيام وان افتتها قائماً ثم قعد جاز
عند ابو حنيفة رحمه وقال لا يجوز الا بعدد ومن كان
خارج المصر يتنقل على دابته الى اجمعه توجهت

يومي إيماء **باب سجود الشهو** سجود الشهو واجب في الزيادة
والتقصان بعد السلام بسجد سجدتين ثم يتشهد و
يسلم والشهو يلزم اذا زاد في صلوة فعلا من جنسها
ليس منها وترك فعلا مستنونا وترك قراءة فاتحة
الكتاب او الفوت او التشهد او تكبيرات العيدين
او جهر الامام فيما يخاف او خاف فيما يجهر وسهوا لاما
يوجب على الموثم السجود فان لم يسجد الامام لم يسجد الموثم
فان سهى الموثم لم يلزم الامام ولا الموثم السجود ومن سهى
عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو الى حال القعود اقرب
عاد فجلس وتشهد فان كان الى حال القيام اقرب
لم يعد وسجد للشهو وان سهى عن القعدة الاخيرة
فقام الى الخامسة رجع الى القعدة مالم يسجد في الخامسة
وسجد للشهو وان قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه

وتحولت صلوة تفعلا وكان عليه ان يضم اليها ركعة سابعة
وان قيد في الرابعة قدر التشهد ثم قام الى الخامسة ولم
يسلم بظنها القعدة الاولى عاد الى القعدة مالم يسجد
في الخامسة ويسلم وان قيد الخامسة بسجدة ضم اليها
ركعة اخرى وقد عتت صلوة والركعتان له نافلة ومن شك
في صلوة فلم يذر اثلاثا صلى ام اربعا وذلك اول ما عرض له
استأنف الصلوة فان كان الشك بعرض له كثير ابني على
غالظنه ان كان له ظن فان لم يكن له ظن ابني على اليقين
باب صلاة المريض اذا تعذر على المريض القيام
صلى قاعدا يركع ويسجد فان لم يستطع الركوع والسجود
او مي ايماء وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع
الى وجهه شيئا يسجد عليه فان لم يستطع القعود استأنف
على ظهره وجعل رجله الى القبلة واوى بالركوع والسجود فان

استلقى على جنبه ووجهه الى القبلة واوى برأسه جاز فان لم
يستطع الايماء برأسه اخر الصلوة ولا يوى بعينه ولا يقلب
ولا يحجبه فان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع
والسجود لم يلزمه القيام وجاز ان يصلي قاعدا يوى
ايماء فان صلى الصبح بموضع صلوة قائما ثم حدث به
مرض فقام قاعدا ابركع وسجد او يوى ان لم يستطع الركوع
والسجود او مستلقيا ان لم يستطع القعود ومن صلى بعض
صلوته قاعدا ابركع وسجد لمرض برنثته على صلوة قائما
فان صلى بعض صلوته بايماء ثم قدر على الركوع والسجود
استأنف الصلوة ومن أغنى عليه خمس صلوات فادونها
فضاها اذا صح فان فات بالانغاء اكثر من ذلك لم يقض
باب سجود التلاوة سجود التلاوة في القرآن اربعة
عشر موضعا في اخر الاعراف وفي الرعد والنحل ونبى ابريل

ومريم والاولى في الحج والفرقان والنمل والتم تنزيل وص
وحمد السجدة والنجم واذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك
والسجود واجب في هذه المواضع كلها على التالي والستماع
سواء قصد سماع القرآن او لم يقصد واذا اتى الامام
اية سجدة سجد لها وسجد المأموم معه وان تلى المأموم
لم يسجد الامام ولا المأموم وان سمعوا وهم في الصلوة
اية سجدة من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجدوا
في الصلوة وسجدوها بعد الصلوة وان سجدوها في الصلوة
لم تجزئهم ولم تقسد الصلوة ومن تلى اية سجدة فلم
يسجدوها حتى دخل في الصلوة قتلها وسجد لها اجزأت
للسجدة عن التلاوتين وان تلاها في غير الصلوة فسجد
ثم دخل في الصلوة قتلها وسجد لها ثانيا ولم تجزئ السجدة
الاولى عن الثانية ومن كرر تلاوة سجدة واحدة

في مجلس واحد لجزء سجدة واحدة ومن اراد السجود
كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه
ولا تشهد عليه ولا سلام **باب صلاة المسافر** الشفر
الذي يتغير به الاحكام ان يقصد الانسان موضعاً بينه
وبين مقصده مسيرة ثلاثة ايام بسير الابل ومشي الاقدام
ولا يعتبر في ذلك بالسير في الماء وفرض المسافر عندنا
في كل صلاة رباعية ركعتان لا يجوز له الزيادة عليهما فان
صلى اربعاً وقد قعد في الثانية مقدار التشهد اجزأته الركعتان
عن فرض وكانت الاخرى ان له نافلة فان لم يقعد مقدار
التشهد في الركعتين الاولتين وقيد بالثالثة بطلت صلواته
ومن خرج مسافراً صلى ركعتين اذا فارق بيوت للضر
ولا يزال على حكم الشفر حتى ينوي الإقامة في بلد خمسة عشر يوماً
فضاعداً فيلزمه الاتمام وان الإقامة اقل من ذلك

لم يتم فان دخل بلداً ولم ينو ان يقيم فيه خمسة
عشر يوماً وانما يقول غداً اخرج او بعد غد
اخرج حتى يفي على ذلك سنيين صلى ركعتين واذا
دخل العسكر ارض الحرب فنو الإقامة خمسة
عشر يوماً لم يتم الصلوة واذا دخل المسافر
في صلاة المقيم مع بقاء الوقت تم الصلوة وان دخل
معه في قايمة لم تجز صلواته خلفه واذا صلى
المسافر بالمقيمين صلى ركعتين وسلم ثم اتم المقيمين
صلواتهم ويستحب له اذا سلم ان يقول لهم امثوا
صلواتكم فانما قوم سقر فاذا دخل المسافر
مضره اتم الصلوة وان لم ينو الإقامة فيه ومن كاله
وطن فانتقل عنه واستوطن غيره ثم سافر
فدخل وطنه الاول لم يتم الصلوة واذا نوى المسافر

ان يقيم بمكة ومنا خمسة عشر يوماً لم يتم الصلوة
 ومن فاتته صلوة في السفر قضاها في الحضر ركعتين
 ومن فاتته صلوة في الحضر قضاها في السفر اربعاً
 والعاصي والمطيع في سفرهما في الرخصة سواء **باب**
صلوة الجمعة لا تصح الجمعة الا في مضر جامع او في مصلى
 المضر ولا تجوز في القرى ولا تجوز اقامتها الا للسلطان
 او لمن امره السلطان ومن شرائطها الوقت فتصح
 في وقت الظهر ولا تصح بعده ومن شرائطها الخطبة
 قبل الصلوة فيخطب الامام خطبتين يفصل بينهما
 بقعدة ويخطب قائماً على الظهارة فان اقتصر
 على ذكر الله تعالى جاز عند ابي حنيفة رء وقال
 لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وان خطب
 قاعداً او على غير طهارة جاز ويكره ومن شرائطها

في وقت
 من شرائطها
 الخطبة
 قبل الصلوة
 في خطبتين
 يفصل بينهما
 بقعدة
 ويخطب قائماً
 على الظهارة
 فان اقتصر
 على ذكر الله
 تعالى جاز
 عند ابي حنيفة
 رء وقال لا
 بد من ذكر
 طويل يسمى
 خطبة وان
 خطب قاعداً
 او على غير
 طهارة جاز
 ويكره ومن
 شرائطها

الجماعة واقامهم عند ابي حنيفة ثلثة سوى الامام
 وقال اثنان سوى الامام ويجهر الامام بالقراءات
 في الركعتين وليس فيها قراءة سورة بعينها ولا تجب
 الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا مريض ولا جني ولا عبد
 ولا عني فان حضر وا و صلومع الناس اجزأهم عن فرض
 الوقت ويجوز للمسافر والعبد والرئيس ان يؤم الجمعة
 ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلوة الامام
 ولا عذر له كره له ذلك وحازت صلوة فان بدله
 ان يحضر الجمعة فتوجه اليها بطلت صلوة الظهر
 عند ابي حنيفة بالسعي وقال ارحم لا يبطل حتى يدخل
 مع الامام ويكره ان يصلي المفذور والظهير جماعة
 يوم الجمعة وكذلك اهل السجن ومن ادرك الامام
 يوم الجمعة صلى معه ما ادرك وبني عليه الجمعة وان ادرك

في التشهد او في سجود الشهور بني عليه الجمعة عند أبي خيفة
رحمه الله وابي يوسف رح وقال محمد ان ادرك معه
اكثر الركعة الثاني يربني عليها الجمعة وان ادرك اقلها
بني عليها الظهر واذا خرج الامم المنبر يوم الجمعة
ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبته
واذا اذن المؤذن يوم الجمعة الاذان الاول ترك الناس
البيع والشراء وتوجهوا الى الجمعة فاذا اصعد الامم
المنبر جلس واذن المؤذنون بين يدي المنبر فاذا فرغ
من خطبته قاموا **باب صلاة العيدين** يستحب في يوم
الفطر ان يطعم الانسان قبل الخروج الى المصلى ويقبل
ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ويتوجه الى المصلى ولا
يكبر جهرا في طريق المصلى عند أبي خيفة ويكبر
جهرا عند أبي يوسف ومحمد رح ولا يتنفل في المصلى

قبل صلوة العيد فاذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس
دخل وقتها الى الزوال واذا زالت الشمس خرج وقتها
ويصلي الامم بالناس ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة
الاقتتاح وثلاثا بعدها ثم يقرأ قلعة الكتاب وسورة
معهما ويكبر تكبيرة يركع بها ثم يبدأ في الركعة الثانية
بالقراءة فاذا فرغ من القراءة كبر ثلاث تكبيرات
وكبر تكبيرة رابعة يركع بها ويرفع يديه في تكبيرة العيد
ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها
صدقة الفطر واحكامها ومن فاتته صلوة العيد
مع الامم لم يقضها بعده فان غم الهلال على الناس
فشهدوا عند الامم برؤية الهلال بعد الزوال صلى العيد
من الغد فان حدث له عذر منع الناس من الصلوة
في يوم الثاني لم يصليها بعده ويستحب في يوم الاضحية

ان يقتسل ويتطيب ويؤخر الأكل حتى يفرغ من الصلوة
ويتوجه إلى المصلى وهو يكبر ويصلي ويخبر بالقراءة
في الجمعة والعيد ويصلي الإمام الأضحية ركعتين كل صلاة
الفطر ويخطب بعدها خطبتين يعلم الناس فيها
الأضحية وتكبر التشريق فان حدث عذر منع الناس
من الصلوة في يوم الأضحية صلوا ما من الغد وبعد
الغد ولا يصلونها بعد ذلك وتكبر التشريق أوله
عقب صلاة الفجر من يوم عرفة وآخره عقب صلاة
العصر من يوم النحر عند أبي حنيفة رحم وقال إلى
صلوة العصر من آخر أيام التشريق والتكبير عقب
الصلوات المفروضة ان يقول الله أكبر الله أكبر لا إله
إلا الله والله أكبر الله أكبر ولله الحمد **بَابُ صَلَاةِ**
الْكُتُوفِ اذا انكسفت الشمس صلى الإمام بالناس

ركعتين كهنية النافلة في كل ركعة ركوع واحد وبطول
القراءة فيهما ونحفي عند أبي حنيفة رحم وقال أبو يوسف
ومحمد رحم يجهر ثم يذعوا بعدها حتى تجلي الشمس ويصلي
بالناس الإمام الذي يصلي بهم الجمعة فان لم يخضر
الإمام صليها الناس فرادى لنفسه وليس في خسوف
القمر جماعة وانما يصلي كل واحد منهم بنفسه وليس
في الكسوف خطبة **بَابُ الْإِسْتِسْقَاءِ** قال أبو حنيفة ليس
في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة فان صلى الناس
وحداً ناجاز وانما هو الدعاء والاستغفار وقال أرحم
يصلي الإمام بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة
ثم يخطب ويستقبل القبلة بالدعاء ويقبّل الإمام
رأسه ولا يقبّل القوم اريدتهم ولا يخضراهل الذمة
الاستسقاء **بَابُ قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ** يستحب ان يجتمع

الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم امامهم
خمس تر وحيات كل تر وحية بتسليمتين ويجلس بين كل تر
وتحتين مقدار تر وحية ثم يؤت بهم امامهم ولا يصلي
الوتر جماعة في غير شهر رمضان **باب صلاة الخوف**
اذا اشتد الخوف جعل الامم الناس طائفتين طائفة
في وجه العدو وطائفة خلفه فيصلي بهذه الطائفة ركعة
وسجدةتين فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت
هذه الطائفة الى وجه العدو وجاءت الاخرى فيصلي
بهم الامم ركعة وسجدةتين وتشهد وسلم ولم يسلم القوم
ودهبوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاولى فصلا
وحدانا ركعة وسجدةتين بغير قراءة وتشهد واوسلوا
ومضوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلا ركعة
وسجدةتين بقراءة وتشهد واوسلوا فان كان الامم مقيما

صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين **باب الطائفة**
الاولى من المغرب ركعتين وبالثانية ركعة ولا يقاتلون
وهم في حال الصلوة فان فعلوا ذلك فسدت صلواتهم
وان اشتد الخوف صلا ركبة واحدة اياهم من الركوع
والسجود الى اي جهة شاؤا اذ لم يقدر واعي التوجه الى القبلة
باب الجنائز اذا احتضر الرجل وجر الى القبلة على شقة لا يمر
ولقن الشهادةتين فاذا مات شد والحية وعمضوا عينيه
واذا ارادوا غسله وضعوه على سريته وجعلوا على عورته
حرق من السترة الى التربة وترعوا شايبه ووضوه ولا يعضض
ولا يستشق ثم يفيضون الماء عليه ويجترس ديرة وترا
ويغلي الماء بالسدر او بلحرض فان لم يكن فاما القراح ويفسل
رأسه والحية بالخطمي ثم يضع على شقه اليسر فيفسل بالماء
والسدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الخت منه ثم يضع

على شقرا لا يمن في غسل بالماء والسدر حتى يرى ان الماء قد
وصل الى ايكلي تحت منه ثم يجلسه ويسنده اليه ويضع بطنه
مستويا رقيقا فان خرج من شئ غسله ولا يعيد غسله ثم
يتشفر بجرقة ويجعله في اكفانه ويجعل الخنوط على راسه ولحيته
والكافور على مساجده والسنة ان يكفن الرجل في ثلث
اثواب ازار وقيصر ولفافة فان اقتصروا على ثوبين جاز
واذا ارادوا الف الفاقة عليه ابدوا بالجانب الايسر فالقوه
عليه ثم لا يمن فان خافوا ان ينشر الكفن عنه عقدوه وكفن
المرأة في خمسة اثواب ازار وقيصر وخمار وخرقة تربط
نواياها ولفافة فان اقتصروا على ثلثة اثواب جاز يكون
الخمار فوق القيص تحت اللفافة ويجعل شعرها على صدرها
ولا يبشر شعر المتي ولا لحته ولا يقص ظفره ولا يقص
شعره ويجز لا كفن فلان يذبح فيها وتر

فاذا فرغوا منه صلوا عليه واولى الناس بالصلوة عليه
السلطان ان حضر فان لم يحضر فيجب تقديم امير
الحج ثم الوالي فان صلى عليه غير الوالي والسلطان اعلا
الوالي فان صلى الوالي لم يجز ان يصل عليه بعده وان دفن
ولم يصل عليه صلى على قبره الى ثلثة ايام والصلوات
عليه ان يكبر تكبيرة يحمد الله تعالى عقيبها ثم يكبر
تكبيرة ثانية ويصل على النبي ثم يكبر تكبيرة ثالثة
يدعو فيها لنفسه وللميت وللمسلمين ثم يكبر تكبيرة
رابعة ويسلم ولا يصل على ميت في مسجد جماعة فاذا حملوا
على سريره اخذوا بقوائم الاربع ويمشون به مسرعين
دون الخجب فاذا بلغوا الى قبره كره للناس ان يقعدوا
قبل ان يوضع عزاء الرجال ويحفر القبر ويلحد ويبني
قبر المرأة ويدخل الميت القبر فمالى القبلة فاذا وضعوه في الحفرة

قال الذي يضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله ويوحهه الى
القبلة ويجل القعدة ويستوي اللبث عليه ويكره الأجر
والخشب ولا بأس بالقصب ثم يمال التراب عليه ويستتم
القبر ولا يسطح ومن استهل بعد الولادة سمي وغسل وصلي
عليه وان لم يستهل اذبح في خرقه ولم يصل عليه **باب**
الشهيد الشهيد من قتل المشركون او وجد في المعركة
وبعد اثر الجراحة او قتل المسلمون ظلما ولم يجب بقتله دية
فيكفن ويصل عليه ولا يغسل واذا استشهد الجنب غسل
عند أبي حنيفة رم وكذلك الصبي وقال لا يغسلان ولا
يغسل عن الشهيد دمه ولا ينزع ثيابه وينزع عنه القم
والخشو والخف والسلاح ومن ارتث غسل والارتثات
ان ياكل ويشرب او يداوى او يبقى حيا حتى يمضي عليه
وقت صلاة وهو يعقل وينقل من المعركة حيا ومن قتل

في حيا او قضا ص غسل وصلى عليه ومن قتل من البغيا
او قضا الطريق لم يصل عليهما **باب صلاة في الكعبة**
الصلاة في الكعبة جائزة فرضها ونقلها فان صلى الامم
بجماعة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الامم جاز ومن
جعل منهم ظهره الى وجه الامم لم تجز صلاته فاذا صلى
الامم في المسجد الحرام تحلق الناس حول الكعبة وصلوا
بصلاة الامم فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامم
جازت صلاته اذا لم يكن في جانب الامم ومن صلى على
ظهر الكعبة جازت صلاته **كتاب الزكاة** الزكاة
واجبة على الحر المسلم البالغ العاقل اذا ملك
نصابا ملكا تاما وحال عليه الخول وليس على صبي
ولا مجنون ولا مكاتب زكاة ومن كان عليه دين
يحيط بماله فلا زكاة عليه وان كان له مال اكثر من الدين

زكى الفاضل اذا بلغ نصابا وليس في دور الشك وثبت
 البدن واثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الحرمة
 وسلاح الاستعمال زكوة ولا يجوز اداء الزكوة الا بنية
 مقارئة للاداء او مقارئة لعزل مقدار الواجب ومن
 نذر ق جميع ماله لا ينوي الزكوة سقط فرضها عنه
باب زكوة الابل ليس في اقل من خمس ذرود صدقة
 فاذا ابلت خمسا سائمة وحال عليها الحول ففيها
 شاة الى تسع فاذا كانت عشرة ففيها شاتان الى
 اربع عشرة فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلث
 شياه الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين ففيها
 اربع شياه الى اربع وعشرين فاذا كانت خمسا
 وعشرين ففيها بنت مخاض الى خمس وثلاثين
 فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون الى

قوله في بيتنا العرفه

خمس واربعين فاذا كانت ستا واربعين ففيها حققة
 الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها جذعة الى
 خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بنتا
 لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها
 حققتان الى مائة وعشرين ثم تستأنف الفريضة فيكون
 في الخمس شاة مع الحققتين ففي العشرين شاتان وفي خمس
 عشر ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس
 وعشرين بنت مخاض الى مائة وخمسين فيكون
 فيها ثلث حقايق ثم تستأنف الفريضة ففي الخمس
 شاة وفي العشرين شاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه
 وفي العشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض
 وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا ابلت مائة وستا
 وتسعين ففيها اربع حقايق الى مائتين ثم تستأنف

في بيتنا العرفه

فصل في بيان الفريضة ابدان الحسين
التي بعد المائة والحسين بعين في خمس وعشرين
بنت محاض

الفريضة ابدان كانت تأنف في الحسين التي بعد المائة
والحسين والنجت والعرب سواء **باب صدقة البقر**
ليس في اقل من ثلثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلثين
سائبة وحال عليها الحول ففيها سبع اوتبقة وفي
اربعين مستن او مستنة فاذا زادت على الاربعين وجب
في الزيادة بقدر ذلك الى السنين عند ابي حنيفة وفي
الواحدة ربع عشر مستنة وفي الاثنين نصف عشر مستنة
وفي الثلث ثلثة ارباع عشر مستنة وفي الاربعة عشر مستنة
وقالا لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين فيكون فيها
بتيعان اوتبعان وفي سبعين مستنة وتبع وفي ثمانين
مستان وفي تسعين ثلث اتبع وفي مائة بتيعان ومستان
وعلى هذا يتغير الفرض في كل عشر من تبع الى مستنة
والجواميس والبقر سواء **باب صدقة الغنم** ليس في اقل

ومن مستنة او تبع

من اربعين شاة صدقة فاذا كانت اربعين سائبة
وحال عليها الحول ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا
دنت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة
ففيها ثلث شياه فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شياه
ثم في كل مائة شاة والضأن والمعر سواء **باب**
زكاة الخيل اذا كانت الخيل سائبة ذكورا واناثا فصاحبها
بلخياري ان شاء اعطى من كل فرس دينار وان شاققها
واعطى عن كل مائتين درهم خمسة دراهم وليس في زكورها
منفردة زكاة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا زكاة
في الخيل ولا شيء في البغال والحمير الا ان يكون للتجارة وليس
في الحملان والفصلان والعجا جيل زكون عند ابي حنيفة ومحمد
الا ان يكون معها كبار وقال ابو يوسف رحمه الله فيها واحدة
منها ومن وجب عليه سن فلم يوجد اخذ المصدق اعلا

منها وزد الفضل واخذ دونها واخذ الفضل ويجوز
 دفع القيمة في الزكّات وليس في العوامل والعلوف
 صدقة ولا يأخذ المصترق خيار المال ولا رد البتة ويأخذ
 الوسط ومن كان له نصاب فاستفاد في اثناء الحول من
 جنسه ضمة الى ماله وزكاه به والسائغة التي تكفي بالرعي
 فاكثر حولها فان علفها نصف الحول او اكثر فلا زكاة
 فيها والزكّات عند ابي حنيفة وابي يوسف في النصاب دون العقو
 وقال محمد يجب فيهما واذا هلك المال بعد وجوب الزكّات
 سقطت وان قدم الزكاة على الحول وهو مال للنصاب
 جاز والله **باب زكاة الفضة** ليس فيما دون مثني
 درهم صدقة فان كانت مائتي درهم وحال عليها الحول
 ففيها خمسة دراهم ولا ينبي في الزيادة حتى تبلغ اربعين
 فيكون فيها درهم ثم في كل اربعين درهما درهم وهو عند

في كل مائة درهم صدقة درهم
 في كل مائة درهم صدقة درهم
 في كل مائة درهم صدقة درهم
 في كل مائة درهم صدقة درهم
 في كل مائة درهم صدقة درهم
 في كل مائة درهم صدقة درهم
 في كل مائة درهم صدقة درهم
 في كل مائة درهم صدقة درهم
 في كل مائة درهم صدقة درهم
 في كل مائة درهم صدقة درهم

ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم فزاد على المائتين
 فزكوة بحسابه واذا كان الغالب على الورق الفضة فهي
 في حكم الفضة فاذا كان الغالب عليها القش فهي في
 حكم العروض يعتبر ان تبلغ قيمتها نصابا **باب زكاة**
الذهب ليس فيما دون عشرين مثقالا من الذهب زكاة
 فاذا كانت عشرين مثقالا وحال عليها الحول ففيها نصف
 مثقال ثم في كل اربعة مثاقيل قيراطان وليس فيما دون
 اربعة مثاقيل صدقة عند ابي حنيفة وقالهما زاد على العشرين
 فزكوة بحسابه وفي يتر الذهب والفضة وحليتهما الزكاة
باب زكاة العروض الزكاة واجبة في عروض التجارة كائنت
 ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من الورق او الذهب
 يقومها بما هو انفع للفقراء والمساكين واذا كان النصاب
 كاملا في طرفي الحول ففصله فيما بين ذلك لا يسقط

والا لانية منهما صح

الزكوة ويضم قيمة العروض الى الذهب والفضة وكذلك
 يضم الذهب الى الفضة بالقيمة حتى يتم النصاب عند
 أبي حنيفة وقال لا يضم الذهب الى الفضة بالقيمة فيضم
 بالاجزاء **باب زكوة الزروع والثمار** قال ابو حنيفة في قليل
 ما اخرجته الارض وكثيره العشر سواء سقي سقي
 وسقى السماء الا الحطب والقصب والحشيش وقال لا
 يجب العشر الا فيما له ثمرة باقية اذا بلغت خمسة اوسق
 والوسق ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه
 وسلم وليس في الخضروات عندها عشر وما سقى
 بغرب او دالية او سانية ففيه نصف العشر في القولين
 وقال ابو يوسف فيما لا يسوق كالزعفران والقطن في العشر
 اذا بلغت قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يدخل تحت الوسق
 وقال محمد يوجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة امثال من اعلى

حنيفة

ما يخرج من الارض من زروع
 وما يخرج من الارض من ثمار
 وما يخرج من الارض من زروع
 وما يخرج من الارض من ثمار
 وما يخرج من الارض من زروع
 وما يخرج من الارض من ثمار

ما يقتدر به نوعه فاعتبر في القطن خمسة اجمال وفي
 الزعفران خمسة امنا وفي الفسل العشر اذا اخذ من ارض
 العشر قل او اكثر عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف
 لا شيء فيه حتى يبلغ عشرة ارقاق وقال محمد خمسة ارقاق
 والفرق ستة وثلاثون رطلا بالعراقي وليس في الخارج
 من ارض الخراج عشر **باب من يجوز دفع الصرفة**
 اليه ومن لا يجوز قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء
 والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب
 والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله
 الآية فهذه ثمانية اصناف وقد سقط منها المؤلفة
 قلوبهم لان الله تعالى اعز الاسلام واغنى عنهم والفقير
 من له اذى شيء والمساكين من لا شيء له والعامل يدفع
 اليه لانه ان عمل بقدر عمله والرقاب ان يعان المكاتبون

في ذلك رقابهم والغارم من لزمه دين وفي سبيل الله فقطع
 الغزاة وابن السبيل من كان له مال في وطنه وهو في
 مكان آخر لا شيء له فيه فهذه جهات الزكاة وللمالك
 ان يدفع الزكاة الكل واحد منهم وله ان يقتصر على نصف
 واحد منهم ولا يجوز ان يدفع الزكاة الى ذمي ولا يتي منها
 مسجد ولا يكفن منها ميت ولا تشتري منها رقبة تغرق
 ولا ترفع الى غني ولا يدفع المترك زكوة الى ابية وجده وان علق
 ولا الى ولده وولد ولده وان سفل ولا الى امه وجذاته
 وان علق ولا الى امراته ولا يدفع الى مكاتبه ولا الى من موك
 ولا مملوك غني ولا ولد غني اذا كان صغيرا ولا يدفع
 الى بني هاشم وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عوف
 وآل الحارث بن عبد المطلب ومواليهم وقال ابو حنيفة
 ومحمد اذا دفع الزكاة الى رجل بظنة فقير اثم بان انه غني

ولا تدفع الزكاة الى زوجها عند ابي حنيفة
 ولا تدفع الزكاة اليه

او هاشمي او كافرا ودفع في ظنة الى رجل بظنة فقير اثم بان
 انه ابوه او ابنه فلا اعاده عليه وقال ابو يوسف يعيد ولو دفع
 الى شخص ثم علم انه عبده او مكاتب لم يجز في قولهم جميعا
 ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصابا من اي مال كان ويجوز
 دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحاحا مكسبا وبكره
 نقل الزكاة من يدر الى يدر اخر وانما تفرق صدقة كل قوم
 فيهم الا ان ينقلها الانسان الى قرابته او الى قومهم اخرج
 من اهل يده **باب صدقة الفطر** صدقة الفطر واجبة
 على الحر المسلم اذا كان مالكا لمقدار النصاب فاضلا
 عن مسكنه وثيابه واثاره وفرسه وسلاحه وعبيده
 للخدمة يخرج ذلك عن نفسه وعن اولاده الصغار
 وعن ممالئكم للخدمة ولا يؤدّي عن زوجته ولا عن
 اولاده الكبار وان كانوا في عياله ولا يخرج عن مكاتبه

ولا عن غير مكانه ولا عن مالكة التجارة والعبد
بين شريكين لا فطرة على واحد منهما ويؤدى المسلم
عن عبده الكافر والفطرة نصف صاع من بر
او صاع من شعير او غراو زيت والصاع عذابي
حنيفة ومحمد بن ثمانية ارطال بالعراقي وقال ابو
يوسف رح خمسة ارطال وثلاث رطل وهو صاع اهل
الحجاز وجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر من يوم الفطر
فمن مات قبل ذلك لم يجب فطرته ومن اسلم او ولد
قبل طلوع الفجر وجبت فطرته وان اسلم او ولد بعد
طلوع الفجر لم يجب فطرته ويستحب للناس ان يخرجوا
الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى وان قرعوها
قبل يوم الفطر جاز وان اخرتها عن يوم الفطر لم تسقط
وكان عليهم اخراجها **كتاب الصوم** الصوم ضربان

واجب ونفل فالواجب ضربان منه ما يتعلق بزمن
بعينه كصوم رمضان والنذر المعين فحوز صومه
بنية من الليل وان لم ينو حتى اصبح اجزأته البنية ما بينه
وبين الزوال والضرب الثاني ما ثبت في الزمة
كقضاء رمضان والنذر المطلق فلا يجوز الا بنية
من الليل وكذلك صوم الظهار والكفارة وما اشبه
ذلك والنفل كله يجوز بنية قبل الزوال وينبغي للناس
ان يلمسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين
من شعبان فان راوه صاموا وان غم عليهم
الهلال اكملوا عدة شعبان ثلثين يوما ثم صاموا
ومن رأى هلال رمضان وحده صام وان لم
يقبل الاثام شهادة واذا كان بالشبهة علة
قبل الاثام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال

رجل كان او امرأة حراً كان او عبداً وان لم يكن
بالشما علة لم يقبل الاطعم الشهادة حتى يراه
جمع كثير يقع العلم بخبرهم ووقت الصوم من حين
طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس والصوم هو الامساك
عن الاكل والشرب والجماع نهائياً مع النية فان اكل
الصائم او شرب او جامع ناسياً لم يفطر وان نام
فاختلم او نظر الى امرأة فانزل او ادهن او احتجم
او كحل او قبل او لمس لم يفطر وان انزل بقبلة او
لمس فعليه القضاء دون الكفارة ولا يكره بالقبلة
اذا امن على نفسه ويكره ان لم يأمن وان ذرعه
القي لم يفطر وان استقاء عامداً مثلاً فيه فعليه
القضاء ومن ابتلع الحضاة او الحذير افطر ومن
جامع عامداً في احد السبيلين او اكل او شرب ما يتقوى

٣٠
بر او يتداوى بر فعليه القضاء والكفارة والكفارة
مثل كفارة الظهار ومن جامع فيمادون الفرج او بهيمة
فانزل عليه القضاء ولا كفارة عليه وليس في افساد صوم
غير رمضان كفارة ومن احتقن واستعط او افطر
في ذنبه او داوى جائفة او آثم بدواء فوصل الى جوفه
او دماغه افطر وان افطر في اخليله لم يفطر عند ابي
خليفة ومحمد بن مرقا وقال ابو يوسف رحمه يفطر ومن ذاق
شيء بفمه لم يفطر ويكره له ذلك ويكره للمرأة
ان تضع اجبتها الطعم اذا كان لها منه بد ومضع
العلك لا يفطر الصائم ويكره اذا دخل في حلقه غبار
الديق او تراب الطريق او دخان الحريق لم يفطر ومن
كان مريضاً في رمضان تخاف ان صم اذا دام مرضه
افطر وقضى وان كان مسافراً لا يستصبر بالصوم فهو

افضل وان افطر وقضى جاز وان مات المريض
او المسافر وهما على حالهما لم يلزمهما القضاء وان
صح المريض وقام المسافر وهما ماتا لزمهما القضاء
بقدر الصحة والاقامة ويوصيان بالاطعام عنهما
لكل يوم مسكينا كالفطرة نصف صاع
من بر وقضاء رمضان ان شاء فرقروا ان شاء
متابعه وان اخره حتى دخل رمضان اخر صام رمضان
الثاني وقضى الاول بعده ولا فدية عليه والحامل
والرضع اذا خافتا على اولدهما افطرتا وقضتا
ولا فدية عليهما والشينخي الفاني الذي لا يقدر على
الصيام يفطر ويطعم لكل مسكينا كما يطعم في الكفارة
ومن مات وعليه قضاء رمضان فاوصي برطعم
عنه وليه لكل يوم مسكينا نصف صاع من بر

نفسها

افطر

او صاع لمن غرا وشعير فان لم يوص لم يلزم الورثة
الاطعام فان تبرع الورثة بالاطعام جاز ومن دخل
في صوم التطوع او صلوة التطوع ثم افسدهما
قضاهما وان بلغ الصبي او اسلم الكافر في نهار رمضان
بعض النهار امسكا ببقية يوميهما وصاما ما بعده
ولم يقضيا ماضى ومن اغى عليه في رمضان لم يقض
اليوم الذي حدث فيه الاغفاء وقضى ما بعده واذا
افاق المجنون في بعض رمضان قضا ما مضى
منه واذا احاضت المرأة افطرت وقضت واذا
قدم المسافر او طهرت الحائض في بعض النهار امسكا
عن الطعم والشراب ببقية يوميهما ومن تسحر
وهو يظن ان الفجر لم يطلع او افطر وهو يظن ان الشمس
قد غربت ثم تبين ان الفجر كان قد طلع او ان الشمس

لم يقرب فضى ذلك اليوم ولا كفارة عليه ومن
 رأى هلال الفطر وحده لم يفطر وإذا كان بالسماء
 علة لم يقبل الاطم في هلال الفطر الا شهادة رجلين
 او رجل وامرأتين وان لم تكن بالسماء علة لم يقبل الا
 شهادة جماعة يقع العلم بخبرهم **باب الاعتكاف**
 الاعتكاف مسجتي وهو التث في المسجد مع الصوم بنية
 الاعتكاف ويجرم على المعتكف الوطئ والتمس والقبلة
 ولا يخرج المعتكف من المسجد الا الحاجة الانسان او الجمعة
 فان خرج بغير عذر بطل اعتكافه ولا بأس بان يبيع و
 يتاع في المسجد من غير ان يحضر السلعة ولا يتكلم
 الا بخير ويكره الصمت فان جامع المعتكف ليلًا
 او نهارًا بطل اعتكافه سواء كان عامرًا او ناسيًا
 ومن وجب على نفسه اعتكاف ايام ^{معدودة} لزمه اعتكافها

بينا

بليائها وكانت متتابعة وان لم يشترط التتابع **كتاب**
الحج الحج واجب على الأحرار البالغين العقلاء الأصحاء
 اذا قدر وروا على الزاد والراحلة فاضلا عن المسكن
 وعن ملائمة منه وعن نفقة عياله الى حين عودته
 وكان الطريق امنًا وبغير في المرأة ان يكون لها محرم
 يحج بها وزوج ولا يجوز لها ان تحج بغيرها اذا كان
 بينها وبين مكة ^{بشرا لا بيل} مسيرة ثلاثة ايام والمواقف التي
 لا يجوز ان يتجاوزها الانسان الا محرمًا لاهل المدينة ^{محسنة}
 ذوالحليفة واهل العراق ذات عرق واهل الشام
 الحففة واهل نجد قرن واهل اليمن يلم فان قدم
 الاحرام على هذه المواقف جاز ومن كان بعد المواقف
 فبقائه للحل ومن كان بمكة فبقائه في الحج للحرم والعمرة
 للحل فاذا اراد الاحرام اغتسل او توضأ والغسل

محرم منها

افضل وليس ثوبين جديزين او غسيلين ازارا
ورداً ومتن طيباً ان كان له طيب وصلى ركعتين قال
عقب الصلوة اللهم اني اريد الحج فبشره لي وتقبله
مني ثم ياتي عقب صوته فان كان مفرداً بالحج نوي
بتلبينه الحج والتلبية ان يقول ببيتك اللهم لبيك
لا شريك لك لبيك ان الحمد والتعظيم لك والملك لا شريك
لك ولا ينبغي ان يخل بشيء من هذه الكلمات فان زاد
فيها جاز فاذن بالي فقد احرمت فليتق ما نهى الله عنه من
الرفث والفسوق والجردال ولا يقتل صيداً ولا يشير اليه
ولا يدرك عليه ولا يلبس قبصاً ولا سراويل ولا عمامة
ولا قلنسوة ولا قباء ولا خفين الا ان لا يجد النعلين
فيقطعهما اسفل من الكعبين ولا يغطي رأسه ولا وجهه
ولا يستر طيباً ولا يخلق رأسه ولا شعر بدنه ولا يقص

نقطة
ظفره ولا من لحيته ولا يلبس ثوباً مصبوغاً بوريس ولا يزر
عفران ولا يعضض الا ان يكون غيبلاً لا ينقض ولا يأس
بان يغتسل ويدخل الحمام ويستظل بالبيت والمحل ويستد في
وسطه الهيئان ولا يغسل رأسه ولا لحيته بالخطمي ويكثر
من التلبية عقب الصلوات وكلما على شرفاً او هبط وادى
اولي ركبا وبالا سحر فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد الحرام
فاذا عاين البيت كبر وهل ثم ابتداء بالحجر الاسود فاستقبل
وكبر ورفع يديه واستلمه وقبله ان استطاع من
غير ان يوزي مسلماً ثم اخذ عن عنقه مما يلي الباب
وقد ارضطبع رداءه قبل ذلك فيطوف بالبيت سبعة
اشواط ويجعل طوافه من وراء الحطيم ويرمل في الاشواط
الثلاثة الاول ويمشي فيما بقي على هيئته ويستلم الحجر كلما مر به
ان استطاع ويحتم بالاسلام الطواف ثم يأتي المقام

فيصلي عنده ركعتين او حيث يتستر من المسجد وهذا الطواف
 طواف القدوم وهو سنة وليس بواجب وليس على اهل
 مكة طواف القدوم ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل
 الكعبة ويكبر ويهمل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 ويدعو الله لحاجته ثم ينحط نحو المروة ويثني على هيشته فاذا
 بلغ الى بطن الوادي سعي بين الميادين الاخيرين سعيًا حتى
 ياتي المروة فيصعد عليها ويفعل كما فعل على الصفا وهذا
 شوط فيطوف سبعة اشواط يتدري بالصفا ويختم بالمروة
 ثم يقيم بمكة حرامًا فيطوف بالبيت كلما بداه ويصلي لكل اسبوع
 ركعتين فاذا كان قبل يوم التروية يوم خطب الامم خطبة
 يعلم الناس فيها الخروج الى منى والصلوة بعرفات والوقوف
 والافاضة فاذا صلى الفجر يوم التروية بمكة خرج الى منى
 فاقام بها حتى يصلي الفجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات

فيقيم بها فاذا زالت الشمس من يوم عرفة صلى الامم بالناس
 الظهر والعصر يترى فيخطب قبل الصلوة خطبة يعلم
 الناس فيها الصلوة والوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي
 الجمار والنحر وطواف الزيارة ويصلي بهم الظهر والعصر
 في وقت الظهر باذان واقامين ومن صلى في رحله وحده
 صلى كل واحدة منهما في وقتها عند اي خيفرح وقال
 يجمع بينهما المتفرد ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل
 وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة وينبغي للامم ان يقف
 بعرفة على راحلته يدعوا ويعلم الناس المناسك ويستحب
 ان يغتسل قبل الوقوف بعرفة ويحتمد في الدعاء فاذا غربت
 الشمس افاض الامم والناس معر على هيشته حتى ياتوا المزدلفة
 فينزلوا بها والمستحب ان ينزلوا بقرب الجبل الذي عليه الميقاتة
 ويقال له قرخ ويصلي الامم بالناس المغرب والعشاء باذان

وكان احد المجاهدين
 قد روى عن علي بن النضر

واقامة ومن صلى المغرب في الطريق لم يجز عند أبي حنيفة
ومحمد رحمهما فاذا اطلع الفجر صلى الامم بالناس الفجر بغير
ثم وقف ووقف الناس معه فدعا والمزدلفة كلها موقف
الابطن محسب ثم افاض الامم والناس معه قبل طلوع الشمس
حتى ياتوا منابذ بني بكة العقبه فيرميها من بطن الوادي
بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقيم عندها ويرمي حجره
ولا يقف عندها ويقطع التيمم مع اول حصاة ثم يذبح
ان احب ثم يحلق او يقصر والحاق افضل وقد حمله
كل شيء الا النساء ثم ياتي مكة من يومه ذلك او من الغد
او من بعد الغد فيطوف طواف الزيارة سبعة اشواط فان كان
سعي بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لم ير ممل
في هذا الطواف ولا سعي عليه وان لم يكن قدم السعي رمل
في هذا الطواف وسعي بعده على ما قدمناه وقد حمله النساء

وهذا الطواف هو المفروض في الحج وبكره تأخير عن هذه
الايام فان اخره عنها الرخصة عند أبي حنيفة ثم يعود الى منى
فيقيم بها وبكره ان يبيت بمكة فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني
من يوم النحر رمى الجمار الثلث بيدي بالتي تلي المسبح فيرميها
بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويرمي
ثم يرمي التي تليها مثل ذلك ويقف عندها ويرمي حجره
العقبه كذلك ولا يقف عندها فاذا كان من الغد رمى الجمار
الثلث بعد زوال الشمس كذلك فاذا اراد ان يجعل النقر
نقرا الى مكة وان اراد ان يقيم رمى الجمار الثلث في اليوم
الرابع بعد زوال الشمس فان قدم الرمي في هذا اليوم قبل
الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند أبي حنيفة وبكره
ان يقدم الانسان ثقله الى مكة ويقيم حتى يرمي فاذا انقر
الى مكة نزل بالمحصب ثم طاف بالبيت سبعة اشواط

لا يرمل فيها وهذا الطواف طواف الصدر وهو واجب
الأعلى أهل مكة ثم يعود إلى أهله فإن لم يدخل الحرم مكة
وتوجه إلى عرفات ووقف بها على ما قدرناه فقد
سقط عنه طواف القدوم ولا شيء عليه لتركه ومن أدرك
الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة إلى طلوع
الفجر من يوم النحر فقد أدرك الحج ومن احتسب بعرفة
وهو نائم أو مغشي عليه أو لم يعلم أنها عرفة أجزأه
ذلك عن الوقوف والمرأة في جميع ذلك كالرجل غير أنها
لا تكشف رأسها وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها
بالتلبية ولا ترمل في الطواف ولا تسعي بين الميادين ولا تخلق
رأسها ولكن تقصر **باب القرآن** القرآن عندنا أفضل
من التمتع والافراد وصفة القرآن أن يهمل بالحج والعمرات
معاً من الميقات ويقول عقب صلوة التهمدني أريد

الحج والعمرة فيسترها إلى وتقبلهما متى فاذا دخل مكة
ابتدأ فطاف بالبيت سبعة أشواط يرمل في الثلثة الأولى
منها ويسعى بعدها بين الصفا والمروة وهذه أفعال
العمرة ثم يطوف بعد السعي طواف القدوم ويسعى بين
الصفا والمروة كما قلنا في المفرد فإذا أرمي بالحجارة يوم النحر
ذبح شاة أو بدنة أو بقرة أو سبع بزنة أو سبع بقرة وهذا
دم القران فإن لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة أيام في الحج
آخرها يوم عرفة فإن فات الصوم حتى دخل يوم النحر
لم يجزئه إلا التمتع ثم يصوم سبعة أيام إذا رجع إلى أهله
فإن صامها بمكة بعد فراغه من الحج جاز وإن لم يدخل
القران مكة وتوجه إلى عرفات فقد صار رافضاً
لهجرت بالوقوف وبطل عنه دم القران وعليه دم لرفض
العمرة وعليه قضاؤها **باب التمتع** التمتع عندنا أفضل

من الافراد والمتمتع على وجهين متمتع بسوق الهدي و
 متمتع لا يسوق الهدي وصغر المتمتع ان يبتدئ من الميقات
 فحرم بعرة ويدخل مكة فيطوف لها ويسعى ويجلق ويقصر
 وقد حل من عمرته ^{ينحج} ويقطع التلبية اذا ابتدأ بالظواف
 ويقيم بمكة ^{حاله} خلافا اذا كان يوم التروية احرم بالحج
 من المسجد وفعل ما يفعل الحاج المفرد وعليه دم المتمتع
 فان لم يجز صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله
 وان اراد للمتمتع ان يسوق الهدي احرم وساق هديه ^{قريه} فان
 كانت بذرة قلدها بمزادة او نعل ^{شوق الله} واشيعر البدره عند ابي
 يوسف ومحمد رحمهما الله وهوان يشق سنامها من الجانب
 الايمن ولا يشعر عند ابي حنيفة فاذا دخل مكة طاف
 وسعى ولم يتحل حتى يحرم بالحج يوم التروية فان قدم الاحرام
 قبله جاز عليه دم فاذا احلق يوم النحر فقد حل من الاحرام

وليس لأهل مكة تمتع ولا قرآن وانما لهم الافراد
 خاصة فاذا عاد المتمتع الى بلده بعد فراغه من العرة
 ولم يكن ساق الهدي بطل تمتعه ومن احرم بالعمرة
 قبل اشهر الحج فطاف لها اقل من اربعة اشواط ثم
 دخل اشهر الحج فتمتها واحرم بالحج كان متمتعا
 وان طاف لعمرته قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصلا
 ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعا واشهر الحج شوال
 وذو القعدة وعشر من ذي الحجة فان قدم الاحرام
 بالحج عليها جاز احرامه وانعقد نكحها واذا حاضت
 المرأة عند الاحرام اغتسلت واحرمت وصفت
 كما يصنع الحاج غيراتها لا تطوف بالبيت حتى تظهر
 وان حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة انصرفت

من مكر ولا شيء عليها ترك طواف الصدر
باب الجنائيات اذا طيب المحرم فعليه الكفارة فان
 طيب عضوا كاملا فما زاد فعليه دم وان طيب اقل
 من عضو فعليه صدقة وان لبس ثوبا مخيطا
 او غطا رأسه يوما كاملا فعليه دم وان كان اقل
 من ذلك فعليه صدقة وان حلق ربع رأسه فصلا
 فعليه دم وان حلق اقل من الربع فعليه صدقة وان
 حلق مواضع المحتاج جمع فعليه دم عند اي خيفة ربه وقالا
 عليه صدقة وان قص ظفير يديه ورجليه فعليه
 دم وان قص يدا او رجلا فعليه دم وان قص اقل
 من خمسة اظافر فعليه صدقة وان قص خمسة
 اظافر من يديه ورجليه فعليه صدقة عند اي خيفة

واي يوسف روحه وقال محمد روح عليه دم وان تطيب
 او حلق وليس من عذر فهو مخير ان شاء ذبح شاة
 وان شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة اصوع من
 طعام وان شاء صام ثلثة ايام وان لمس او قبل بشهوة
 فعليه دم انزل او لم ينزل ومن جامع في احد السبيلين
 قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة ويمضي في الحج
 كما يضي من لم يفسد الحج وعليه القضاء وليس عليه
 ان يفارق امراته اذا حج بها في القضاء ومن جامع بعد
 الوقوف بعرفة لم يفسد حجه وعليه بذنة وان جامع
 بعد الحلق فعليه شاة ومن جامع في العمرة قبل ان يطوف
 لهما اربعة اشواط افسدها ومضى فيها وقضاها عليه
 شاة وان وطئ بعد ما طاف اربعة اشواط فعليه



شاة ولا تفسد عمرته ولا يلزمه قضاؤها ومن جامع
ناسيا يكن جامع عامداً ومن طاف طواف القدوم محدثاً
فعلیه صدقة وان كان جنباً فعليه شاة ومن طاف
طواف الزيارة محدثاً فعليه شاة وان كان جنباً فعليه
بدنة والا فضل ان يعيد الطواف مادام بمكة ولا
ذبح عليه ومن طاف طواف الصدر محدثاً فعليه
صدقة وان كان جنباً فعليه شاة ومن ترك من
طواف الزيارة ثلثة اشواط فمادونها فعليه شاة
وان ترك اربعة اشواط بقي محرماً ابدل حتى يطوفها
ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الصدر فعليه
صدقة وان ترك طواف الصدر او اربعة اشواط
منه فعليه شاة ومن ترك الشئ بين الصفا والمروة

فعلیه

فعلیه دم وجهه تامة ومن افاض من عرفة قبل
الامم فعليه دم ومن ترك الوقوف بالمزدلفة
فعلیه دم ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه
دم وان ترك رمي يوم واحد فعليه دم ومن ترك
رمي الجمار الثلث فعليه صدقة وان ترك رمي جمرة
العقبة في يوم النحر فعليه دم ومن اخر الخلق حتى
مضت ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة رحمه وكذلك
ان اخر طواف الزيارة عند ابي حنيفة رحمه الله
واذا قتل المحرم صيداً او ذل عليه من قتله فعليه
الجزاء بسوى في ذلك العامد والناسي والمبتدئ
والعايد والجزء عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه
ان يقول الصيد في المكان الذي قتله فيه او في اقرب

المواضع منه أن كان في برية يقومه ذوا عدل شتم
هو مختار في القيمة أن شاء ابتاع بها هزبا فذبحه أن
بلغت قيمته هزبا وأن شاء اشترى بها طعاما فتصدق
به على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعا
من تمر أو شعير وأن شاء صام عن كل نصف
صاع من بر يومًا وعن كل صاع من شعير يومًا
فإن فضل من الطعام أقل من نصف صاع فهو
مختار فيه أن شاء تصدق به وأن شاء صام عنه
يومًا كاملاً وقال محمد بن حبيب في الصيد النظيف فيما
له نظير ففي الظبي شاة وفي الضبع شاة وفي الأرنب
عناق وفي البربوع جفرة وفي النعامية بدنة ولا نظير له
ففي القيمة ومن جرح صيداً أو تفشعره

فيما هو

أو قطع

أو قطع عضواً منه ضمن ما نقص منه وإن تقطعت
ريش طائر أو قطع قوائم صيد فخرج عن حيزه إلا
متناع فعليه قيمته كاملة ومن كسر بيض صيد
فعليه قيمته فإن خرج من البيضة فرخ ميت فعليه
قيمه حياً وليس في قتل الغراب والحداة والذئب
والحية والعقرب والفأرة جزاء وليس في قتل البعوض
والبراغيث والقراد شيء ومن قتل جرادة أو قملة تصدق
بما شاء وقيمة خير من جرادة ومن قتل مالا يؤكل
لحمه من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء
ولا يتجاوز بقيمتها شاة وإن صال السبع على محرمة
فقتله فلا شيء عليه وإن اضطر المحرم إلى أكل لحم الصيد
فقتله فعليه الجزاء ولا بأس بأن يذبح المحرم

الشاة والبقرة والبعير والدجاج والبط ^{والكسيرة}
 ومن قتلهما مأسر ولا أوطيا مستانسا فعليه
 الجزاء وإذا ذبح المحرم صيدا فذبحته ميتة لا يحل
 أكلها ولا بأس أن يأكل المحرم لحم صيد اصطادة
 حلال وذبحه إذا لم يدرل المحرم عليه ولا أكره بصيده
 وفي صيد الحرم إذا ذبح الحلال الجزاء وإن قطع
 حشيش الحرم أو شجرة الذي ليس بملك ولا هو مما
 ينبت الناس فعليه قيمته وكل شيء فعله القارن
 مما ذكرنا أن فيه على المفرد دما فعليه دمان
 دم لحيته ودم لعنته إلا أن يتجاوز الميقات من غير
 إخراج يحرم بالعرة والحج فيلزمه دم ولحد إذا
 اشترك محرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما

ثم

الجزء

الجزاء كاملا وإذا اشترك حلالان في قتل صيد
 الحرم فعليهما جزاء واحد وإذا باع الحرم صيدا
 وابتاعه فالبيع باطل **باب الإحصار** إذا تحصّر
 المحرم بعد واد أو صابره مرض منعه من المضي جاز
 له التحلل وقيل له أبعث شاة تذبح في الحرم وواعد
 من يحلها اليوم بعينه بذبحها فيه ثم تحلل فإن كان
 قارنا بعت بدمين ولا يجوز ذبح دم الإحصار
 إلا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند أبي حنيفة
 وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز الذبح المحصر بالحج
 إلا في يوم النحر ويجوز للمحصر بالعرة أن يذبح متى
 شاء والمحصّر بالحج إذا التحل فعليه حجة وعرة
 وعلى المحصر بالعرة القضاء وعلى القارن حجة

وعمرتان واذا بعث المحصر هديا وواعدهم
 ان يذبحوه في يوم بعينه ثم زال المحصار فان قدر
 على ادراك الهدي والحج لم يجز له التحلل ولزمه
 للمضي وان قدر على ادراك الهدي دون الحج تحلل
 وان قدر على ادراك الحج دون الهدي جاز له التحلل
 استحسانا ومن احصر مكة وهو متويع من الو
 قوف والطواف كان محصرا وان قدر على
 احدهما فليس بمحصر **باب الفوات** ومن احرم
 بالحج ففاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر
 فقد فاته الحج وعليه ان يطوف ويسعى ويحلل ويقصر
 الحج من قابل ولادم عليه والعمرة لا تقوت وهي جائزة
 فجمع السنة الاخيرة ايام يكره فعلها فيها يوم عرفة

ويوم النحر وايام التشريق والعمرة سنة وهي الاحرام
 والطواف والتسبيح **باب الهدي** الهدي ادناه
 شاة وهو من ثلثة انواع الابل والبقر والغنم
 يجزى في ذلك كله الشيء فصاعدا الا من الضأن
 فان الجذع منه يجزى ولا يجوز في الهدي مقطوع
 الاذن او اكترها ولا مقطوعة الذنب ولا اليد ولا
 الرجل ولا اذا هبت العين ولا العفاء ولا العرجاء
 التي لا تشي الى النسك والشاة جائزة في كل شيء الا في مو
 ضعين من طواف طواف الزيارة جنبا ومن جامع بعد
 الوقوف بعرفة فاته لا يجزى الا بدنة والبدنة والبقرة
 تجزى كل واحدة منهما عن سبعة اذا كان كل واحد
 من الشركاء يريد القربة فان اراد احدهم بنصيبه التحم

ان فيه تذكروا الا ان في فيه سواء
 ومن البقرة ماله سنن وطعن
 في الناقة ومن الابل ماله خمس
 سنين وطعن في السائمة
 والجذع من الضأن والعز مائة
 اشتر وقيل اكثر السنة

لم يجز للباقين ويجوز الأكل من هدي التطوع والمتعة
 والقرآن ولا يجوز الأكل من بقية الهدايا ولا يجوز ذبح
 هدي التطوع والمتعة والقرآن إلا في يوم النحر
 ويجوز ذبح بقية الهدايا أي وقت شاء ولا يجوز
 ذبح الهدايا إلا في الحرم ويجوز أن يتصدق بها على
 مساكين الحرم وغيرهم ولا يجب التعريف بالهدايا
 والأفضل في البدن النحر وفي البقر والغنم الذبح
 والاولى أن يتولى الإنسان ذبحها بنفسه إذا كان بحسن
 ذلك ويتصدق بجملتها وخطامها ولا يعطي لجرة
 الجزار منها ومن ساق بدنة فاضطر إلى ركوبها
 ركبتها وإن استغنى عن ذلك لم يركبها وإن كان لها
 لبن لم يجلها وينضح عنها بالماء البارد حتى

ينقطع

ينقطع اللبن ومن ساق هديا فمطبان كان
 تطوعا فليس عليه غيره وإن كان واجبا فعليه
 أن يقيم غيره مقامه وإن أصابه عيب كبراقام غيره
 مقامه وضع بالعيب ما شاء وإذا عطب البدنة
 في الطريق فإن كانت تطوعا فخرها وصبع نعلها
 بدمها وضرب برصفتها ولم يأكل لاهو ولا غيره
 من الأغنياء منها وإن كانت واجبة أقام غيرها
 مقامها وضع بها ما شاء وبقيد هدي التطوع
 والمتعة والقرآن ولا يفقد دم الاختصار ولا دم
 الجنائيات **كتاب البيوع** البيع يفقد بالاجاب
 والقبول إذا كان يلفظ الماضي فإذا أوجب أحد
 المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار أن شاء قبله

في البيعة عبارة عن إيجاب
 وقبول من مالين مكاتب

في المجلس وان شاء رتبوا بينهما فام من المجلس قبل
 القول بطل الايجاب فاذا حصل الايجاب والقول
 لزم البيع ولا خيار لولا حيد منهما الا من عيب او عديم
 رؤية والاعراض المشار اليها لا تحتاج الى معرفت
 مقدارها في جواز البيع والاثنان المطلقة لا تصح
 الا ان تكون معروفة القدر والصفة ويجوز البيع
 بغير حال ومؤجل اذا كان الاجل معلوماً ومن طلق
 الثمن في البيع كان على غالب نقد البلد وان كانت النقود
 مختلفة فالبيع فاسد الا ان يبين احدها ويجوز
 بيع الطعام والحيوب مكائلة ومجازفة وبائنه
 لا يعرف مقداره وبوزن حجره لا يعرف مقداره
 ومن باع صبرة طعام كل فقير بدينارهم جاز البيع

وهذا الخط
 بعد الشبهة

الشيء ثمن او ميسر
 فيقول الاخر ان
 والقدر ان يكون
 معلوماً كالنقد
 والصفة مثل ان يكون
 حيداً او وسطاً او ردياً

في فقير واحد عند اني حيفة رحمه الله الا ان يسمي
 جملة فقراؤها ومن قطع غنم كل شاة بدرهم فالباع
 فاسد في جميعها وكذلك من باع ثوباً مذارعة كل
 ذراع بدرهم ولم يستم جملة الذرعان ومن ابتاع
 صبرة طعام على انها مائة فقير بمائة درهم فوجدها
 اقل من ذلك كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود
 بحصته من الثمن وان شاء فسخ البيع فان وجدها
 اكثر فالزيادة للبائع ومن اشترى ثوباً على انه عشرة
 اذرع بعشرة دراهم او ارضاً على انها مائة ذراع
 بمائة درهم فوجدها اقل فالمشتري بالخيار ان شاء
 اخذها بجملة الثمن وان شأ تركها وان وجدها اكثر
 من الذراع الذي سماه فهي للمشتري ولا خيار للبائع

وان قال بعثكمها على انها مائة ذراع بمائة درهم كل ذراع
بدرهم فوجدناها قصة فهو بالخيار ان شاء الخدم
بحصتها من الثمن وان شاء تركها وان وجدها زائدة
كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الجميع كل ذراع بدرهم
وان شاء فسح البيع وان قال بعثك هذه الرزمة على
انها عشرة اثواب بمائة درهم كل ثوب بعشرة دراهم
وان وجدها زائدة فالبيع فاسد ومن باع دارا دخل
بناؤها في البيع وان لم يسمه ومن باع ارضا دخل ما فيها
من النخل والشجر في البيع وان لم يسمه ولا يدخل الزرع
في بيع الارض الا بالتسمية ومن باع نخلا او شجرا
فبد ثمره ثمرته للبائع الا ان يشترطها للبائع ويقال
للبائع اقطعها وسلم للبيع الى البائع ومن باع ثمرة

وجدناها في كتابنا في البيع

لم يبد صلاحها او قد بدا اجاز البيع ووجب على المشتري
قطعها في الحال فان شرط تركها على النخل فسد البيع
ولا يجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى منها الرطال معلومة ويجوز
بيع الحنطة في سنبليها والباقي في قشره ومن باع
دارا دخل البيع مفاتيح اغلافها واجرة الكيال وناقده
الثلث على البائع واجرة وزان الثمن على المشتري ومن
باع سلعة بثمن قبل المشتري ادفع الثمن اولا فاذا دفع
الثلث قبل للبائع سلم للبيع ومن باع سلعة بسلعة
او ثمنين قبل لهما سلم معا **باب الخيار والشرط**
خيار الشرط جائز في البيع للبائع والمشتري ولهما
الخيار ثلثة ايام فادونها ولا يجوز اكثر من ذلك
عند ابي حنيفة ر. وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله يجوز

تعامل الناس به

وهذا يقتضي الجواز اذا اشترى

يريد به مفاتيح الاغلاقات المركبة

إذا استبقي مدة معلومة وخيار البائع يمنع خروج المبيع
 من ملكه فان قبضه المشتري فملك في يده ضمنه بالقيمة
 وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع إلا
 ان المشتري لا يملكه ولا يدخل في ملكه عند أبي حنيفة
 وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله فان هلك في يده
 هلك بالتمن وكذلك ان دخله عيب ومن
 شرط الخيار فله ان يفسخ في مدة الخيار وله ان
 يجزئه فان اجاز به فحضره صاحب جاز وان
 فسخ لم تجز الا ان يكون الآخر حاضرا واذا آمن له
 الخيار بطل خياره ولم ينقل الى ورثته ومن باع
 عبدا على ان يترخصا او كاتب فكان بخلافه فالمشتري
 بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك

في نظر ان خلاف
 في الحكم منها ان
 الخيار اذا كان
 في فائدة
 في البيع اذا
 في حصة
 في ثمنه
 في اشتري وشهاده
 في اشتري قربة
 في بيعت عليه عتق

بدر

باب خيار الرؤية ومن اشترى شيئا لم يره فالبائع
 جائز وله الخيار اذا رآه ان شاء اخذه وان شاء ترك
 ومن باع مالم يره فلا خيار له اذا رآه وان نظر الى وجه
 الصبرة او الى وجه الجارية او الى ظاهر الثوب مطوبا
 او الى وجه الدابة وكفلها فلا خيار له الا من عيب وعند
 هما يكفيه رؤية واحدة وان ذاك ضمن الدار فلا خيار له وان
 يشاهد بيوتها وبيع الاعشى وشراؤه جائز وله الخيار اذا
 اشترى ويسقط خياره بان تجس البائع اذا كان يعرف
 بالجس وبشبهه اذا كان يعرف بالثم او بدوقه اذا كان يعرف
 بالذوق ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف له ومن
 باع ملك غيره بغير امره فالملك بالخيار ان شاء اجاز
 البائع وان شاء فسخ وله الاجازة اذا كان المعقود عليه

باقيا والمتعاقدان محالهما ومن رأى أحد الثوبين فاشترى
 هما ثم رأى الآخر جازله ان يردّها ومن مات وله خيار
 الرؤية بطل خياره ولم ينتقل الى ورثته ومن رأى شيئا
 ثم اشترى به بعد مدة فان كان على الصفة التي رآه فلا
 خيار له وان وجدته متغيرا فله الخيار **باب خيار العيب**
 اذا اطلع المشتري على عيب في البيع فهو بالخيار ان شاء
 اخذ جميع الثمن وان شاء رده وليس له ان يمسكه ويلخذ
 النقصان وكل ما اوجب نقصان الثمن في عادة التجار
 فهو عيب والاباق والبول في الفراش والسرقة عيب في
 الصغير ما لم يبلغ فاذا بلغ فليس ذلك بعيب حتى يعاونه
 بعد البلوغ والخمر والدفر عيب في الجارية وليس بعيب
 في الغلام الا ان يكون من داء والزنا وولد الزنا عيب

لو اشترى ثوبا من رجل
 ثم رآه متغيرا
 لم يملك له ان يمسكه
 ولو اشترى ثوبا من رجل
 ثم رآه متغيرا
 لم يملك له ان يمسكه
 ولو اشترى ثوبا من رجل
 ثم رآه متغيرا
 لم يملك له ان يمسكه
 ولو اشترى ثوبا من رجل
 ثم رآه متغيرا
 لم يملك له ان يمسكه

في الجارية دون الغلام واذا حدث عند المشتري عيب
 في البيع ثم اطلع على عيب كان عند البائع فله ان يرجع
 بنقصان العيب ولا يرد البيع الا ان يرضى البائع ان يأخذه
 بعيبه وان قطع المشتري الثوب او خاطه او صبغه
 اولت التسويق يضمن ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه
 وليس للبائع ان يأخذه ومن اشترى عبدا فاعتقه
 او مات ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه فان قل المشتري
 لعبدا وكان طعاما فاكله ثم اطلع على عيب لم يرجع
 عليه بشيء في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد
 رحمه الله يرجع بنقصان العيب ومن باع عبدا فباعه
 المشتري ثم رده عليه بعيب فان قبله المشتري بقضا
 القاضي فله ان يردّه على بائعه وان قبله بغير قضاء

الفاضح فليس له ان يرده ومن اشترى عبداً وشرط البراءة
 من كل عيب فليس له ان يرده بعيب وان لم يستم الميوب
 ولم يعدها والله اعلم **باب البيع الفاسد** اذا كان احد
 الموضين او كلاهما محرماً فالبيع فاسد كالبيع باليتة
 او بالدم او بالخمر او بالخنزير وكذلك اذا كان غير مهلول
 كالخمر وبيع امر الولد والمدر والمكاتب فاسد ولا
 يجوز بيع السمك في الماء قبل ان يضطاده ولا بيع الطير
 في الهواء ولا يجوز بيع الحمل ولا النتاج ولا يجوز بيع
 البتن في الضرع والصوف على ظهر الغنم ولا ذراع
 من ثوب وجذع وضربة القانص في الماء وبيع المزانة
 وهو بيع الثمر على النخل بحرصه تمرًا ولا يجوز البيع بالقبض
 المحر والملاسة ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين ومن باع

من سقي

مدافع

يقول كل من وضع يده على ثوبين من ثوبين
 في بيعه او في ثوبين من ثوبين في بيعه
 في بيعه او في ثوبين من ثوبين في بيعه
 في بيعه او في ثوبين من ثوبين في بيعه

عبدًا

عبدًا على ان يعتقه المشتري او يدبره او يكاتبه
 او باع امه على ان يستولدها فالبيع فاسد وكذلك
 لو باع عبدًا على ان يستخرمه البائع شهرًا او دارًا
 على ان يسكنها او على ان يقرضه المشتري درهما او على
 ان يهدي اليه هدية ومن باع جاربة الاحملها
 فسد البيع ومن اشترى ثوبًا على ان يقطعه البائع
 ويخطه قبضًا او قباء او نعلًا على ان يخذوها
 البائع او يشترها فالبيع فاسد والبيع الى التبرور
 والمهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود اذ لم
 يعرف المتبايعان ذلك فاسد ولا يجوز البيع الى
 الحصاد والدياس والقطاف وقدومه الحاج
 فان تراضيا باسقاط الاجل قبل قدومه الحاج

وقبل ان ياخذ الناس في الحصاد والدياس ^{ابن موزة} جاز
 البيع واذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد
 باذن البائع وفي العقد عوضان كل واحد منهما
 مال ملك المبيع ولزمته قيمته ولكل واحد من المتعا
 قدين فسخه وان باع المشتري نفذ بيعه وان
 اعتق نفذ عتقه ومن جمع بين حر وعبد او شاة
 ذكبة وميتة بطل البيع فبرهما وقال لا يبطل في الحر
 والميتة خاصة فان جمع بين عبد ومذبر او عبده
 وعبد غيره صح البيع في عبده ^{ابن قتيبة} بخصة من الثمن
 ونهى رسول الله ^{ابن قتيبة} عن النجش وعن السؤم
 على سؤم غيره وعن تلقى الجلب ^{ابن قتيبة} وبيع الحاضر
 للبادي والبيع عند اذان الجمعة وكل ذلك بكراهة

(ص ١٥٠)
 من قوله لم يفسد العقد
 لانه اذا كان العقد
 صحيحا لم يفسد
 لانه اذا كان
 العقد صحيحا
 لم يفسد

ولا يفسد به العقد ومن ملك مملوكين صغيرين
 احدهما ذور ^{ابن قتيبة} محرم من الاخر له يفرق بينهما
 وكذلك ان كان احدهما كبيرا والاخر صغيرا فان
 فرق بينهما كره له ذلك وجاز البيع وان كانا
 كبيرين فلا بأس بالتفريق بينهما **باب الاقالة**
 الاقالة جائزة في البيع بمثل الثمن الاول فان شرط اقل
 منه او اكثر فالشرط باطل وترد بمثل الثمن الاول وهي
 فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق غيرها
 في قول ابي حنيفة رء وهلاك الثمن لا يمنع صحة
 الاقالة وهلاك المبيع يمنع منها فان هلك بعض
 المبيع جازة الاقالة في ما بقية **باب المراجعة والتولية**
 المراجعة تنقل ما ملك بالعقد الاول بالثمن الاول

او الوزن مع الجنس فاذا بيع الكيل او الموز ونجسه
 مثلاً مثل جاز البيع وان تفاضلاً لم يجز البيع ولا يجوز
 بيع الجيد بالردي مما فيه الربو الا مثلاً بمثل واذا عده
 الوصفان الجنس والمعنى المضموم اليه حل التفاضل
 والنساء واذا وجد احرم التفاضل والنساء ^{واذا} وجد
 احدهما وعده الاخر حل التفاضل وحرم النساء
 وكل شيء نص رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على تحريمه التفاضل فيه كئلاً فهو مكبل ابدًا وان
 ترك الناس الكيل فيه مثل الخنطة والشعر والتمر
 والملح وكل ما نص على تحريمه التفاضل فيه وزنا فهو
 موزون ابداً مثل الذهب والفضة وما لم ينص
 عليه فهو محمول على عادة الناس وعقد الصرف

ما وقع على جنس الاثمان يعتبر فيه قبض عوضه
 في المجلس وما سواه مما فيه الربو يعتبر فيه التعيين ولا
 يعتبر فيه التفاضل ولا يجوز بيع الخنطة بالريق ولا
 بالسويق ويجوز بيع اللحم بالحيوان عند ابي حنيفة
 وابي يوسف رحم وقال محمد لا يجوز الا ان يكون
 الخالص ^{اي اللحم} كثر مما في الحيوان ويجوز بيع الرطب
 بالتمر مثلاً بمثل والعنب بالزبيب ولا يجوز بيع الزيتون
 بالزيت والسمسم بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج
 اكثر مما في الزيتون والسمسم فيكون الدهن بمثله
 والزيادة بالخيرة ويجوز بيع الثوم المختلفة بمضغ
 بعض متفاضلاً وكذلك البان البقر والغنم وحل
 الدقل محل العنب ويجوز بيع الخبز بالخنطة والدقيق

ما وقع على جنس الاثمان يعتبر فيه قبض عوضه
 في المجلس وما سواه مما فيه الربو يعتبر فيه التعيين ولا
 يعتبر فيه التفاضل ولا يجوز بيع الخنطة بالريق ولا
 بالسويق ويجوز بيع اللحم بالحيوان عند ابي حنيفة
 وابي يوسف رحم وقال محمد لا يجوز الا ان يكون
 الخالص كثر مما في الحيوان ويجوز بيع الرطب
 بالتمر مثلاً بمثل والعنب بالزبيب ولا يجوز بيع الزيتون
 بالزيت والسمسم بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج
 اكثر مما في الزيتون والسمسم فيكون الدهن بمثله
 والزيادة بالخيرة ويجوز بيع الثوم المختلفة بمضغ
 بعض متفاضلاً وكذلك البان البقر والغنم وحل
 الدقل محل العنب ويجوز بيع الخبز بالخنطة والدقيق

متفاضلاً ولا ربوا بين المؤني وعبده ولا بين المسلم
والخزي في دار الحرب **باب التسليم** التسليم جائز
في المكائلات والوزونات والمعدودات التي لا تنفك
كالجوز والبيض وفي المذروعات ولا يجوز التسليم
في الجوان ولا في أطراف ولا في الجلود عداً وجوز
وزناً ولا في الخطب حزمياً ولا في الرطب جرزاً
ولا يجوز التسليم حتى يكون المسلم فيه موجوداً من
حين العقد إلى حين المحل ولا يصح التسليم إلا متوجلاً ولا
يصح إلا بأجل معلوم ولا يصح التسليم بمكيال رجل
بعينه ولا بذراع رجل بعينه ولا بطعام قرية بعينها
ولا يصح التسليم عند حنفية رحمه الله إلا بشيء شاطئ
تذكر في العقد جنس معلوم ونوع معلوم وصفة

معلوم

معلومة ومقدار معلوم وأجل معلوم وموقع مقدار
رأس المال إن كان مما يتعلق بالعقد على قدره كالمكيل
والموزون والمعدود وتسمية المكان الذي يوفيه
فيه إذا كان له حمل ومؤثر وقال أبو يوسف ومحمد
رجع لا يحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان معيناً
ولا إلى مكان التسليم وبسليمه في موضع العقد
ولا يصح التسليم حتى يقبض رأس المال قبل أن يفارق
ولا يجوز التصرف في رأس المال ولا في المسلم فيه
قبل قبضه ولا يجوز الشركة ولا التولية في المسلم
في الثياب إذا سقى طولاً وعرضاً ورقعة ولا يجوز
التسليم في الجواهر ولا في الحرز ولا بأس بالتسليم
في اللبن والأجر إذا سمي مبلغاً معلوماً وكل ما أمكن

إذا كان مما يتعلق بالعقد على قدره مقدار
كالمكيل والموزون والمعدود وتسمية المكان الذي يوفيه
فيه إذا كان له حمل ومؤثر وقال أبو يوسف ومحمد
رجع لا يحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان معيناً
ولا إلى مكان التسليم وبسليمه في موضع العقد
ولا يصح التسليم حتى يقبض رأس المال قبل أن يفارق
ولا يجوز التصرف في رأس المال ولا في المسلم فيه
قبل قبضه ولا يجوز الشركة ولا التولية في المسلم
في الثياب إذا سقى طولاً وعرضاً ورقعة ولا يجوز
التسليم في الجواهر ولا في الحرز ولا بأس بالتسليم
في اللبن والأجر إذا سمي مبلغاً معلوماً وكل ما أمكن

باب التسليم

ضبط صفته ومعرفة مقداره جاز السليم في كل ما لا يمكن
 ضبطه ولا معرفة مقداره لا يجوز السليم فيه ويجوز بيع
 الكلب والفهد والسباع ولا يجوز بيع الخمر والتخزير
 ولا يجوز بيع دود القز إلا أن يكون مع القز ولا النخل
 الأمع الكوارات وأهل الذمة في البياعات كالمسلمين
 إلا في الخمر والتخزير حاضرة فإن عقدهم على الخمر
 كعقد المسلم على العصير وعقدهم على التخزير
 كعقد المسلم على الشاة **كتاب الصرف**
 هو البيع إذا كان كل واحد من عوضيه من جنس
 الأثمان فإذا باع فضة بفضة أو ذهباً بذهب لم يجز
 الأمثال بمنزلة يد بيد وإن اختلفا في الجودة والصبغة
 ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق وإن باع

الصرف بيع الذهب بالذهب
 والفضة بالفضة وأحدهما
 المانعين قبل الافتراق
 مكرراً

الذهب بالفضة جاز التفاضل ووجب التقايض
 وإن افترقا في الصرف قبل قبض العوضين أو أحده
 هما بطل العقد ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف
 قبل قبضه ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازفة
 ومن باع سيفاً محلياً بمائتي درهم وحليته خمسون
 درهماً فدفعت من ثمنه خمسين درهماً جاز البيع وكان
 المقبوض من حصة الفضة وإن لم يمتن ذلك
 وكذلك إن قال خذ هذه الخمسين عن ثمنهما فإن
 يتقايضاً حتى افترقا بطل العقد في الحلية والسيف
 جميعاً إن كان لا يتخلص إلا بصره وإن كان يتخلص
 بغير ضرر جاز البيع في السيف وبطل في الحلية ومن
 باع إناءً فضة بفضة ثم افترقا وقد قبض

بعض منه بطل البيع فيما لم يقبض وصح فيما قبض
وكان الأناء مشتركا بينهما وإن استحق بعض الأناء
كان المشتري بالخيار أن شاء اخذ الباقي بحصته
وإن شاء رده وإن باع قطعة نقرة فاستحق بعضها
أخذ المشتري ما بقي بحصته ولأخياره ومن باع
درهين ودينارا بدينارين ودرهم جاز البيع جعل
كل واحد من الجنس الآخر ومن باع أحد
عشر درهما بعشرة دراهم ودينارا جاز البيع وكانت
العشرة بمثابة الدينار بدينارهم ويجوز بيع درهين
صحبتين ودرهم غلة بدرهم صحیح ودرهين غلتين
ولو كان الغالب على الدراهم الفضة فهي في حكم الفضة
وإن كان الغالب على الدينار الذهب فهي في حكم الذهب

ويعتبر فيهما من تحرمة التفاضل ما يعتبر في الجياد
وإذا كان الغالب عليهما الفحل فليس في حكم الذرأه
والذناير وهو في حكم العروض فإذا بيعت
بجنسها متفاضلا جاز البيع وإذا اشترى بها سلعة
ثم كسدت قبل القبض فترك الناس المعاملة بها
بطل البيع عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف عليه قيمتها
يوم البيع وقال محمد عليه قيمتها آخر ما تعامل الناس بها
ويجوز البيع بالفلوس النافقة وإن لم يقبض وإن كانت
كاسرة لم يجز البيع بها حتى يقبضها وإذا باع بالفلوس
النافقة ثم كسدت قبل قبضه بطل البيع عند أبي حنيفة
قبل القبض ومن اشترى شيئا بنصف درهم فلوس
جاز البيع وعليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس

وإن كان المثل أعطى نصف درهم فلو كان الذرأه
وإن لم يقبض مقدار البيع ولم يبق شيء البقية فكانت على القابل
أن يعطيه من الأثر مقدار ما يباع بنصف درهم فلو
في البلاد

ومن اعطى الصيرفي درهما فقال اعطني بنصفه فلوسا
 وبنصفه نصف الاجرة فسد البيع في الجميع عندائي
 حنفية رحم وقال اجاز البيع في الفلوس وبطل فيما
 بقي ولو قال اعطني نصف درهم فلوسا ونصف الاجرة
 جاز البيع وكانت الفلوس والنصف الاجرة بدرهم
كتاب الرهن الرهن ينقذ باليجاب وقبول
 ويتم بالقبض فاذا قبض المرتهن الرهن محورا مفرغا
 متمزا تم العقد فيه ومالم يقبضه فالرهن بالخيار
 ان شاء سلمه وان شاء رجع عن الرهن فاذا سلمه
 اليه فقبضه دخل في ضمانه ولا يصح الرهن الا بدین
 مضمون وهو مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين
 فاذا اهلك في يد المرتهن وقيمه والدين سواء صار

المرتهن مستوفيا لدينه حكما وان كانت قيمة الرهن
 اكثر من الدين فالفضل امانة وان كانت اقل سقط
 من الدين بقدرها ورجع المرتهن بالفضل ولا يجوز
 رهن المشاع ولا رهن ثمة على رؤس النخل دون
 النخل ولا زرع في الارض دون الارض ولا يجوز
 رهن النخل والارض دونهما ولا يصح الرهن بالامانة
 نات كالودائع والمضاربات ومال الشراكة ويصح
 الرهن برأس مال السلم وضمن الصرف والمسلم فيه
 فان هلك في مجلس العقد تم الصرف والسلم وصار
 المرتهن مستوفيا لدينه حكما واذا اتفقا على وضع
 الرهن على يد عدل جاز وليس للمرتهن ولا للرهن
 اخذه من يده وان هلك في يده هلك من ضمان المرتهن

ويجوز رهن الدراهم والديناير والكيل والموزون
فإن رهنها ^{مقابل} بجنسها فهلك هلك بمثلها من الدين
وإن اختلفا في الجودة والصباغة ^{مقابل} ومن كان له
دين على غيره فآخذ منه مثل دينه فاتفق ثم علم
أنه كان زيوفا فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ^{مقابل}
وقال أبو يوسف يرد مثل الزیوف ويرجع الجياد
ومن رهن عبداً بالقبض ^{مقابل} درهم ففقد حصته
أحدهما لم يكن له أن يقبض حتى يوفي باقي الدين
فإذا وكل الراهن المرتهن أو العدل أو غيره ببيع
الرهن عند حلول الدين فالوكالة جائزة وإن شرط
الوكالة في عقد الرهن فليس للراهن عزله عنها
فإن عزله لم ينغزل وإن مات الراهن لم ينغزل

وللمرتهن أن يطالب الراهن بدینه ويحبسه ^{في ماله} برأيه
كان الرهن في يده فليس عليه أن يمكّن من بيعه
حتى يقضيه الدين من ثمنه فإذا أقضاه الدين قيل له
سلم الرهن إلى الراهن وإذا باع الراهن الرهن بغير
إذن المرتهن فالبيع موقوف فإن أجاز المرتهن جاز
البيع وإن أقضاه الراهن دينه جاز وإذا اعتق الراهن
عبد الرهن نفذ عتقه فإن كان الدين حالاً طوب
بإداء الدين وإن كان مؤجلاً أخذ منه قيمة العبد
فجمعت رهناً مكملاً حتى يحل الدين وإن كان
الراهن مفسراً استسبى العبد في قيمته ففقد بر
الدين ورجع به العبد على مولاه وكذلك إن استهلك
الراهن الرهن وإن استهلكه أجنبي فالمرتهن هو

الخصم في تضمينه ويأخذ القيمة فتكون رهنا
 فيه وجناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية
 المرتن عليه تسقط من الدين بقدرها وجناية الرهن
 على الراهن وعلى المرتن وعلى مالهما هدر واجبة
 البت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتن ولجنة الراهن
 على الراهن وتفق الرهن على الراهن ونماؤه للراهن
 فيكون رهنا مع الاصل فان هلك النماء هلك
 بغير شيء وان هلك الاصل وبقي النماء افنك الرهن
 بحصة فيقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض
 وقيمة النماء يوم الفك فما اصاب الاصل سقط
 بقدرها من الدين وما اصاب النماء افنك الرهن
 ويجوز الزيادة في الرهن ولا يجوز الزيادة في الدين

عنداني خيفة ومخدر م ولا يصير الرهن
 رهنا بها ولا اذ ارهن عينا واحدة عند رجلين
 يدين لكل واحد منهما جاز وخيعة رهن عند
 كل واحد منهما والمضمون على كل واحد منهما
 حصته منه فان قضى احدهما دينه كانت كلها
 في يد الاخر حتى يستوفي دينه ومن باع عبدا على
 ان يرهنه المشتري بالثمن شيئا بعينه فامتنع المثلث
 من تسليم الرهن لم يجبر عليه وكان البائع بالخيار
 ان شاء رضي بترك الرهن وان شاء فسخ البيع
 الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمته
 الرهن رهنا مكانه وللمرتن ان يحفظ الرهن
 بنفسه وزوجته وولده وخادم الذي في عياله

وإن حفظه يغير أو أورد عه ضمن وإذا تعدى
 الرهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب يجمع قيمته
 وإذا أعار المرتهن الرهن للرهن فقبضه خرج من
 ضمان المرتهن فإن هلك في يد الرهن هلك بغير
 شيء وللمرتهن أن يسترجعه إلى يده فإن أخذه
 عاد الضمان وإذا مات الرهن باع وصيته الرهن
 وقضى به الدين فإن لم يكن له وصي نصب القاضي له
 وصيًا وأمره ببيع **كتاب الحج** الأسباب الوجبة
 للحج ثلاثة الصغر والرق والجنون ولا يجوز تصرف
 الصغير إلا بإذن وليه ولا تصرف العبد إلا بإذن
 سيده ولا يجوز تصرف المجنون المفلوب بحال ومن
 باع من هؤلاء شيئًا أو اشتراه وهو عقل السبع ويقصه

فالولي بالخيار إن شاء أجاز له إذا كان فيه مصلحة
 وإن شاء فسخه وهذه المعاني الثلاثة تؤيد الحج
 في الأقوال دون الأفعال والوصي والمجنون لا يبيع
 عقودها ولا أقرارها ولا يقع طلاقهما ولا أعتاقهما
 وإن اتلفا شيئًا لزمهما ضمانه وأما العبد فأقواله
 نافذة في حق نفسه غير نافذة في حق مولاه فإن
 أقر بما لزمه بعد الحرية ولم يلزمه في الحال فإن
 أقر محذرًا أو قضا ص لزمه في الحال وينفذ طلاقه
 وقال أبو حنيفة لا يحج على السفينة إذا كان عاقلاً
 بالفأحرًا وتصرفه في ماله جائز وإن كان مبتدراً
 مفسداً يتلف ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة
 إلا أنه قال أبو حنيفة رح إذا بلغ الغلام غير رشيد

لَمْ يُسَلِّمْ إِلَيْهِ مَالَهُ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً
وَأَنْ تَصْرَفَ فِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ تَقْدِرُ صَرْفَ وَادَّاءَ خَمْسًا
وَعَشْرِينَ سَنَةً سَلَّمَ إِلَيْهِ مَالَهُ وَأَنْ لَمْ يُوْنَسْ مِنْهُ الرِّشْدُ
وَقَالَ الْحَجَّ عَلَى السَّفِيهِ وَيُنْعَ مَنْ تَصْرَفَ فِي مَالِهِ فَازْبَاعُ
شَيْئًا لَمْ يَنْقُزْ بَيْعُهُ وَأَنْ كَانَ فِيهِ مَضْلُومَةٌ أَجَازَهُ إِلَى أَكْمَرِ
وَأَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا نَقَضَ عَقْدَهُ وَكَانَ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يُسْعَى
فِي قِيَمَتِهِ وَأَنْ تَزُوجَ امْرَأَةً جَازَنَكَاحَهُ وَأَنْ تَسْتَلِيَهَا
مِنْهُ أَجَازَ مِنْهُ مَقْدَارُ مَهْرِ مِثْلِهَا وَبَطَلَ الْفَضْلُ وَقَالَ
فَمَنْ بَلَغَ غَيْرَ رُشْدٍ لَا يَرْفَعُ إِلَيْهِ مَالَهُ أَبَدًا حَتَّى
يُوْنَسَ مِنْهُ الرِّشْدُ وَلَا يَجُوزُ تَصْرُفُهُ فِيهِ وَتَخْرُجُ
الزَّكَاةُ مِنْ مَالِ السَّفِيهِ وَيُتَّفَقُ عَلَى وُلَادَةِ الصِّغَارِ
وَزَوْجَتِهِ وَمَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ مِنْ ذَوِي أَرْحَامِهِ

وَأَنْ أَرَادَ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ لَمْ يُنْعَ مِنْهَا وَلَا يُسَلِّمُ الْفَقِيرَ
النَّفَقَةَ إِلَيْهِ وَلَكِنْ يُسَلِّمُهَا إِلَى ثَقِيٍّ مِنَ الْحَاجِّ يُنْفِقُهَا
عَلَيْهِ فِي طَرِيقِ الْحَجِّ فَإِنْ مَرِضَ وَأَوْصَى بِوَصَايَا
فِي الْقُرْبِ وَأَبْوَابِ الْخَيْرَاتِ جَازَ ذَلِكَ فِي ثَلَاثَ مَالِهِ
وَبِلُغَةِ الْغُلَامِ بِالْأَحْتِلَامِ وَالْأَحْبَالِ وَالْأَثْرَالِ
إِذَا وَطِئَ فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ ذَلِكَ فَحَتَّى يَتِمَّ لَهُ ثَمَانِي
عَشْرَةَ سَنَةً عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَبِلُغَةِ الْجَارِيَةِ
بِالْحَيْضِ وَالْأَحْتِلَامِ وَالْجَبَلِ وَالْأَثْرَالِ فَإِنْ لَمْ
يُوْجَدْ ذَلِكَ فَحَتَّى يَتِمَّ لَهَا سَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً وَقَالَ
إِذَا نَمَّ لِلْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً فَقَدْ
بَلَغَا وَإِذَا رَاحَ الْغُلَامُ أَوْ الْجَارِيَةُ وَاشْكَلَ أَمْرُهُمَا
فِي الْبُلُوغِ فَقَالَ قَدْ بَلَغْنَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمَا وَاتَّحَاكُمَا

أحكام البالغين وقال أبو خنيفة لا أخرج في الدين
إذا وجب الدين على رجل فطلب غرماً ومحبته
وأخرج عليه له أخرج عليه وإن كان له مال لم يتصرف
في الحاكم ولكن بحسبه إذا احتج بيمين في دينه وإن
كان له دراهم ودينه دراهم قضاهما القاضي
بغير امره وإن كان دينه دراهم وله دنانير باعها
القاضي في دينه وقال إذا طلب غرماء للمفلس
أخرج عليه حرج القاضي عليه ومنعه من البيع والتصرف
والأقارب حتى لا يضرب الغرماء ويبيع ماله إن امتنع
المفلس من بيعه وقسمه بين غرمائه بالحصص
فإن أقر في حال الجحدين بأقرار لم يرد ذلك بعد قضاء
الديون ولم يلزم في الحال ويتفق على المفلس من ماله

وعلى زوجته وأولاده الصغار وذوي أرحامه
وإن لم يعرف للمفلس مال وطلب غرماً ومحبته
وهو يقول لا مال لي بحسبه الحاكم في كل دين
لزمه بدلاً عن مال حصل في يده كمن البيع وبدل الفضل
وفي كل دين التزم بعقد كالمهر والكفالة ولم يحسبه
فيما سوى ذلك كعوض المفضوب وأرض الجناية إلا
أن يقيموا البيعة أن له مالا فإذا اجسسه القاضي
شهرين أو ثلثة أشهر سأل عن حاله فإن لم ينكشف
له مال حتى يسبله وكذلك إذا أقام البيعة أنه لا مال له
ولا تحول بينه وبين غرمائه بعد خروجه من الحبس
بل لا زمنونه ولا يمنعون من التصرف والسفر وتأخذون
فضل كسبه ويقسمون بينهم بالحصص وقالوا

اذا فلسه الحاكم حال بينه وبين غمابه الا ان
 يقيموا البتة انه قد حصل له مال ولا يخرج على الفلاني
 اذا كان مصلحا لماله والفسق الاضي والطارى
 سواك ومن افلس وعنده متاع لرجل بعينه بيتا
 منه فطلب المتاع اسوة للفرماء فيه **كتاب**
الافرار اذا اقر الخراب البائع العاقل بحق لزوم افرازه
 مجهولا كان ما اقرب او معلوما ويقال لبيت المحمول
 وان لم يبين اجبره الحاكم فان قال فلان
 على شئى لزوم ان يبين ماله قيمة والقول فيه قوله
 مع يمينه ان ادعى المقر اكثر من ذلك واذا قال له
 على مال فالمرجع في بيانه اليه ويقبل قوله في القليل
 والكثير فان قال له على مال عظم لم يصرف

في اقل

في اقل من مائتي درهم وان قال له على دراهم
 كثيرة لم يصرف في اقل من عشرة دراهم وان
 قال له على دراهم فهي ثلثة الا ان يبين اكثر
 منها وان قال كذا كذا درهم لم يصرف في اقل
 من احد عشر درهما وان قال كذا وكذا درهما
 لم يصرف في اقل من احد وعشرين درهما وان قال
 على او قبلي فقد اقرب دين وان قال له عندي او معي
 فهو اقرار بامانة فيه واذا قال له رجل لي عليك الف
 درهم فقل اتزنها او انتقدها او اجلي بها او قدفها
 فضمتكمها فهو اقرار منه وان قال اتزن او انتقد
 لم يكن اقرارا ومن اقرب دين مؤجل فصرف المقر له
 في الدين وكذبه في التاجيل لزوم الدين حالا وبسخراف

المقرلة في الأجل ومن اقربين واستثنى متصلاً
 باقراره صح الاستثناء ولزمه الباقي سواء استثنى
 الأقل والأكثر فان استثنى الجميع لزمه الأقرار
 وبطل الاستثناء وان قال له على مائة درهم
 الدينار أو الأقل فخطه لزمه مائة درهم
 القيمة الدينار أو القفيز وان قال له على مائة ودر
 هم فالمائة كلها دراهم وان قال له على مائة و
 ثوب لزمه ثوب واحد والمرجع في تفسير المائة
 اليه ومن اقرب تحقيق وقال انشاء الله متصلاً باقراره
 لم يلزمه الأقرار ومن اقر بشرط الخيار لزمه الأ
 قرار وبطل الخيار ومن اقرب اقرار واستثنى بناءها
 لنفسه فلمقرلة الدار والبناء جميعاً وان قال بناء

هذه الدار والعرصة لفلان فهو كما قال ومن
 اقرب يقر في قوصية لزمه التمر والقوصة ومن اقر
 برباط في اصطبل لزمه الدابة خاضراً وان قال غصت
 ثوباً في منديل لزمه جميعاً وان قال له على ثوب
 في ثوب لزمه وان قال له على ثوب في عشرة ثوب
 لم يلزمه عنداني خيفة واني يوسف رحمه الله
 واحد وقال محمد يلزمه أحد عشر ثوباً ومن اقر
 بغصب ثوب وجاء بثوب معيب فالقول قوله فيه
 وكذلك لو اقرب دراهم وقال هي زيوف وان قال له
 على خمسة في خمسة يريد الضرب والحساب
 لزمه خمسة واحدة وان قال اردت خمسة
 مع خمسة لزمه عشرة وان قال له على من درهم

الى عشرة لزمه تسعة عند ابي خنيفة يلزمه الا
بتداء وما بعده وتسقط الغاية وقال يلزمه
العشرة كلها واذا قاله على الف درهم من ثمن
عبد اشتريته منه ولم اقبضه فان ذكر
عبد ابعينه قبل المقر له ان شئت فسلم العبد
فخذ الالف والالف شيئ لك وان قال من عبد
ولم يبعينه لزمه الف في قول ابي خنيفة ولو قاله
على الف درهم من ثمن خمر او خنزير لزمه الالف
ولم يقبل تفسيره ولو قاله على الف درهم من ثمن
متاع اشتريته منه في زبوف وقال المقر له جبار
لزمه الجبار في قول ابي خنيفة ومن اقر لغريمه بتمام
فله الحلقة والغص وان اقر بسيف فله النصل

والجفن

٦٣
والجفن والحمايل وان اقر بحلقة فله العبدان
والكسوة وان قال لجل فلانة على درهم فان قال
اوصي له فلان او مات ابنه فورثه فالأقرار صحيح
وان ابهم الاقرار ليصح عند ابي خنيفة وابي يوسف
رحم ولو اقر بحل جارية او حمل شاة لرجل صح الا
قرار ولزمه واذا اقر الرجل في مرض مومن بدين
وعليه ديون في صحته وديون لزمته في مرضه
باسباب معلومة فدين الصحة والدين المعروف بالا
سبب مقدم على ما اقر في مرضه فاذا قضيت
الديون وفضل شيء كان فيما اقر به في حال المرض
وان لم يكن عليه ديون في صحته جازا قراره في حال
المرض وكان المقر له اولى من الورثة واقرار المريض

لوارثه باطل إلا أن يصدره فيه بنية الورثة من
اقر لأجنبي في مرضه ثم قال هو اني ثبت نسبه
وبطل اقراره له ولو اقر لأجنبي ثم تزوجها لم يبطل
اقراره لها ومن طلق امرأته في مرض موته ثلثاته
اقر لها بدین ومات وهي في القعة فلها الاقل
من الدين ومن ميراثها منه ومن اقر بغيره بولد
مثله مثله وليس له نسب معروف ان ابنه وصدر
الغلام ثبت نسبه منه وان كان مريضاً
ويشارك الورثة في الميراث ويجوز اقرار الرجل
بالوالدين والولد والزوجة والمولى ويقبل اقرار
المرأة بالوالدين والزوج والمولى ولا يقبل
اقرارها بالولد إلا أن يصدرها الزوج او تشهد

بولا ذنبا قابله ومن اقر بنسب من غير الو
لدين والولد مثل الاخ والعمة لم يقبل اقراره
في النسب فان كان له وارث معروف
قريب او بعيد فهو أولى بالميراث من المقر وان لم
يكن له وارث استحق المقر له ميراثه ومن
مات ابوه فاقربا خ لم يثبت نسب اخيه وبينا
دكر في الميراث **كتاب الاجارة** الاجارة
عقد على المنافع بعوض ولا يصح حتى تكون
المنافع معلومة والاجرة معلومة وما جاز
ان يكون ثمناً في البيع جاز ان يكون اجرة
في الاجارة والمنافع تارة تصير معلومة بالمتة
كاستيجار الدور للسكنى والارضين للزراعة

فبصح العقد على مئة معلومة أي مئة كانت
وتارة نصير معلومة بالعمل والتسمية كن استأجر
رجلاً على صنع ثوب أو خياطة ثوب أو استأجر
دابة لنقل عليها مقداراً معلوماً أو يركبها مسافراً
سماها وتارة نصير معلومة بالتعيين والإشارة
كن استأجر رجلاً لنقل هذا الطعام ويجوز
استئجار الدور والحوانيت للسكنى وإن لم يبين ما
يعمل فيها وله أن يعمل كل شيء إلا الحداودة والقضارة
والطحن ويجوز استئجار الأراضى للزراعة ولا يصح
العقد حتى يستعمل ما يزرع فيها ويقول على أن
يزرع فيها ما شاء ويجوز أن يستأجر الشاحنة
ليني فيها أو يفرس فيها لنحلاً أو شراً فإذا انقضت

مئة الأجرة لزمه أن يقطع البناء والغرس
ويسلمها فارغة إلا أن يختار صاحب الأرض أن يغم
له قيمة ذلك مقلوعاً فملكه أو يرضى بتركه على حاله
فيكون البناء لهذا والارض لهذا ويجوز استئجار
الذوات للركوب والحمل فإن أطلق الركوب جاز
أن يركبها من شاء وكذلك أن استأجر ثوباً لللبس
وأطلق فإن قال على أن يركبها فلان أو يلبسه
فلان فاركبها غيره أو يلبسه غيره كان
ضامناً أن عطبت الدابة أو أن خرق الثوب وكذلك
كل ما يختلف باختلاف المستعمل فاما العقار وما لا
يختلف باختلاف المستعمل فاذا شرط سكنى واحد
بعينه فله أن يسكن غيره وإن سمي نوعاً وقدرًا

يحمل على الذابة مثل ان يقول خمسة افقره حفظه
فله ان يحمل ما هو مثل الخطه في الضرر او اقل
كالشعير والشمس وليس له ان يحمل ما هو اضر
من الخطه كاللح والحديد وان استاجرها ليحمل
عليها قطنا سماه فليس له ان يحمل مثل وزنه
حديدا وان استاجرها ليركبها فاردف معه
رجلا فعطبت ضمن نصف قيمتها ولا يعتبر بالثقل
وان استاجرها ليحمل عليها مقدارا من الخطه
فحمل اكثر منه فعطبت ضمن ما زاد الثقل وان
كبح الذابة بليامها او ضربها فعطبت ضمن عندي
حنقره وقال لا يضمن استئجارا اذا فعل ذلك
معتادا والاجر على ضربين اجرة مشترك واجرة

خاص

خاص فالمشترك من لا يستحق الاجرة حتى يعمل كالصبي
والقصار والمتاع افاته فيره ان هلك لم يضمن
شيئا عندني حنقره وقال لا يضمنه الا ان يكون
حنقرا غالبا لا يمكن الحفظ منه وما تلف بعمله
فحنقر الثوب من دقة وزلق الحمل وانقطاع الحمل
الذي يشترط المكاري الحمل وغرق السفينة من
مدها مضمون الا انه لا يضمن بربني آدم من غرق
في السفينة او سقط من الذابة لم يضمنه واذا فسد
القصار او بزغ البزاع ولم يتجاوز الموضع المعتاد
فلا ضمان عليه فيما عطب من ذلك والاجر القص
الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل
لمن استوجر شرا للخدمة او لرعي الغنم ولا ضمان

عليه فماتلف في يده ولا ماتلف من عمله والاجارة
تفسدها الشروط كما تفسد البيع ومن استأجر
عبد الخدمه فليس له ان يسافر الا ان يشترط
ذلك في العقد ومن استأجر جمل ليحمل عليه محملا
وراكبتين الى مكة جازوله لحمل المعتاد وان شا
هد الجمال المحمل فهو اجود وان استأجر بغير الحمل
عليه مقدارا من الزاد فأككل منه في الطريق
جازله ان يرد عوض ماكل والاجرة لا تجب بنفس
العقد وتستحق باحد معان ثلاث اما بشرط النجس
او بالنجس من غير شرط او باستيفاء المعقود عليه
ومن استأجر دارا فلم يجز ان يطالبه باجرة كل
يوم الا ان يبين له وقت الاستحقاق بالعقد ومن استأجر

بغيره

بغيره الى مكة فلم يجز ان يطالبه باجرة كل مرحلة
وليس للقصار والخباط ان يطالب بالاجرة حتى يفرغ
من عليه الا ان يشترط النجس ومن استأجر خبازا
ليخبز له في بيته فقير دقيق بدرهم لم يستحق الاجرة
حتى يخرج الخبز من الثور ومن استأجر طبيا خالطه
طعاما للوليمة فالغرف عليه ومن استأجر رجلا
ليضرب له لبنا استحق الاجرة اذا اقامه عند اخيه
ره وقال لا يستحق حتى يشربه واذا قال ان حطت
هذا الثوب فارسي فبذرههم وان حطته روميا
فبذرههم جازوا في العيل عمل استحق الاجرة وان
قال ان خطته اليوم فبذرههم وان خطته غدا
فتبذرههم فان خاط اليوم فله درهم وان

خاطه عدا فله اجر مثله عداي خيفرح ولا
تجاوز به من نصف درهم وقال الشريطان جائز
ان وان قال ان سكت في هذا الدكان عطارا
فبدرهم في الشهر وان سكته خذا اقد رهين
واي الامر من فعل استحق الاجرة عداي خيفرح
وقال الاجارة فاسدة ومن استاجر دارا كل
شهر بدرهم فالمقدح في شهر واحد فاسد فيقة
الشهور الا ان يستي بجملة الشهور معلومة فان سكن
ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه ولم يكن
للموخر ان يخرجه الى ان يفيض الشهر وكذلك كل شهر
يسكن في قوله واذا استأجر دارا سنة بعشرة دراهم
جاز وان لم يستم قسط كل شهر من الاجرة ويجوز

٦٨
اخذ اجرة الحمام والحمام ولا يجوز اخذ اجرة عشب
النبس ولا يجوز الاستيجار على الاذان والحج والفتاء
والنوح ولا يجوز اجارة المشاع عداي خيفرح
الا من الشربك وقاله من اجارة المشاع جابزة
ويجوز استيجار الظير باجرة معلومة ويجوز بطعامها
وكسوتها وليس للمستأجر ان يمنع زوجها من وطئها
فان حبك كان لهم ان يفسخوا الاجارة اذا
خافوا على الصبي من لبنها وعليها اصلاح طعام
الصبي وان ارضعته في مدة الرضاع يلين شاة فلا
اجرة لها وكل صانع لعله اثر في العين كالقصار
والصباع فله ان يجنس العين بعد الفراغ من عمله
حتى يستوفي الاجرة ومن ليس له اثر فليس له ان يجنس

العين كالحمال والملاح فان حبسها فهلكت سقطة
الاجرة ولم يضمن واذا اشترط على الصانع ان يعمل
بنفسه فليس له ان يستعمل غيره وان اطلقه العمل
فله ان يستأجر من يعمل غيره واذا اختلف الخياط
وصاحب الثوب فقال صاحب الثوب امرتك
ان تعمله قباء وقال الخياط قيصا وقال صاحب
الثوب للصباغ امرتك ان تصبغه اخمر فصبغته
اصفر فقال الصباغ بل امرتني اصفر فالفول قول
صاحب الثوب مع يمينه فان خلف فالفول ضا
وان قال صاحب الثوب علمه لي بغير اجرة وقال
الصانع باجرة فالفول قول صاحب الثوب مع يمينه
عندني خيقره وقال ابو يوسف ان كان الضع

حرفا له فله الاجرة وان لم يكن له حرفا فلا جرة
له وقال محمد ان كان الصانع مبتدئا فهذه
الضعة بالاجرة فالفول قوله مع يمينه ان عمله
بالاجرة والواجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل
لا يتجاوز به المثل واذا قبض المستأجر الدار فعليه
الاجرة وان لم يسكنها فان غضبها غاصب من يده
سقط الاجرة وان وجد بها غيبا بضر بالسكن
فله الفسخ واذا حريق الدار او انقطع شرب الضعة
او انقطع الماء عن الترجي انفسى الاجارة واذا مات
احد المتعاقدين وقد كان عقد الاجارة
لنفسه انفسى الاجارة فان كان عقدها لغيره
لم تنفسخ ويصح شرط الخيار في الاجارة وتفسخ الاجارة

بالاعذار من استأجر دكانا في السوق ليحتر فيه
 فذهب ماله وكن أجردا اود كانا ثم افلس
 فلزمته دينون لا يقدر على قضائها الا من ثمنها
 اجر فسخ القاضي المقدر وباعها في الدين وكن
 استأجر دابة ليسافر عليها ثم بداله من السفر
 فهو عذر وله ان يفسخ التجارة وان بد الكاري
 من السفر فليس ذلك بعذر **كتاب الشفعة**
 الشفعة واجبة ^{بثبوت} الخياط في نفس المبيع ثم الخياط
 في حق المبيع كالشرب والطريق ثم للجار وليس
 للشريك في الطريق والشرب والجار شفعة مع
 الخياط في نفس المبيع فان سلم الخياط ^{الشفعة} فالشفعة
 للشريك في الطريق والشرب فان سلم الشريك

اخذه

وقوله والشفعة يجب بعد
 البيع ولو لم يكن البيع
 فليس له الشفعة
 وقوله ولو لم يكن البيع
 فليس له الشفعة
 وقوله ولو لم يكن البيع
 فليس له الشفعة

اخذها الجار والشفعة يجب بمقدار البيع وتسقط
 بالاشهاد وتلك بالاختاذ اسلمها المشتري او حكم
 بها حاكم واذا علم الشفيع بالبيع اشهد
 في مجلسه ذلك على المطالبة ثم ينهض منه ويشهد
 على البائع ان كان المبيع في يده او على المشتاع
 او عند العقار فاذا فعل ذلك استقر شفعته
 ولم تسقط بالتأخير عند اى حيفر وقال محمد ان
 تركها شهرا بغير عذر بعد الاشهاد بطلت شفعته
 والشفعة واجبة في العقار وان كان مما لا يقسم
 كالحمام والرجي والبئر والدار الصغيرة ونحوها
 والشفعة في المروض والشفين ^{جميع رقبتي} والشفعة في البنا
 اذ بيع بدون العرضة والتخل اذ بيع دون الارض

رجع بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس و
 اذا انهدمت الدار او احترق بناؤها او جف
 شجر البستان بغير فعل احد فالشفع بالخيار
 ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك وان
 نقض المشتري البناء قيل للشفع ان شئت فخذ
 العرصه بخصتها وان شئت فدع وليشرك ان يخذ
 النقص ومن ابتاع ارضا وعلى خلفها ثمر اخذها
 الشفع بثمرها فان جثه المشتري سقط على الشفع
 حضر واذ افضى الشفع الدار بالشفع ولم يكن
 رآها فله خيار الرؤية فان وجد بها عيبا فله ان
 يردها به وان كان المشتري بشرط البراءة وان
 ابتاع بتمن مؤجل فالشفع بالخيار ان شاء اخذها

وفيها غل

عني

بتمن حال وان شاء صرحني بنقصي الاجل ثم يا
 خذها واذ اقسى الشريكاء العقار فلا
 شفعه لجارهم بالقسمه واذ اشترى دارا فسلم
 الشفع الشفعه ثم ردها المشتري بخيار رؤيه
 او بخيار شرط او بخيار عيب بقضاء القاضي فلا
 شفعه للشفع وان ردها عليه بغير قضاء او تقا
 يلا فالشفع الشفعه **كتاب الشريكه**
 الشريكه على ضربين شريكه املاك وشريكه عقود
 فشريكه الاملاك العين يرثها رجلان او يشترى بها
 فلا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر
 الا بامره وكل واحد منهما في نصيب صاحبه
 كالاجني والضرب الثاني شريكه العقود

في صاحب

وهي على أربعة أوجه مفادضة وعنان وشركة
الضائع وشركة الوجوه فاما شركة المفاوضة
فهي ان يشترك الرجلان فيساويان في مالهما
وتصرفهما ودينهما فتجوز بين الحرين المسلمين
البالغين العاقلين وللتجوز بين الحر والملوك
ولابن البني والبالغ ولابن المسلم والكافر
وتتفق على التوكالة والكفالة وما يشترط
كل واحد منهما يكون على الشركة الاطعام
اهله وكسوتهم وما يلزم كل واحد منهما من
الديون بدلا عما يقع فيه الاشتراك فالخروج
له فان ورث احدهما مالا تصح فيه الشركة
او وهب له ووصل اليه بطلت المفاوضة

وصارت الشركة عنانا ولا يتفق الشركة
الا بالدراهم والدينارين والفلوس النافقة فلا
يجوز بما سوى ذلك الا ان يتعامل الناس بها
كالنبر والنقرة فتصح الشركة بهما وان اراد
الشركة بالعروض باع كل واحد منهما
نصف ماله بنصف مال الآخر ثم عقد الشركة
واما شركة العنان فتتفق على التوكالة
دون الكفالة ويصح التفاضل في المال ويصح ان
ينساويا في المال ويتفاضلا في الربح ويجوز ان
يغفرها كل واحد منهما بنصف ماله دون
البعض ولا تصح الا بما يتنا ان المفاوضة نصيب
ويجوز ان يشترك او من جهة احدهما دينارين

ومن جهة الآخر دراهم وما اشتراه كل واحد
منهما بمال نفسه للشركة طول يثمنه دون الآخر
ثم يرجع على شريكه بحصته منه واذا هلك
مال الشركة او احد المالكين قبل ان يشتري
شيئا بطلت الشركة وان اشترى احدهما
بماله وهلك مال الآخر قبل الشراء فالمشترى
بينهما على ما شرطوا ويرجع على شريكه بحصته
من ثمنه ويجوز الشركة وان لم يخاطب المال
ولا تفتح الشركة اذا شرطت للاحدهما دراهم مسماة
من الزمخ وكل واحد من المتفاوضين وشريك
العنان ان يبيع المال ويدفعه مضاربة ويؤكل
من يتصرف فيه ويؤمن ويؤمن ويبيع والنقد

والنسبة ويده في المال يد امانة واما شركة
الصناع فالتخاطب وان الصباغان يشتركان
على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز
ذلك وما يتقبله كل واحد منهما من العمل يلزمه
ويلزم شريكه فان عمل احدهما دون الآخر فالكسب
بينهما نصفان واما شركة الوجوه فالرجلان
يشتركان ولا مال لهما على ان يشتريا بوجوههما
ويبيعان ففتح الشركة على هذا وكل واحد منهما
وكيل الآخر فيما يشترى فان شرط ان يكون
المشترى بينهما نصفين فالزعم كذلك ولا يجوز
ان يتفاضلا فيه وان شرط ان يكون المشتري
بينهما اثلاثا فالزعم كذلك ولا يجوز الشركة في اللحظ

وَالْأَصْطِيَادُ وَالْأَخْشَاشُ وَمَا أَصْطَادَهُ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا أَوْ اخْتَصَبَهُ فَهُوَ لَهُ دُونَ صَاحِبِهِ وَإِذَا اشْتَرَا
وَلِأَحَدِهِمَا بَيْعٌ وَالْأُخْرَى رَابِعٌ يَسْتَقِي عَلَيْهِ لُكَاؤُ
وَالْكَنْسِبُ بَيْنَهُمَا لَمْ تَقْعِ الشَّرَكَةُ وَالْكَنْسِبُ كُلُّهُ الَّذِي
اسْتَقِي الْمَاءُ وَعَلَيْهِ أَجْرُ مِثْلِ الزَّائِرَةِ إِنْ كَانَ صَاحِبُ
الْبَيْعِ وَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الزَّائِرَةِ فَعَلَيْهِ أَجْرُ مِثْلِ
الْبَيْعِ وَكُلُّ شَرَكَةٍ فَاسِدَةٍ فَالزَّمْعُ فِيهَا عَلَى قَدْرِ الْمَالِ
وَيَنْطَلِ شَرْطُ التَّفَاضُلِ وَإِذَا مَاتَ أَحَدُ الشَّرِكَيْنِ
أَوْ ارْتَدَّ وَلَحَقَ بِدَارِ الْحَرْبِ بَطَلَتِ الشَّرَكَةُ وَلَيْسَ لِوَاحِدٍ
مِنَ الشَّرِكَيْنِ أَنْ يُوَدِّيَ زَكَاةَ مَالِ الْآخَرِ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَإِنْ
ذَنَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ أَنْ يُوَدِّيَ زَكَاةَ فَادِي
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَالثَّانِي ضَلُّنُ سَوَاءٍ عِلْمُ بَادِءِ الْأَوَّلِ وَلَمْ

يَعْلَمُ **كِتَابُ الْمُضَارَبَةِ** الْمُضَارَبَةُ
عَقْدٌ عَلَى الشَّرَكَةِ بِأَلٍ مِنْ أَحَدِ الشَّرِكَيْنِ وَ
لِعَمَلٍ مِنَ الْآخِرِ وَلَا تَقْعُ الْمُضَارَبَةُ إِلَّا بِالْمَالِ
الَّذِي بَيْنَا أَنْ الشَّرَكَةَ تَقْعُ بِهِ وَمِنْ شَرْطِهَا
أَنْ يَكُونَ الزَّمْعُ بَيْنَهُمَا مَشَاعًا لَا يَسْتَحِقُّ أَحَدُهُمَا
مِنْهُ دَرَاهِمَ مِثْمَاءٍ وَلَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ مُسَلَّمًا إِلَى
الْمُضَارِبِ وَلَا يَدْرُ لِرَبِّ الْمَالِ فِيهِ فَإِذَا صَحَّتِ الْمُضَارَبَةُ
رَبِّهِ مُطْلَقَةً جَازَ لِلْمُضَارِبِ أَنْ يَشْتَرِيَ وَيَبِيعَ وَيَسْأَلَ
فَرَوْ يَبِيعُ وَيَتَوَكَّلُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ الْمَالَ مُضَارَبَةً
إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ رَبُّ الْمَالِ فِي ذَلِكَ أَوْ يَقُولَهُ
أَعْمَلُ بِرَأْيِكَ فَإِنْ خَصَرَهُ رَبُّ الْمَالِ التَّصَرُّفَ فِيهِ
بِلَدِّ بَيْعِهِ أَوْ فِي سِلْعَةٍ بَعِثَهَا لَمْ يَجْزِهِ أَنْ يَتَجَاوَزَ ذَلِكَ

وذلك ان وقت المضارب متى بعثها جاز وبطل
العقد مضربا وليس للمضارب ان يشتري ايا رب
المال ولا ابنه ولا من يعق عليه فان اشترى كان
مشتريا لنفسه دون المضاربة وان كان في المال
ربح فليس له ان يشتري من يعق عليه فان اشترى
ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال ربح جاز
ان يشتريهم فان زادت قيمتهم عتق نصيبه منهم
ولم يضمن لرب المال شيئا ويسعى العتق لرب المال
في قيمة نصيبه منه واذا دفع المضارب المال مضاربة
ولم ياذن لرب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا
بتصرف المضارب الثاني حتى يربح الربح والمضاربة
خالها ثم هلك المال كله او بعضه تراذ الربح

مضارب
على المضارب

وذلك ان وقت المضارب متى بعثها جاز وبطل
العقد مضربا وليس للمضارب ان يشتري ايا رب
المال ولا ابنه ولا من يعق عليه فان اشترى كان
مشتريا لنفسه دون المضاربة وان كان في المال
ربح فليس له ان يشتري من يعق عليه فان اشترى
ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال ربح جاز
ان يشتريهم فان زادت قيمتهم عتق نصيبه منهم
ولم يضمن لرب المال شيئا ويسعى العتق لرب المال
في قيمة نصيبه منه واذا دفع المضارب المال مضاربة
ولم ياذن لرب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا
بتصرف المضارب الثاني حتى يربح الربح والمضاربة
خالها ثم هلك المال كله او بعضه تراذ الربح

وذلك ان وقت المضارب متى بعثها جاز وبطل
العقد مضربا وليس للمضارب ان يشتري ايا رب
المال ولا ابنه ولا من يعق عليه فان اشترى كان
مشتريا لنفسه دون المضاربة وان كان في المال
ربح فليس له ان يشتري من يعق عليه فان اشترى
ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال ربح جاز
ان يشتريهم فان زادت قيمتهم عتق نصيبه منهم
ولم يضمن لرب المال شيئا ويسعى العتق لرب المال
في قيمة نصيبه منه واذا دفع المضارب المال مضاربة
ولم ياذن لرب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا
بتصرف المضارب الثاني حتى يربح الربح والمضاربة
خالها ثم هلك المال كله او بعضه تراذ الربح

حتى يستوفي رب المال رأس المال فان فضل
شيء كان بينها وان نقص من رأس المال لم يضمن
المضارب شيئا وان كان قد اقتسم الربح
وفنى المضاربة ثم عفاها فملك المال لم
يتراذ الربح الاول ويجوز للمضارب ان يبيع بالنقد
والنسيئة ولا يزوج عبدا ولا أمة من مال المضاربة
كتاب الوكالة كل عقيد جاز ان
يقفده الانسان بنفسه جاز ان يوكل بغيره
ويجوز التوكيل بالخصومة في سائر الحقوق
وابنائها ويجوز التوكيل بالاستيفاء الا في
المحدود والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفائها
مع غيبة الموكل عن المجلس وقال ابو حنيفة لا يجوز

وبايفائها

التوكيل بالخوصومة الارضاء الحضم الا ان
 يكون الموكل رضيا او غائبا مسيرة ثلاثة ايام
فصاعدا وقال ابو يوسف وحجته تجاوز التوكيل
 بالخوصومة بغير رضاء الخضم ومن شرط الوكالة
ان يكون الموكل من يملك التصرف ويلزمه
الاحكام والموكل من يعقل العقد ونقصه واذا
كل البالغ الحرا والمأذون مثلها جاز وان وكلا
صيا محجورا يعقل البيع والشراء او عبدا محجورا
جاز ولا يتعلق بهما الحقوق وتتعلق بموكلهما
والعقود التي يعقدها الوكلاء على ضربين كل
عقد يضيفه الوكيل الى نفسه مثل البيع والشراء
والاجارة فحقوق ذلك العقد تتعلق بالوكيل

قوله
 ان يكون الموكل من يملك التصرف ويلزمه
 الاحكام والموكل من يعقل العقد ونقصه
 واذا كل البالغ الحرا والمأذون مثلها جاز وان وكلا
 صيا محجورا يعقل البيع والشراء او عبدا محجورا
 جاز ولا يتعلق بهما الحقوق وتتعلق بموكلهما
 والعقود التي يعقدها الوكلاء على ضربين كل
 عقد يضيفه الوكيل الى نفسه مثل البيع والشراء
 والاجارة فحقوق ذلك العقد تتعلق بالوكيل

دون الموكل فيستلم البيع ويقبض التمن ويطاع
بالتمن اذا اشترى ويقبض البيع ويخاصم في
العيب وكل عقد يضيفه الى موكله كالنكاح
والخلع والصلح عن دم العهد فحقوق ذلك
العقد تتعلق بالموكل كل دون الوكيل فلا
يطلب وكيل الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل المرأة
تسليمها واذا طالب الموكل من المشتري التمن
فله ان يمنعه اياه فان دفعه اليه جاز ولم يكن
للوكيل ان يطلبه ثانيا ومن وكل رجلا
بشراء شيء فلا بد من تسمية جنسه وصفقا او
جنسه ومبلغ ثمنه الا ان يوكله وكاله عامه
فيقول اشترى ما رايت واذا اشترى الوكيل بعض

وذكر

قوله

بشراء شيء فلا بد من تسمية جنسه وصفقا او
 جنسه ومبلغ ثمنه الا ان يوكله وكاله عامه

فيقول اشترى ما رايت واذا اشترى الوكيل بعض

البائع ثم اطلع على عيب فله ان يرده بالعيب
مادام البيع في يده فان سلمه الى الموكل لم يرده
الا باذنه ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلام
فان فارق الموكل عن صاحبه قبل القبض بطل
العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل واذا دفع الموكل
بالشيء الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع
على الموكل فان هلك المبيع في يده قبل حنثه هلك
من مال الموكل ولم يسقط الثمن وله ان يحنثه
حتى يستوفي الثمن فان جسده هلك كان
مضمونا ضمان الرهن عند ابي يوسف وضمان البيع
عند محمد بن وهب واذا وكل رجل رجلين فليس
لاحدهما ان يتصرف فيما وكلا فيه دون الآخر

٨٠
الا ان يوكلهما بالخصومة او بطلاق زوجته
بغير عوض او يفتق عنده بغير عوض او يرد
ديعة عنده او يقضاه دين عليه وليس للموكل
ان يوكل فيما يوكل به الا ان ياذن له الموكل ويقول له
اعمل برأيك فان وكل بغير اذن موكله
فعقد وكيله بخضرة جاز وان عقد بغير
خضرة فاجازه الوكيل الاول جاز وللموكل ان يعزل
الوكيل عن الوكالة فان لم يبلغه العزل فهو على
وكالته وتصرفه جائز حتى يعلم وتبطل الوكالة
بموت الموكل وجنونه جونا مطلقا ولحقه بداء
الحرب مرتدا واذا وكل المكاتب ثم عجز او المأ
ذون فحجر عليه او الشريكان فافتراق هذه الوجه

تبطل الوكالة علم الوكيل ولم يعلم وإذا مات الوكيل
أو جن جنونا مطبقا بطلت الوكالة وإن لحق
بدار الحرب مرتدًا لم يخرله التصرف إلا أن يعود
مسلمًا ومن وكل بشيء ثم تصرف الموكل فيما وكل به
بطلت الوكالة والوكالة بالبيع والشراء لا يجوز له
أن يعقد عند أبي حنيفة مع ابنه ووجهه وولده
وولد ولده وزوجه وعبد ومكاتب وقالوا
يجوز بيعهم منهم بمثل القيمة إلا في عبده ومكاتبه
والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير عند أبي حنيفة
وقالوا لا يجوز بيعه بقضبان لا يتغابن الناس
في مثله والوكيل بالشراء يجوز عقده بمثل القيمة وبزيا
دة يتغابن الناس في مثلها ولا يجوز بيعا لا يتغابن

الناس في مثله والذي لا يتغابن فيه مالا يدخل
تحت تقويم المقومين وإذا ضمن الوكيل بالبيع
التمس عن البتاع فضمنه باطل وإذا وكله ببيع عبده
قباع نصفه جاز عند أبي حنيفة وإن وكله
بشراء عبد فاشترى نصفه فاشترى موقوف
فإن اشترى باقية لزم الموكل كله وإذا وكله
بشراء عشرة أرطال حمير بدرهم فاشترى عشرين
رطلا بدرهم من لحم يباع مثله عشرة أرطال بدرهم
لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند أبي حنيفة
وقالوا يلزمه العشرون وإذا وكله بشراء شيء بعينه
فليس له أن يشتريه لنفسه وإن اشترى كان مشتريًا
لو كله وإن وكله بشراء عبد بغير عينه فاشترى

عنداً فهو الوكيل الآن يقول نوبت الشري للموكل
 او يشتره بمال الموكل والوكيل بالخصومة وكيل
 بالقبض عندائي خيفة واني يوسف ومحمد رحمهم
 الله خلافاً لفر والوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة
 فيه عندائي خيفة رجح خلافاً لهما واذا اقر الوكيل
 بالخصومة على موكله عند القاضي جاز اقراره
 عليه ولا يجوز اقراره عليه عند غير القاضي عند
 ابي خيفة ومحمد رحمهما الله الا ان يخرج به من الخصومة
 وقال ابو يوسف يجوز اقراره عليه عند غير القاضي
 ومن ادعى انه وكيل فلان الغائب في قبض
 دينه فصدقه الغريم فربما يتسلم الدين الى الوكيل
 فان حضر الغائب فصدقه جاز والا دفع اليه الغريم

الدين ثانياً ويرجع به على الوكيل ان كان باقياً في يده

وان قال اني وكيل فلان الغائب بقبض
 الدين فصدقه المورد لم يؤمر بالتسليم اليه
كتاب الكفالة الكفالة ضمان كفالة بأ
 لنفس وكفالة بالمال فالكفالة بالنفس
 جائزة والمضمون بها احضار المكفول بر وثقة
 اذا قال تكفلت بنفس فلان او برقته او بروحه
 او بجسده او برأسه او بنصفه او بثلثه وكذلك
 ان قال ضمنتك او هو على اوائك او انا زعيم وقيل
 فان شرط في الكفالة تسليم المكفول بر في وقت
 بعينه لزمه احضاره اذا طالبر منه في ذلك الوقت
 فان احضره والاعجسه الحاكم حتى يحضره

وإذا أخضره وسلّمه في مكان يقدر المكفول
 له على محاكمة برئ الكفيل من الكفالة وإذا أنكف
 بنفسه على أن يسلمه في مجلس القاضي فسلمه
 فالسوق برئ وإن سلّمه في برئ لم يبرأ وإذا أما
 المكفول برئ الكفيل بالنفس من الكفالة وإذا أما
 المكفول لم يبرأ فإن أنكف بنفسه على أنه
 إن لم يواف به في وقت كذا فهو ضامن لما
 عليه وهو الف درهم لم يخضره في الوقت لزم ضمان
 المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس ولا يجوز
 الكفالة بالنفس في الحدود والفصاص عند
 الخنق فخرج وأما الكفالة بالمال فجائزة معلوماً
 كان المال المكفول به ومجهولاً إذا كان ديناً

صحيحاً مثل أن يقول تكفلت عنه بالف أو بما
 لك عليه أو بما يدر كك في هذه البيع و
 المكفول له بالخيار أن شاء طالب الذي عليه
 الأصل وإن شاء طالب كفيله ويجوز تعليق
 الكفالة بالشروط مثل أن يقول ما يابعت
 فلاناً ففعل أو ما ذاب لك عليه ففعل أو ما
 غصبك فلان فعل وإذا قال تكفلت
 بمالك عليه فقامت البينة بالف عليه ضمنه
 الكفيل فإن لم تقم البينة فالقول قول
 الكفيل مع يمينه في مقدار ما يعترف به
فإن اعترف المكفول عنه بأكثر من ذلك
 لم يصدق على كفيله ويجوز الكفالة بأمر

ويجوز الكفالة إلى الغطاف والبير ومنه والمهرجان ونحوها
 من الرجال ولا يجوز نال أن يطر الستماء ونحوه

المكفول عنه وبغير امره فان تكفل بامر
رجع بما يؤدى عليه وان تكفل بغير امره لم يرجع
بما يؤتيه وليس للكفيل ان يطالب المكفول
عنه بالمال قبل ان يؤدى عنه فان لوزم بالمال
فله ان يلزم المكفول عنه حتى يخالسه فا
ذا ابر الطالب المكفول عنه واستوفى منه ^{المال} برك
الكفيل وان ابر الكفيل لم يبرء المكفول عنه
ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط مثل
ان يقول ان فعلت كذا فانت بركي من الكفالة
وكل حق لا يمكن استيفاءه من الكفيل لانصح الكفالة
كالحدود والقصاص واذا تكفل عن المشتري
بالشئ جاز وان تكفل عن البائع بالمبيع لم تصح ولو

تكفل

تكفل بتسليم المبيع يجوز ومن استأجر دابة
للمحمل فان كانت بغيره لم تصح الكفالة بالمحمل
وان كانت بغيره جازة الكفالة ولا تصح
الكفالة الا بقبول المكفول له في مجلس العقد
الا في مسئلة واحدة وهو ان يقول المرنض
لوارثه تكفل عني بما على من الدين فتكفل به مع
غيبه الغرماء واذا كان الدين على اثنين
وكل واحد منهما كفيل عن الآخر فما ادب احدهما
لم يرجع به على شريكه حتى يزيد ما يؤدبه على النصف
فيرجع بالزيادة واذا تكفل اثنان عن رجل
واحد بالف على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه
فما ادب احدهما يرجع بنصفه على شريكه فلا مكان

أو كثيرا ولا يجوز الكفالة بمال الكتابة سواء خسر
تكتفل به أو عبد وإذا مات الرجل وعليه ديون
ولم يترك شيئا فتكفل رجل عنه بالفرمان لم
نصح الكفالة عند أي خيف فرج وعند هما
نصح **كتاب الحوالة** الحوالة جائزة بالديون
ونصح برضا المجل والمحال له والمحال عليه وإذا
تمت الحوالة برئ المجل من الديون ولم يرجع المختال له
على المجل إلا أن يتوى حقه والتوى عند أي خيف أحد
الأميرين أما أن يجز الحوالة ويحلف ولا يثبت عليه
أو يموت مفلسا أو قالا هذان ووجه ثالث وهو
ههنا أن يخفكم الحاكم يا فلاسه حال حيوت
وإذا طالب المحال عليه المجل بمثل الحوالة فقال المجل

أحلت بدين لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه
مثل الدين وإن طالب المجل المختال له بماله به
فقال إنما أحلتك لتقبضه لي وقال المختال بل أحلتني
بدين لي عليك فالقول قول المجل وينكره الشفاعة
وهو فرض استفاد به المفرض من خطر الظير نفق
كتاب الصلح الصلح على ثلثة أضرب صلح مع أقارب
وصلح مع سكون وهوان للبقر المدعى عليه
ولابنكر وصلح مع انكار وكل ذلك جائز فإن
وقع الصلح عن إقرار اعتبر فيه ما يعتبر في الباعا
إن وقع عن مال بمال فإن وقع عن مال بمنافع
فيعتبر بالأجارات والصلح عن السكون والابنكر
نكار في حق المدعى عليه لا اقتداء بالبين وقطع الخصومة

وفي حق المدعي بمعنى المعاوضة وإذا صالح عن دار لم تجب
فيها الشفعة وإن صالح على دار وجبت فيها الشفعة
وإذا كان الصلح عن اقرار فاستحق بعض المصالح
عند رجوع المدعي عليه بحصة ذلك من العوض و
إن وقع الصلح عن سكوت أو انكار فاستحق
المتنازع فيه رجوع المدعي بالخصومة وردد العوض
وإن استحق بعض ذلك ردد حصته ورجع بالخصومة
فيه وإن ادعى حقا في دار لم يثبت فيه فصول من ذلك على
شيء ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض
لأن دعواه يجوز أن يكون فيما في والصلح
جائز من دعوى الأموال والمنافع وجناية الغد
والخطأ ولا يجوز من دعوى حد وإذا ادعى

رجل على امرأة نكاحا وهي تجدد فصالحته على مال
بذلتته حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى
الخلع وإن ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحها
على مال بذله له لم يجز وإن ادعى على رجل أنه عبده
فصالحه على مال أعطاه جاز وكان في حق المدعي
في معنى العتق على مال وكل شيء وقع عليه الصلح
وهو مستحق بفقد المدانية لم يجز على المعاوضة
وإنما يجز على أنه استوفى بعض حقه واستقطب باقية
مكن له على رجل ألف درهم جاز فصالحه على
خمسائين زبوف جاز وصار كأنه أراه عن بعض
حقه ولو صالحه على ألف مؤجلة جاز وصار كأنه
أجل نفس الحق ولو صالحه على دينارين إلى شهر لم يجز

ولو كان له الف مؤجلة فصالحه على خمسين
حالة لم يجز ولو كان له الف سود فصالحه
على خمسين بيض لم يجز ومن وكل رجلا
بالصلح عنه فصالح لم يلزم الوكيل ما صالح
عليه الا ان يضمنه والمال لازم للموكل فان صالح
عنه على شئ بغير امره فهو على اربعة اوجه
ان صالح بمال وضمنه تم الصلح وكذلك لو قال
صالحك على الف في هذه تم الصلح فلزمه تسليمها
وكذلك لو قال صالحك على الف وسلمها
وان قال صالحك على الف ولم يسلمها فالمقد
موقوف فان اجازه المدعي عليه جاز ولزمه الف
وان لم يجزه بطل واذا كان الدين بين شريكين

فصالح احدهما من نصيبه على ثوب فبترك
بالخيار ان شاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه
وان شاء اخذ نصف الثوب الا ان يضمن له
شريكه ربع الدين ولو استوفى احدهما
نصف نصيبه من الدين كان لشريكه ان يشاركه فيما
قبض فيقسم ثم يرجعان على الغريم بالباقي
ولو اشترى احدهما بنصف من الدين سلعة
كان لشريكه ان يضمنه ربع الدين واذا كان
السلم بين شريكين فصالح احدهما من
نصيبه على رأس المال لم يجز عند ابي حنيفة ومحمد
رجحه وقال ابو يوسف يجوز الصلح واذا كانت
الترك بين ورثة فاخرجوا احدى منهن

بِمَالٍ عَطَوْهُ أَبَاهُ وَالتَّرَكُّ عَقَارًا وَعَرُوضٌ
جَازٍ فَلْيَا لَكَ مَا عَطَوْهُ وَكَثِيرًا وَأَنَّ كَاتِ
التَّرَكُّ فَضْلَةٌ فَأَعْطَوْهُ زَهَبًا أَوْ زَهَبًا فَأَعْطَوْهُ
فَضْلٌ فَهُوَ كَذَلِكَ وَأَنَّ كَاتِ التَّرَكُّ زَهَبًا وَفَضْلٌ
وغير ذلك فصالحوه على ذهب أو فضة فلا بد
أَنْ يَكُونَ مَا عَطَوْهُ أَكْثَرَ مِنْ نَصْبِهِ مِنْ ذَلِكَ
لِلْجَنَسِ حَتَّى يَكُونَ نَصْبُهُ بِمِثْلِهِ وَالتَّرَاوُحُ بِحَقِّهِ مِنْ
يَقْتَرِ الْمِيزَانَ وَإِذَا كَانَ فِي التَّرَكُّ دِينَ عَلَى النَّاسِ
فَادْخُلُوهُ فِي الصَّلَاحِ عَلَى أَنْ يَخْرُجُوا الْمَصَالِحَ عَنْهُ وَ
يَكُونَ الدِّينُ لَهُمْ فَالصَّلَاحُ بَاطِلٌ فَإِنْ شَرَطُوا
أَنْ يَبْرَأَ الْغَرَمَاءُ مِنْهُ وَلَا يَرْجِعَ عَلَيْهِمْ بِنَصْبِ
الصَّلَاحِ عَنْهُ فَالصَّلَاحُ جَائِزٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **كِتَابُ**

٨٨
الهِبَةُ الهبة تصح بالإنجاب والقبول وتتم
بالقبض فإن قبض الوهب له في المجلس بغير
أمر الوهاب جاز وإن قبض بعد الاقتراء لم يصح
إلا أن يأذن له الوهاب في القبض وتنفق الهبة
بقوله وهبت ونخلت وأعطيت وأطعمتك هذا
الطعام وجعلت هذا القوب لك وأعزتك هذا
شيء وحملك على هذه الدابة إذا نوى بالتحليل
الهبة ولا يجوز الهبة فيما يقسم الأَمْحُوزَةُ مَقْسُومَةٌ
وهبت المشاع فيما لا يقسم جائز ومن وهب
شقة صاعًا فالهبة فاسدة فإن قسمه و
سلمه جاز ولو وهب رقيقًا في خِطَّةٍ أَوْ دَهْنًا
فِي سَمْسِمَةٍ فَالْهَبَةُ فَاسِدَةٌ فَإِنْ طَخَنَ أَوْ سَمَخَ

وَسَلَّمَ لَمْ يَجْزِ وَإِذَا كَانَتِ الْعَيْنُ فِي بَدَنِ الْمَوْهَبِ لَهُ مَلِكُهَا بِالْهَبَةِ وَإِنْ لَمْ يَجْزِ فِيهَا قَبْضًا وَإِذَا وَهَبَ الْآبُ لِبَنِهِ الصَّغِيرِ هَبَةً مَلِكُهَا الْبَنُ بِالْعَقْدِ وَإِنْ وَهَبَ لَهُ أَجْنَبِيٌّ هَبَةً نَمَتْ بِقَبْضِ الْآبِ وَإِذَا وَهَبَ لِلنِّسَمِ هَبَةً فَقَبْضُهَا وَلِيَّتُهُ لَهُ جَائِزٌ إِنْ كَانَ فِي حَجَرٍ مَعَالِمُهُ فَقَبْضُهَا لَهُ جَائِزٌ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ فِي حَجَرٍ أَجْنَبِيٍّ بِرَبِّيَّتِهِ فَقَبْضُهُ لَهُ جَائِزٌ وَإِنْ قَبْضَ لِقَبْضِ الرَّهْبَةِ بِنَفْسِهِ جَازَ وَإِذَا وَهَبَ اثْنَانِ مِنْ وَاحِدٍ دَارًا جَازَ وَإِنْ وَهَبَ وَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ دَارًا لَمْ تَصْخُحْ عِنْدَ الْخَيْفَةِ رَجُوحًا وَقَالَ رَجُلٌ مَنَصَّحٌ وَإِذَا وَهَبَ لِلْأَجْنَبِيِّ هَبَةً فَلَهُ الرَّجُوعُ فِيهَا إِلَّا أَنْ

يَعُو

٨٩
يَعُوْضُهُ عَنْهَا وَتَزِيدُ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً أَوْ يَمُوتُ أَحَدُكُمَا فَذَيْنِ أَوْ يَخْرُجَ الْهَبَةُ مِنْ مَلِكِ الْمَوْهَبِ لَهُ وَإِنْ وَهَبَ هَبَةً لِذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْهُ فَلَا رَجُوعَ فِيهَا وَكَذَلِكَ مَا وَهَبَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ وَإِذَا قَالَ الْمَوْهَبُ لَهُ لِلْوَاهِبِ خُذْ هَذَا عَوْضًا عَنْ هَبَتِكَ أَوْ بَدَلًا عَنْهَا أَوْ فِي مَقَابِلَتِهَا فَقَبْضُهُ الْوَاهِبُ سَقَطَ الرَّجُوعُ وَإِنْ عَوْضُهُ أَجْنَبِيٌّ عَنِ الْمَوْهَبِ لَهُ مَبْتَرَعًا فَقَبْضُ الْوَاهِبِ الْعَوْضُ سَقَطَ الرَّجُوعُ وَإِذَا اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْهَبَةِ رَجَعَ بِنِصْفِ الْعَوْضِ وَإِنْ اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْعَوْضِ لَمْ يَرْجَعْ فِي الْهَبَةِ إِلَّا أَنْ يَرُدَّ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَوْضِ ثُمَّ يَرْجِعَ بِالْهَبَةِ وَلَا يَصْخُحُ الرَّجُوعُ فِي الْهَبَةِ

الابتراضيهما او بحكم الحاكم واذا تلفت العين
الموهوبة فاستحقها مستحق فضمن الموهوب
له لا يرجع على الواهب بشيء واذا وهب
لبشرط العوض اعتبر القابض في العوضين
في المجلس فاذا اتفقا بضا صح العقد وكان
في حكم البيع يرد بالعيب وخيانة الرؤية
وتجب فيه الشفعة والعمرى جائزة
للمعمر في حال حيوته ولو رثته بعد موته
والزقي باطلة عند ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف جائزة ومن وهب جائزة
الاحلها صحة الهبة وبطل الاستثناء
والصدقة كالهبة لانصح الابا القبض

ولا

ولا تجوز في مشاع بحمل القسمة واذا
تصدق على فقيرين بشيء جاز ولا يصح
الرجوع في الصدقة بعد القبض ومن نذر
ان يتصدق بما له لزمه بحسن ما يجب
فيه الزكاة ومن نذر ان يتصدق بملكه
لزمه ان يتصدق بالجميع ويقال له امسك
منه مقدار ما تتفقده على نفسك وعيالك
ان التيكتسب مالا فاذا اكتسبت مالا تصدقه
بمثل ما امسكت **كتاب الوقف**
لا يزول ملك الوقف عن الوقف عند
ابي حنيفة رح الا ان يحكم به الحاكم
او يعلقه بموته فيقول اذامت فقد

بالحال

وقفت داري على كذا وقال ابو يوسف
يزول الملك بمجرد القول وقال محمد لا
يزول الملك حتى يجعل للوقف وليا
ويسلمه اليه واذا صنع الوقف على اختلاف
خرج من ملك الواقف ولم يدخل في ملك
الموقوف عليه ووقف المشاع جائز
عند ابو يوسف وقال محمد لا يجوز ولا يتم
الوقف عند ابو حنيفة ومحمد حتى
يجعل اخر لجهة لا تنقطع ابدا وقال
ابو يوسف اذا سمي فيه جهة تنقطع جاز
وصار بعدها للفقراء وان لم يسمهم
ويصح وقف العقار ولا يجوز وقف

ماسما

ما ينقل ويحول وقال ابو يوسف اذا وقف
ضعف يفرها واكثرها وهم عبيده جاز وقال
محمد يجوز حبس الكراع والسلاح واذا
صنع الوقف لم يجز بيعه ولا تملكه الا ان
يكون مشاعا يحتمل القسمة عند ابي
يوسف فيطلب الشريك القسمة فيه
فتصح مقاسمته والواجب ان يتدنى من
ارتفاع الوقف بعمارته شرط ذلك الوقف
اولم يشترط فان وقف دارا على سكني وله
فالعمارة على من له السكنى فان امتنع
من ذلك او كان فقيرا اجرها الحاكم وعمرها
باجرتها فاذا عمرت ردها الى من له السكنى

وما انهدم من بناء الوقف والتدبير للحاكم
في عمارة الوقف ان احتاج اليه وان استغنى
عنه امسكه حتى يحتاج الي عمارته فصرفه
فيها ولا يجوز ان يقسمه بين مستحق الوقف
واذا جعل الواقف غلة الوقف لنفسه او جعل
الولاية اليه جاز عند ابو يوسف رج وقال محمد
رج لا يجوز واذا بني مسجد لم يزل ملكه
عنه حتى يعرضه عن ملكه بطريقه ويأذن للناس
بالصلوة فيه فاذا صلى فيه واحد زال ملكه
عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف يزل ملكه
عنه بقوله جعلته مسجدا وعند محمد لا يزل ملكه
حتى يصل فيه جماعة ومن بني سفيان

42
للمسلمين او خاناً يسكنه بنو السبيل او رباطاً او
جعل ارضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك عند ابو حنيفة
حتى يحكم به حاكم وقال ابو يوسف يزل ملكه بالقول
وقال محمد اذا استغنى الناس من السقاية وسكنوا الخانات
والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك والله اعلم
كتاب الغصب ومن غصب شيئاً مما له مثل
فهلك في يده فعليه ضمان مثله وان كان قتيلاً
مثل له فعليه قيمته يوم الغصب وعلى الغاصب
رد العين المغصوبة ان كانت باقية فان ادعى
هلاكها حبسه الحاكم حتى يعلم انما لو كانت
باقية لظهر هاتمة فضى عليه ببذلها والغصب
فيما ينقل ويحول واذا غصب عقار فهلك في يده

لم يضمنه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجم وقال
محمد يضمنه وما نقص منه بفعله وسكناء ضمنه
في قولهم جميعا وإذا هلك المقصود في يد الغاصب
بفعله أو بغير فعله ضمنه وإن نقص في يد فعلية
ضمن النقصان ومن ذبح شاة غيره بغير إذن فالكفا
بالخيار إن شاء ضمنه قيمتها وسلمها إليه وإن شاء
ضمنه نقصانها ومن خرق ثوب غيره خرقا يسيرا ضمن
نقصانه فإن خرق خرقا كبيرا يبطل عامة منفعة
فلما لكه أن يضمنه جميع قيمته وإذا تغيرت
العين المقصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها
وعظم منافعها زال ملك المقصود منه عنها وملكها
الغاصب وضمنها ولم يحل له الانتفاع بها حتى يؤدّي

يدلها وهذا كمن غصب شاة فذبحها وشواها
أو طبخها أو خبطة فطبخها أو حديدًا فاتخذ
سيفًا أو صفرًا فعله انية وإن غصب فضة أو
ذهب فظربها دراهم أو دنانير أو انية لم يزل ^{ملك}
مالكها عنها عند أبي حنيفة خلافا لما ومن
غصب ساجدة فبني عليها زال ملك مالكها عنها
ولزم الغاصب قيمتها ومن غصب أرضا فعرس فيها
أو بني عليها قيل له أقلع البناء والغرس وردّها فار
إلى مالكها فإن كانت الأرض تنقص بالقلع فلما ^{لك}
أن يضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعا ويكون له
ومن غصب ثوبا أبيض فصعده أحمر وسويقا فله
بسمن فصاحبه بالخيار إن شاء ضمنه قيمة ثوب

ابيض ومثل التويق وسلمهما الى الغاصب
وان شاء اخذهما منه وضمن ما زاد الصبغ والتمن
فيهما ومن غصب عينا فغيبها فضمته المالك
قيمها ملكها الغاصب والقول والقيمة قول الغاصب
مع يمينه الا ان يقيم المالك البينة باكثر من ذلك
فان ظهرت العين وقيمتها اكثر مما ضمن وقد ضمنها
بقول المالك او بينة اقامها او بنكول الغاصب عن
اليمين فلاحيار للمالك وان كان ضمنها بقول
الغاصب مع يمينه فالمالك بالخيار ان شاء امضه
الضمان وان شاء اخذ العين ورثة العوض وولد
المعصوبة ونماؤها وثمرتها البستان المعصوب امانة
في يد الغاصب ان هلك فلا ضمان عليه الا ان يتعد

فيها او يطلبها مالهما فيمنعه اياها وما نقصت
الجارية بالولادة في ضمان الغاصب فان كان في
قيمة الولد وفاء به اجبر النقصان بالولد وسقط
ضمانه عن الغاصب ولا يضمن الغاصب منافع
ما غصبه الا ان ينقص باستعماله فيغرم النقصان
واذا استهلك المسلم خمر الذبي او خمرين ضمن
قيمتهما وان استهلكهما المسلم لم يضمن
كتاب الودعة الودعة امانة في يد المودع اذا
اذا هلك لم يضمنها والمودع ان يحفظها بنفسه
ومن في عياله وان حفظها بغيرهم او اودعها
ضمن الا ان يقع في دارد حريق فيسلبها الى جان
او يكون في سفينة فيخاف الغرق فيلقها الى السفينة

اخرى وان خلطها المودع بماله حتى لا يميز
ضمنها فان طلبها صاحبها فحبسه عنه وهو
يقدر على تسليمها ضمنها وان اختلطت بماله
من غير فعله فهو شريك لصاحبها وان اتفق
المودع ببعضها ثم ردّها فخلطه بالباقي ضمن
الجميع واذا تغذى المودع في الوديعة باز كانت
دابة فركبها او ثوبا فلبسه او عبدا فاستخدمه
او اوادعها عند غيره ثم ازال التقدي وردّها
الميدك زال الضمان فان طلبها صاحبها فحبسها
اياه ضمنها فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ من
الضمان وللمودع ان يسافر بالوديعة وان كان
لها حمل وموتة واذا اودع رجلا عند رجل

وديعة ثم حضرا احدهما فطلب نصيبه منها لم يدفع
اليه شيئا حتى يحضر الاخر عند ابي حنيفة رح
وقال لا يدفع نصيبه اليه واذا اودع رجل عند
رجلين شيئا مما يقسم لم يجر ان يدفعه احدهما
الى الاخر ولكنهما يقسمانه فيحفظ كل واحد
منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ
احدهما باذن الاخر واذا قال صاحب الوديعة
للمودع لا تسلمها الى زوجتك اليها فهلك لم
يضمن وان قال له احفظها في هذا البيت فحفظها
في البيت فحفظها في بيت اخر من الدار لم يضمن
وان حفظها في دار اخرى ضمن **كتاب العارية**
العارية جائزة وهي تملك المنافع بغير عوض

وتصح بقوله اعرتك واطعمتك هذه الارض
ومنتحك هذا الثوب وحملتك على هذه الذابة
اذا لم يرد به الهبة واخذ منك هذا العبد ودار
لك سكني وداري لك عمري سكني وللمعير
ان يرجع في العارية متى شاء والعارية امانة
ان هلكت من غير تعهد لم يضمن وليس للمستعير
ان يواجر ما استعار وله ان يعيره ان كان مما
لا يختلف باختلاف المستعمل وعارية الدار
والذنانير والمكيل والموزون قرض واذا استعار
ارضا لبني فيها او يغرس جاز وللمعير ان يرجع
في العارية ويكلفه قلع البناء والغرس فان لم يكن
وقت العارية فلا ضمان عليه وان كان وقت العارية

ورجع قبل الوقت ضمن المعير ما نقص البناء و
الغرس بالقطع واجرة ردة العارية على المستعير
واجرة ردة العين المستأجرة على المورج واجرة ردة
العين المغصوبة على الغاصب واذا استعار
ذابة فردّها الى اصطلح مالكا ولم يسلمها اليه
لم يضمن وان استعار عينا فردّها الى دار المالك
ولم يسلمها اليه لم يضمن وان ردّها الوديعه الى دار
المالك ولم يسلمها اليه ضمن **كتاب اللقيط**
اللقيط حر ونفقته من بيت المال فان التقطه
رجل لم يكن لغيره ان يأخذه مزيد فان ادعى مدع
انه ابنه فالقول قوله وان ادعاه اثنان ووصف
احدهما علامة في جسده فهو ولي به واذا وجد

في مصر من اصحاب المسلمين او في قرية من قرى لقيط
فادعى ذقني انه ابنه ثبت نسبه منه وكان
مسلمًا وان وجد في قرية من قرى اهل الذمة
او في بيعة او كنيسة كان ذميا ومن ادعى ان
اللقيط عبد لم يقبل منه وكان حرا وان ادعى
عبد انه ابنه ثبت نسبه منه وكان حرا وان
وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهو له ولا
يجوز تزويج الملتقط ولا تصرفه في مال اللقيط
ويجوز ان يقبض له الهبة ويسلمه في صناعة
ويواجه **كتاب اللقطة** اللقطة امانة في يد الملتقط
اذا شهد الملتقط انه يأخذها ليحفظها ويردّها
على صاحبها فان كانت اقل من عشرة دراهم عرفها

اياما

اياما وان كانت عشرة دراهم عرفها فمسلدا
عرفها شهرا وان كانت مائة او اكثر عرفها
حوالا فان جاء صاحبها ولا تصدق بها وان جاء
صاحبها فهو بالخيار ان شاء امضى الصدقة
وان شاء ضمن الملتقط قيمتها ويجوز الالتقاط
في الشاة والبقر والبعير فان انفق الملتقط عليها
بغير اذن الحاكم فهو متبرع وانفق باسمه كان
ذلك ديننا على صاحبها واذا رفع ذلك الى الحاكم
نظر فيه فان كان للبهيمة منفعة اجرها وانفق
عليها من اجرتها وان لم تكن لها منفعة وخاف
ان تستغرق الثقة قيمتها باعها وامر بحفظ
ثمنها وان كان الاصلح الاتفاق عليها اذن

الحاكم في ذلك وجعل الثقة دينا على مالهما
فاذا حضر مالهما فللمتقط ان يمنع منها
حتى ياخذ الثقة ولقطة الحل والحرم سواء
واذا حضر رجل فادعي ان اللقطة له لم تدفع
اليه حتى يقيم البينة فان اعطي علامتها حل
للمتقط ان يدفعها اليه ولا يجبر على ذلك
في القضاء ولا يتصدق باللقطة على غني
وان كان المتقط غنيا لم يجز له ان ينتفع بها
واذا كان فقيرا فلا بأس ان ينتفع بها ويجوز
ان يتصدق بها اذا كان غنيا على ابيه وابنه
وزوجه اذا كانوا فقراء **كتاب الحنث**
اذا كان للمولود فرج وذكر فهو احنثي فان كان

يولد من الذكر فهو غلام وان كان يولد من الفرج
فهو انثي وان كان يولد منهما والبول ليسبق
من احدهما نسب الى الاسبق فان كانا في الشبق
سواء فلا يعتبر بالكثرة عند ابي حنيفة رح
وقال ينسب الى اكثرهما فاذا بلغ الحنثي
وخرجت له حية او وصل الى النساء فهو رجل
وان ظهر له ندي كندي المرأة او نزل له لبن في
ثديه او حاض او حمل او امكن الوصول اليه
من الفرج فهو امرأة وان لم يظهر احدي هذه
العلامات فهو حنثي مشكل واذا وقف
خلف الامام قام بين صف الرجال والنساء
وتبتاع له امة تختنه ان كان له مال فان لم يكن

ابتاع له الامام من بيت المال امة فاذا احتنته
باعها وان مات ابوه وخلف ابنا وحتي فالمال
بينهما اثلاثا عند ابي حنيفة رح على ثلثة
اسهم للابن سهمان وللختي سهم وانتي
عنده في الميراث الا ان ثبت له غير ذلك فالا للختي
مثل نصف ميراث الذكر ونصف ميراث الانثي
وهو قول الشعبي واختلفا في قياس قوله وقال
محمد المال بينهما على اثني عشر سهما للابن سبعة
والختي خمسة وقال ابو يوسف المال بينهما على
سبعة اسهم للابن اربعة وللختي ثلثة
كتاب المفقود اذا غاب الرجل ولم يعرف له
موضع ولا يعلم احي هو ام ميت نصب القاضي

من حفظ

من يحفظ ماله ويقوم عليه وليستوفي حقوقه
وينفق على زوجته واولاده من ماله ولا يفرق
بينه وبين امراته فاذا تم له مائة وعشرون
سنة من يوم ولد حكمنا بموته واعتدت امراته
وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت
ومن مات منهم قبل ذلك لم يرث منه ولا يرث
المفقود من احد مات في حال فقد **كتاب**
الاباق اذا بق المملوك فرده رجل على مولاه من
مسيرة ثلثة ايام فصاعدا فله عليه جعل اربعون
درهما وان رده اقل من ذلك فبحاسبه **كتاب**
قيمه اقل من اربعين درهما فبقيته الا
درهما وان بق من الذي رده فلا شيء له وينبغي

ان يشهد اذا اخذه انه يأخذه ليرده على صاحبه
فان كان العبد الآبق رهنا فاجعل على المرقن
كتاب احياء الموات الموات ما لا ينتفع من
الارض لانقطاع الماء عنه او لغلبة الماء وما
اشبه ذلك مما يمنع الزراعة فما كان منها عاديا
لا مالك له او كان مملوكا في الاسلام لا يعرف له
مالك بعينه وهو بعيد من القرية بحيث اذا وقف
الانسان في اقصى العامر فصباح با على صوت له
يسمع الصوت فيه فهو موات ومن احياء باذن
الامام ملكه وان احياء بغير اذن الامام لم يملكه
عند ابي حنيفة رح وقال لا يملكه ويملك الذمي
بالاحياء كما يملك المسلم ومن حجب ارضا ولم يعمرها

ثلث

ثلث سنين اخذ الامام ودفعها الى غيره ولا يجوز
احياء ما قرب من العامر بل يترك مرعى لاهل
القرية ومطرحا لحصاندهم ومن حفر بئرا في
برية فله حريمها فان كانت للعطن فحريمها اربعون
ذراعا وان كانت للناسخ فستون ذراعا وان
كانت عينا فحريمها ثلثمائة ذراع ومن اراد ان
يحفر في حريمها سنع منه وما ترك الفرات
والدجلة وعدل عنه الماء ويجوز عوده اليه
لم يحجز احياءه وان كان لا يجوز ان يعود اليه
فهو كالموات اذا لم يكن حريبا العامر يملكه من احياء
باذن الامام ومن كان له نهر في ارض غير
فليس له حريمه عند ابي حنيفة الا ان يقيم البينة

على ذلك وقال له مسنة يمشى عليها ويلقى عليها
طينه **كتاب المأذون** اذا اذن المولى العبد
في التجارة اذنا عاتقا جاز تصرفه في سائر التجارة
ليشتري ويبيع ويرهن ويسترهن واذا اذن له
في نوع منها دون غيره فهو مأذون في جميعها وان
اذن له في شيء بعينه فليس بمأذون واقرار المأ
ذون بالديون والغصب جائز وليس له
ان يتزوج ولا يزوجه ماله ولا يكاتب
ولا يفتق على مال او على غير مال ولا يهب بغير
ولا يغير عوض الا ان يهدي اليسير من الطعام
او يضيف من طعامه وديون من متعلق برقبته
يباع للغرماء الا ان يفدي المولى ويقسم ثمنه

بينهم

101
بينهم بالحصص فان فضل من ديونه شيء طوب
به بعد الحرية فان حجر عليه محجورا عليه حتى يظهر
الحجربين اهل سوقه فان مات المولى او جزا او لم
او بدار الحرب مرتدا صار المأذون محجورا وان
ابق العبد صار محجورا عليه فاذا حجر عليه فاقراره
جائز فيما في يده من المال عند ابيه احنيفه رح وقال
لا يصح واذا الرنثة ديون تحيط بماله ورقبته
لم يملك المولى ما في يده فان اعتق عبده لم يعتقوا
عند ابي حنيفة رح وقال يملك المولى ما في يده
ويعتق وعليه قيمته واذا باع من المولى شيئا
بمثل قيمته جاز فان باعه بنقصان لم يحز وان باعه
المولى شيئا بمثل القيمة او اقل جاز البيع فان سلمه

الله قبل قبض الثمن بطل الثمن وان أمسكه في يده
حتى يستوفي الثمن جاز وان اعتق المأذون وعليه
ديون فعتقه جائز والمولى ضامن لقيمته للفرع
وما بقي من الديون يطالب به المعتق بعد الحرية وإذا
ولدت المأذونة من مولاهما فلذلك حجر عليها
وإذا اذن ولي القصة للصبى في التجارة فهو
في الشري والبيع كالعبد المأذون إذا كان
يعقل البيع والشراء **كتاب المزارعة** قال أبو حنيفة
المزارعة بالثلث والربع باطلة وقال الجائز وهي
عندهما على أربعة أوجه إذا كانت الأرض والبذر
لواحد والعمل والبقر من آخر جازت المزارعة
وان كانت الأرض لواحد والعمل والبقر والبذر

جاز

١٠٢
جاز وان كانت الأرض والبقر والبذر لواحد
العمل لواحد جاز وان كانت الأرض والبقر لواحد
والبذر والعمل آخر فهي باطلة ولا تصح المزارعة
الأعلى مدق معلومة وان يكون الخارج مشاعا
بينهما فان شرطاً لأحدهما قفلاً مستمناً فهي باطلة
وكذلك ان شرطاً ما على المأذون ان يات بالشواقي
وإذا صحت المزارعة فالخارج بينهما على الشرط
فان لم يخرج الأرض شيئاً فلا شيء للعامل وإذا
فسدت المزارعة فالخارج لصاحب البذر فان
كان البذر من قبل الأرض فللعامل اجر مثله
لا يزد على مقدار ما شرط له من الخارج وقال
محمد له اجر مثل في العمل بالغام ما بلغ وان كان

البذر من قبل العامل فلصاحب الأرض أجر
منها وإذا عقد المزارعة فامتنع صاحب البذر
من العمل لم يجبر عليه وإن امتنع الذي ليس من
قبله البذر جبره الحاكم على العمل وإذا مات
أحد المتعاقدين بطلت المزارعة وإذا انقضت
مدت المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع
أجر مثل نصيبه من الأرض إلى أن يستحصد الزرع
والنفقة على الزرع عليهما مقدار حقوقهما وأجرة
الحصاد والرفع والذباس والتذرية عليهما
بالحصص فإن شرطاه في المزارعة على العامل فسد
كتاب المساقات قال أبو حنيفة المساقاة
يجزئ من الثمرة باطلة وقال الجائر إذا ذكر مدة

معلومة

معلومة وسمي جزء من الثمرة مشاعاً ويجزئ
المساقاة في التخل والشجر والكرم والرطاب وأصو
الباذلجان فإن دفع تخللاً فيه ثمرة مساقاة
والثمره تزيد بالعمل جاز وإن كانت قد انتهت
لم يجز وإذا فسدت المساقات فللعامل أجر
مثله وتبطل المساقات بالموت وتفسخ بالأغلا
كما تفسخ الأجرة **كتاب النكاح**
النكاح ينقذ بالأيجاب والقبول بلفظين
يعتبر بهما عن الماضي ويعتبر بأحدهما عن الماضي
والآخر عن المستقبل مثل أن يقول زوجه
فيقول زوجتك ولا ينقذ نكاح المسلمين
الأبحضور شاهدين حرين بالغين عاقلين مسلمين

اورجل وامراتين عد ولا كانوا او غير عدول
او محدودين في قذف فان تزوج مسلم دمية
بشهادة ذمتين جاز عند ابى حنيفة وابى يوسف
رحم وقال محمد لا يجوز ولا يحل للرجل ان يتزوج
بامه ولا بجذاته من قبل الرجال والنساء
ولا ببنته ولا بنت ولد وان سلفت ولا باخته
ولا ببنت اخته ولا بعمته ولا بخالته ولا ببنت
اخيه ولا بام امراته دخل ببنتها ولم يدخل
ولا بنت امراته التي دخل بها سواء كانت في
حجر او في حجر غيره ولا بامراة ابيه واحدا
ولا بامراة ابنه وبني اولاده ولا بامه من الرضاة
ولا باخته من الرضاة ولا يجمع بين اختين ينكح

ولا

ولا يملك يمين وطئا ولا يجمع بين امرأة وعمتها
ولا بين خالتها ولا بنت اخيها ولا بنت اختها
ولا يجمع بين امرأتين لو كانت كل واحد منهما
رجلا لم يجز له ان يتزوج بالاحري ولا باس
ان يجمع بين امرأة وابنة زوج كان لها من قبله
ومن زني بامراة حرمت عليه امها وابنتها
واذا طلق الرجل امراته طلاقا بائنا لم يجز
له ان يتزوج باختها حتى تنقض عدها ولا
يجوز ان يتزوج المولى امته ولا المرأة عبدا
ومجوز تزويج الكتابيات ولا يجوز تزويج
المجوسيات ولا الوثنيات ويجوز تزويج
الصبايات اذا كن يؤمن بدينه ويقررن بكتانه

وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم
لم يجرسنا كنههم ويجوز للمحرم والمحرمه ان يتزوجا
في حال الاحرام ولا يجوز وطئها وينعقد نكاح
الحرمة البالغة العاقلة برضاها بالقول وان لم
يعقد عليها ولي عند أبي حنيفة رحمه بكر كانت
او ثيبا وقال لا ينعقد الابوي ولا يجوز للولي
اجبار البكر البالغة على النكاح واذا استأنا
فمنها فسكت او ضحك او بك بغير صوت
فذلك اذن منها وان ابت لم يزوجهما واذا استأنا
الثيب فلا بد من رضاها بالقول واذا زالت
بكرت او ثيب او حيفت او جرحت او تغيس فهي
في حكم البكر وان زالت بزنا فهي كذلك

عند

عند أبي حنيفة وقال ثيب واذا قال الزوج بلغك
النكاح فسكت وقالت بل رددت فالقول قولها
ولا يمين عليها ولا يستخلف في النكاح عند أبي
حنيفة رحمه وقال لا يستخلف فيه وينعقد
النكاح بلفظ النكاح والتزويج والتملك
والهبة والصدقة ولا ينعقد بلفظ الاجارة
والاباحة ويجوز انكاح الصغير والصغيرة
اذا روجهما الولي بكر كانت الصغيرة او ثيبا
والولي هو العصبة فان روجهما الاب والجد
فلا خيار لهما بعد بلوعهما وان روجهما غير الاب
والجد فلكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان
شاء قام على النكاح وان شاء فسخ ولا ولاية

لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر على مسلمة
وقال ابو حنيفة يجوز لغير العصباء من الاقارب
التزويج ومن لا ولي لها اذا وجهها مولاها الذي
اعتقها جاز واذا غاب الولي الاقرب غيبة
منقطعة جاز لمن هو بعد منه ان يزوجهما
والغيبة المنقطعة ان يكون في بلد لا يصل اليه
القوافل في السنة الا مرة واحدة والكفاءة في النكاح
معتبرة واذا تزوجت المرأة غير كفوف للاولياء
ان يفرقوا بينهما والكفاءة تعتبر في النسب
والدين والمال وهو ان يكون مالا للمهر ^{النفقة}
وتعتبر في الصنائع ايضا واذا تزوجت المرأة
ونقصت من مهرها فلا ولياء الاعتراض عليها

١٠٦
عند ابي حنيفة حتى يتم لها مهرتها او يفارقها
واذا تزوج الاب ابنته الصغيرة ونقص من
مهرها او ابنه الصغير وزاد في مهر امراته
جاز ذلك عليهما ولا يجوز ذلك لغير الاب
والجد ويصح النكاح اذا سمي فيه مهر
ويصح وان لم يستد فيه مهر او اقل المهر عشرة
دراهم فان سمي اقل من عشرة فلها العشرة ومن
سمي مهر عشرة فما زاد فعليه المسمى ان دخل بها
او مات عنها وان طلقها قبل الدخول وقبل الخلوة
فلها نصف المسمى وان تزوجها ولم يستم لها مهر
او تزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ^{ان دخل}
بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها

فهما المتعة والمتعة ثلثة آتواب من كسوة مثلها
وان تزوج المسلم على خمر او خنزير فالنكاح
جائز فلها مهر المثل وان تزوجها ولم يستم لها
مهر انتم تراضيا على تسمية فهي لها ان دخل بها
او مات عنها وان طلقها قبل الدخول فلها المتعة
وان زاد بها في المهر بعد العقد لزمته الزيادة
بالطلاق قبل الدخول وان حطت عنه من
مهرها صح الحظ واذا خلى الزوج بامرأته وليس
هناك مانع من الوطئ ثم طلقها فلها فان كان
احدهما مريضا او صائما في رمضان او محرما بحج
او عمرة او كانت حائضا فليس بخلوقة صحيحة
واذا خلا المحبوب بامرأته فلها كمال المهر عند

١٠٧
الى حنيفة رجم ويستحب المتعة لكل مطلقة
لكل مطلقة الا المطلقة واحدة وهي التي
طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر او اذا زوج
الرجل ابنته على ان يزوجه الرجل اخته او ابنته
فيكون احدا العقدين عوضا عن الآخر فالعقدان
حائزان ولكل واحدة منهما مهر مثلها وان تزوج
حر امرأة على خدمتها سنة او على تعليم القرآن جاز
فلها مهر مثلها وان تزوج عبد حرة باذن مولاه
على خدمتها سنة جاز واذا اجتمع في المجنونة
ابوها وابنها فالولي في نكاحها ابنها عند ابي
حنيفة وابي يوسف رجم وقال محمد ابوها ولا
يجوز نكاح العبد والامة الا ان ياذن لهما

مولاها واذا تزوج العبد باذن مولاها فالمهر
دين في رقبته يباع فيه واذا تزوج المولى مته
فليس عليه ان يوقئها بيت الزوج ولكنها تخدم
المولى ويقال للزوج متى ظفرت بها وطئتها
واذا تزوج امرأة على الف على ان لا يخرجها من
البلد او على ان لا يتزوج عليها فان وفي بالشرط
فلها المسمى وان تزوج عليها او اخبرها من البلد
فلها مهر مثلها وان تزوجها على حيوان غير
موصوف تحت التسمية ولها الوسط منه
والزوج مخير ان شاء اعطاها ذلك وان شاء
اعطاها قيمته ولو تزوجها على ثوب غير
موصوف فلها مهر مثلها ونكاح المتعة والموثة

باطل

١٠٨
باطل وتزيج العبد والامة بغير اذن مولاها
موقوف فان اجاز المولى جاز وان رقة بطل
وكذلك لو تزوج رجل امرأة بغير رضاها او جلا
بغير رضاه ويجوز لابن العم ان يزوج بنت عمه
من نفسه واذا اذنت المرأة لرجل ان يزوجه من
نفسه فعقد بحضرة شاهدين جاز واذا ضمن
الولي المهر صرح ضمانه وللرأة الخيار في مطالبة
زوجها ووليها واذا فرق القاضي بين الزوجين
في النكاح الفاسد قبل الدخول فلا مهر لها
وكذلك بعد الخلوق فان دخل بها فلها مهر مثلها
لا يزداد على المسمى وعليها العدة ويثبت
نسب ولدها ومهر مثلها يعتبر باخواتها وعماتها

وبينات عمتها ولا يعتبر بامتها وخالتها اذا لم
تكون اسم قبلها ويعتبر في مهر المثل ان
يتساوي المراتان في السن والجمال والمال والعقل
والبلد والدين والعصر والعفة ويجوز تزويج
الامة مسلمة كانت او كتابية ولا يجوز
ان يتزوج اامة على الحرقة ويجوز تزويج الحررة
عليها وللحر ان يتزوج اربعاً من الحرائر والاماء
وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك ولا يتزوج العبد
اكتر من اثنتين فان طلق الحر احدياً لاربعة طلاقاً
بأننا لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها
واذا زوج اامة مولاها ثم اعتقت فلها
الخيار حرّاً كان زوجها او عبداً وكذلك

المكاتب

١٠٤
المكاتبه وان تزوجت امة بغير اذن مولاهاتم
اعتقت صح النكاح ولا خيار لها ومن تزوج
امراًتين في عفة واحدة احدهما لا يحل
له نكاحهما صح نكاح التي يحل له نكاحها وبطل
نكاح الاخرى واذا كان بالزوجة عيب فلا
لزوجهها واذا كان بالزوج جنون او جذام او
فلا خيار للمرأة عند ابي حنيفة وابي يوسف
وقال محمد رجع لها الخيار في ذلك فان كان عنيها
اجله الحاكم حولا فان وصل اليها والافرق بينهما
ان طلبت المرأة ذلك والفرقة تطليقة بائنة
ولها كمال المهر اذا كان قد دخل بها وان كان مجبوراً
فرق القاضى بينهما في الحال ولم يؤجله وللخصم

يُؤْتَلِّقُ كَمَا يُؤْتَلِّقُ الْعَيْنِ وَإِذَا اسْلَمَتِ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا
كَافِرًا عَرَضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ فَإِنْ اسْلَمَ فَهِيَ امْرَأَتُهُ
وَإِنْ أَبَى عَنِ الْإِسْلَامِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَكَانَ
ذَلِكَ طَلَاقًا بَيْنَهُمَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا
اللَّهُ وَإِنْ اسْلَمَ الزَّوْجُ وَتَحْتَهُ مَجُوسِيَّةٌ عَرَضَ
عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ فَإِنْ اسْلَمَتِ فَهِيَ امْرَأَتُهُ وَإِنْ أَبَتْ
فَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا وَلَمْ تَكُنِ الْفَرْقَةُ طَلَاقًا فَإِنْ كَانَ
دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلَا مَهْرَ
لَهَا وَإِذَا اسْلَمَتِ الْمَرْأَةُ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَقْعِ
الْفَرْقَةُ عَلَيْهَا حَتَّى تَخِضُ ثَلَاثَ حَيْضٍ فَإِذَا اخْطَأَتْ
بِأَنْتَ مِنْ زَوْجِهَا وَإِذَا اسْلَمَ زَوْجُ الْكِتَابِيَّةِ
فَهُمَا عَلَى نِكَاحٍ مَعًا وَإِذَا خَرَجَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ

النِّسَاءُ

110
إِلَى نِسَاءٍ مَسْلُومَاتٍ دَارَ الْحَرْبِ وَقَعَتِ الْبَيْنُونَةُ
بَيْنَهُمَا وَإِنْ سَبَى أَحَدُهُمَا وَقَعَتِ الْبَيْنُونَةُ بَيْنَهُمَا
وَإِنْ سَبَّيَا مَعًا لَمْ يَقْعِ الْبَيْنُونَةُ بَيْنَهُمَا وَإِذَا
خَرَجَتِ الْمَرْأَةُ إِلَى نِسَاءٍ مَهَاجِرَةٍ جَازِلَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ
وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا فَإِنْ كَانَتْ
حَامِلًا لَمْ تَتَزَوَّجْ حَتَّى تَضَعِ حَمْلَهَا وَإِذَا ارْتَدَا
أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ عَنِ الْإِسْلَامِ وَقَعَتِ الْفَرْقَةُ
بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ طَلَاقٍ فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمُرْتَدُّ
وَقَدْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ
بِهَا فَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ وَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ هِيَ الْمُرْتَدَّةُ
قَبْلَ الدَّخُولِ فَلَا مَهْرَ لَهَا وَإِنْ كَانَتِ الْمُرْتَدَّةُ
بَعْدَ الدَّخُولِ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ وَإِنْ ارْتَدَا مَعًا

واسلما معا فمهما على نكاحهما ولا يجوز ان
 يتزوج المرتد مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة
 وكذلك المرتدة لا يتزوجها مسلم ولا كافر
 ولا مرتد فاذا كان احد الزوجين مسلما فالولد
 على دينه وكذلك ان اسلم احدهما وله ولد ^{صغير}
 صار وله مسلما باسلامه واذا كان احد
 الابوين كتابيا والاخر مجوسيا فالولد كتابي
 واذا تزوج الكافر بغير شهود او في عدة كافر
 اخرج ذلك في دينهم جائز ثم اسلما اقرأ
 عليه واذا تزوج المجوسي امه او ابنته ثم اسلما
 فرق بينهما واذا كان لرجل امرأتان حرتان
 فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكرين كانتا

او ثنتين او احدهما بكر والا ثنتين احدهما
 حرة والاخرى امه فلاحقة الثلثان من القسم
 والامه الثلث ولا حق لهن في القسم في حال السفر
 ويسافر الزوج بمن شاء منهن والا وان يقرع
 بينهما فيسافر بمن خرجت قرعتها واذا رضيت
 احد الزوجات بترك قسمها لغيرها جاز ولها ان
 ترجع في ذلك **كتاب الرضاع** قليل الرضاع وكثير
 سواء اذا حصل في مدة الرضاع تعلق به التحريم
 ومدة الرضاع عند ابى حنيفة رح ثلثون شهرا
 وقالا سنتان واذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق
 بالرضاع تحريم ولحريم من الرضاع فانه يجوز
 ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج امه اخته من النسب

ما يحرم من النسب الام اخته من الرضاع

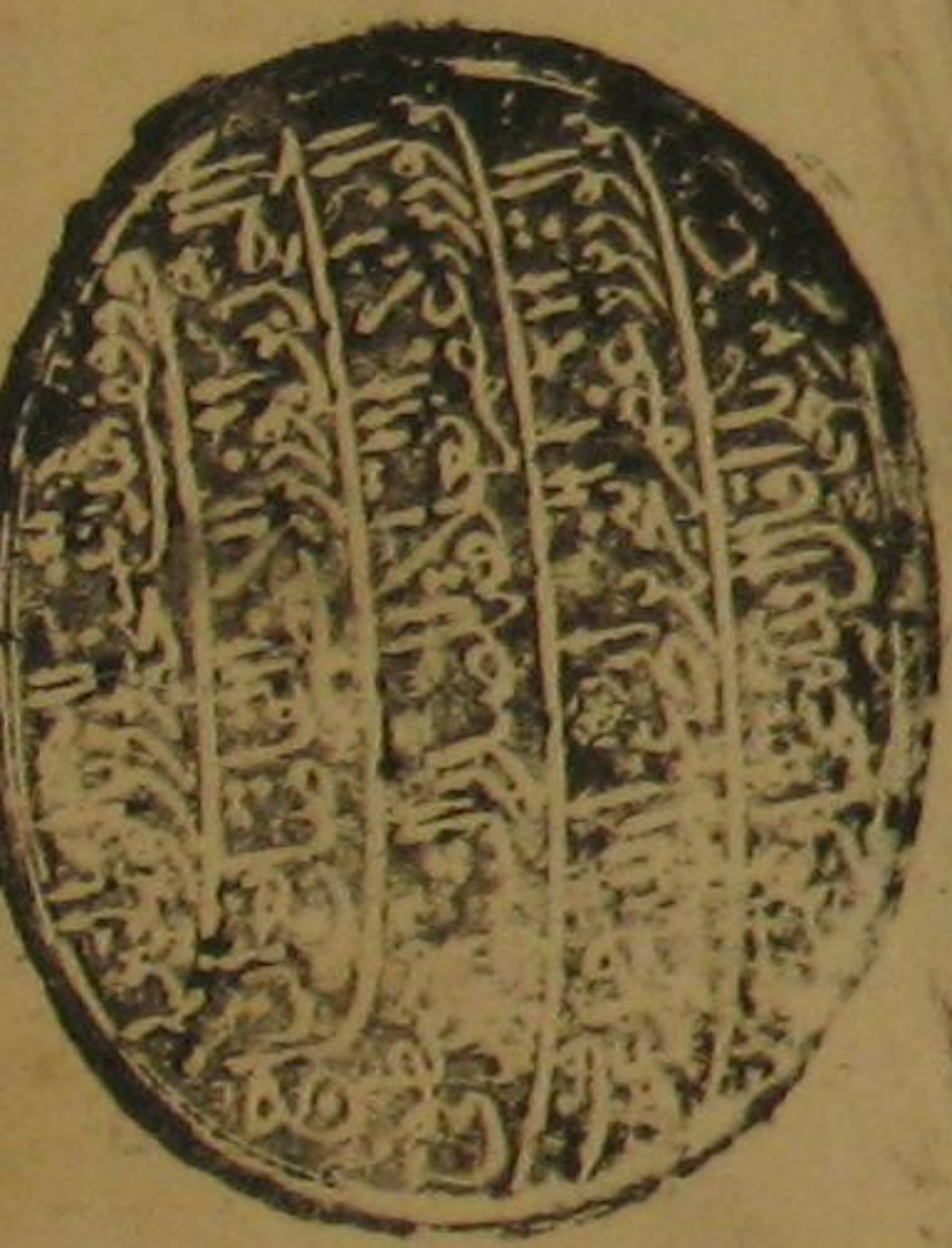
اخت ابنة من الرضاع
 يجوز ان يتزوجها
 ولا يتزوج اخت ابنة
 من النسب صح

وامرأة ابنه من الرضاع لا يجوز ان يتزوجها
كما لا يجوز ان يتزوج امرأة ابنه من النسب
ولبن الفحل يتعلق به التحريم وهو ان ترضع المرأة
صبية فتحرم هذه الصبية على زوجها وعلى ابائه
وابنائهم ويصير الزوج الذي ترضعه اللبن اباً
للمرضعة ويجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه
من الرضاع كما يجوز ان يتزوج باخت اخيه
من النسب وذلك مثل الاخ من الاب اذا كان
له اخت من امه جاز لاخيه من ابيه ان يتزوجها
وكل صبيين اجتماعاً على ندي واحد لم يجز لاحدهما
ان يتزوج بالآخر ولا يجوز ان يتزوج المرضعة
احد من ولدي التي ارضعت ولا ولد ولدها ولا

١١٢
يتزوج الصبي المرضع اخت زوج المرضعة
لانها عنته من الرضاع واذا اختلط اللبن بالماء
واللبن هو الغالب يتعلق به التحريم وان غلب الماء
لم يتعلق به التحريم وان اختلط بالطعام لم يتعلق
به التحريم وان كان اللبن غالباً عند ابي حنيفة
واذا اختلط بالدواء واللبن هو الغالب يتعلق
به التحريم واذا حلب اللبن من المرأة بعد موتها
فاوجر به الصبي منه يتعلق به التحريم واذا اختلط
اللبن بلبن شاة واللبن هو الغالب يتعلق به التحريم
واذا غلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم واذا
لبن امرأتين يتعلق التحريم باكثرها عند ابي حنيفة
وابي يوسف وقال محمد يتعلق بهما واذا نزل للبكر لبن

فارضعت به صبياً تعلق به التحريم وان ترل
 للرجل لبن فارضع به صبياً لم يتعلق به التحريم واذا
 شرب صبيان من لبن شاة فلا رضاع بينهما
 واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت
 الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج فان كان
 لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها وللصغيرة نصف
 المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة ان كانت قد
 به الفساد وان لم تعد فلا شيء عليها ولا تقبل في
 الرضاع شهادة النساء منفردات وانما يثبت ^{بشهادتها}
 رجلين او رجل وامرأتين **كتاب الطلاق** الطلاق
 على ثلاثة اوجه احسن الطلاق وطلاق السنة
 وطلاق البدعة فاحسن الطلاق وهو ان يطلق الرجل

١١٣
 امراته تطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه
 ويتركها حتى تنقضي عدتها وطلاق السنة ان يطلق
 المدخول بها ثلثا في ثلث اطهار وطلاق البدعة
 ان يطلق المدخول بها ثلثا بكلمة واحدة او ثلثا
 في طهر واحد فاذا فعل ذلك وقع الطلاق ويثبت
 امراته منه وكان عاصيا والسنة في الطلاق من
 وجهين سنة في العدد وسنة في الوقت فالسنة
 في العدد يستوي فيها المدخول بها وغير
 المدخول بها والسنة في الوقت يثبت في حق المدخول
 بها خاصة وهو ان يطلقها في طهر لم يجامعها
 فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها وغير المدخول بها
 ان يطلقها في حال الطهر والحيض واذا كانت



المرأة ممن لا تحيض من صغرها وكبرها فإن يطلقها
ثلاثا للسنة طلقها واحدة فإذا مضى شهر طلقها
أخرى فإذا مضى شهر طلقها أخرى ويجوز أن
يطلقها ولا يفصل بين وطئها وطلاقها برئان
وطلاق الحامل يجوز عقب الجماع ويطلقها ^{للسنة}
ثلاثا يفصل بين كل طليقتين بشهر عند أبي حنيفة
وأبي يوسف رجم وقال محمد لا يطلقها للسنة
الأولى واحدة وإذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض
وقع الطلاق ويستحب له أن يراجعها وإذا
طهرت المرأة وحاضت وطهرت فهو مخير أن يشاء
طلقها وأن يشاء أمسكها ويقع طلاق كل زوج
إذا كان عاقلا بالغاً ولا يقع طلاق الصبي والمجنون

والنائم

١١٤
والنائم وإذا تزوج العبد وطلقها وقع طلاقه
ولا يقع طلاق مولاه على امرأته والطلاق على
ضربين صريح وكناية فالصريح قوله أنت طالق
ومطلقة وطلقتك فهذا يقع به الطلاق الرجعي
ولا يقع به إلا واحدة وإن نوى أكثر من ذلك ولا
يفتقر إلى النية وقوله أنت الطلاق أنت طالق
الطلاق وانت طالق طلاقا فإن لم تكن له نية
فهي واحدة رجعية وإن نوى ثلث كان ثلثا والضرر
الثاني الكنايات لا يقع بها الطلاق إلا بنية أو دلالة
حال وهي على ضربين منها ثلثة الفاظ يقع بها الطلاق
الرجعي ولا يقع بها إلا واحدة وهي قوله اعتدي
واستبرئ رحمك وانت واحدة ^{بثبوت} والكنايات إذا

نوي بها الطلاق كانت واحدة بأنه وان نوي
ثلاثا كانت ثلاثا وان نوي اثنين كانت واحدة بأنه
وهذا مثل قوله انت بائن وبنة وبنة وبنة وبنة
وحبلك على عالمك والحق يا هلك وخلية وبرية
ووهبتك لا هلك وسرحك وفارقك وانت
حرة وتقني واستتري واعزبي وابتغي الازواج
وان لم يكن له نية لم يقع بهذه الالفاظ طلاق
الا ان يكونا في حال مذاكرة الطلاق فيقع بها
الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله
بغالي الا ان ينويه فان لم يكونا في مذاكرة الطلاق
وكانا في غضب وحصومة وقع الطلاق بكل
لفظ لا يقصد به السب والشتية ولم يقع بها

يقصد

يقصد به السب والشتية الا ان ينوي الطلاق
واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة والشدّة
كان بائنا مثل ان يقول انت طالق بائن او طالق
اشد الطلاق او افحش الطلاق او طلاق الشيطن
او البدعة او كالجبل او ملاء البيت واذا اضاف
الطلاق الى حملتها او الى ما يعزبه عن الجملة
وقع الطلاق مثل ان يقول انت طالق او راسك
او نفسك طالق او رقيبك او غتك طالق او روحك
او بدنك او جسدك او فرجك او وجهك وكذلك
ان طلق جري شايعا منها مثل ان يقول نصفك
او ثلثك وان قال يدك او رجلك طالق لم يقع
الطلاق وان طلقا نصف تطلقا او ثلثا

تطبيقه كانت طلبة واحدة وطلاق المكر
والسكران واقع ويقع الطلاق بالكناية إذا
قال نويت بها الطلاق ويقع طلاق الآخر
بالإشارة وإذا أضاف الطلاق إلى النكاح وقع
عقب النكاح مثل أن يقول أن تزوجتك فانت
طالق أو كل امرأة أو تزوجها فهي طالق وإذا أضاف
المشروط وقع عقب الشرط مثل أن يقول
لأمرأتك أن تدخل الدار فانت طالق ولا يصح إضافة
الطلاق إلا أن يكون الخالف مائلا أو يضيفه
إلى ملكه فإن قال لأجنبية أن تدخل الدار
فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار لم تطلق
والفاظ الشرط أن وإذا ما ومتى وستي

ما وكل

116
ما وكل وكلما ففي كل هذه الشروط إذا وجد
الشرط في الملك انحلت اليمين ووقع الطلاق
إلا في كلما فإن الطلاق يتكرر بتكرار الشرط
حتى تقع ثلث تطليقا فإن تزوجها بعد زوج آخر
وتكرر الشرط لم يقع شيء وإن قال الملك بعد
اليمين لا يبطل اليمين فإن وجد الشرط في ملك
انحلت اليمين ووقع الطلاق وإن وجد في غير
ملك انحلت اليمين ولم يقع شيء وإذا اختلفا
في وجود الشرط فالقول قول الزوج فيه إلا أن يقيم
المراة البينة فإن كان الشرط لا يعلم إلا
من جهتها فالقول قولها في حق نفسها مثل أن يقول
أن حضت فانت طالق فقالت قد حضت

طلقت واذا قال ان حضت فانت طالق فلانة
فقلت قد حضت طلقت هي ولم تطلق
فلانة واذا قال لها اذا حضت فانت طالق
فراى الدم يقع الطلاق حتى يستمر ثلثة
ايام فاذا تمت ثلثة ايام حكما بوقوع الطلاق
من حين حاضته واذا قال لها اذا حضت حيضتي
فانت طالق لم تطلق حتى تطهر من حيضها واطلاق
الامة تطليقتان حر كان زوجها
او عبدا وطلاق الحرمة ثلث حر كان زوجها
او عبدا واذا طلق الرجل امراته قبل الدخول
بها ثلثا وقعن عليها فان فرق الطلاق بان
بالاولى ولم يقع الثانية وان قال لها انت

طالق

١١٧
طالق واحدة وواحدة وقعت عليها واحدة
وان قال لها انت طالق واحدة قبل واحدة وقعت
واحدة وان قال لها واحدة قبلها واحدة وقعت
ثنتان وان قال لها انت طالق واحدة بعدها
واحدة وقعت واحدة وان قال واحدة مع
واحدة او معها واحدة وقعت ثنتان وان
قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة
فدخلت الدار وقعت عليها واحدة عند ابني حنيفة
رجوع وعندهما ثنتان ولو اخر الشرط وقال لها
انت طالق واحدة وواحدة ان دخلت الدار
فدخلت الدار وقعت ثنتان واذا قال انت طالق
بمكة فهي طالق في كل البلاد وكذلك اذا قال انت

طالق في الدار وان قال لها انت طالق اذا دخلت
مسكة لم يطلق حتى تدخل مسكة وان قال لها انت
طالق عندا وقع الطلاق عليها بطولوع الفجر واذا
قال لامرأته اختاري بيني وبينك الطلاق او قلها
طلقي نفسك فلما ان تطلق نفسها مادامت
في مجلسها فان قامت منه او اخذت في عمل
اخر خرج الامر من يدها وان اختارت نفسها
في قوله اختاري كانت واحدة بائنة ولا يكون
ثلثا وان نوى الزوج ذلك ولا بد من ذكر النفس
في كلامه او كلامها وان طلقت نفسها
في قوله طلقت نفسك فهي واحدة رجعية وان
طلقت نفسها ثلثا وقد اراد الزوج ذلك وقعن

عليها

عليها وان قال لها طلقت نفسك متى نفسك
شدت فلها ان تطلق نفسها في المجلس وبعد
واذا قال لرجل طلق امرأتي فله ان يطلقها
في المجلس وبعد وان قال له طلقها ان شدت فله
ان يطلقها في المجلس خاصة وان قال لها ان كنت
تجيتي فانت طالق فقالت انا احبك وبغضك
وقع الطلاق وان كان في قلبها خلاف ما اظهرت
واذا طلق الرجل امرأته في مرض موت طلاقا بائنا
ومات وهي في العدة ورثت منه وان مات بعد
انقضاء عدها فلا ميراث لها وان قال لامرأته
انت طالق ان شاء الله مستصلا لم يقع الطلاق
عليها فان قال لها انت طالق ثلثا الا واحدة

طلعت شنتين وان قال ثلثا الا شنتين طلقت
واحدة واذا امسك الرجل امراته او شقصا منها
او ملكت المرأة زوجها او شقصا منه وقعت
الفرقة بينهما **كتاب الرجعة** اذا طلق الرجل
امرأته تطليقة رجعية او تطليقتين فله ان
يراجعها في عذتها رضى بذلك او لم يرض
والرجعة ان يقول راجعتك او راجعت امرأتي
او بظاهرها او قبلها او ليسها بالمشهورة او ينظر
الى فرجها بشهوة ويستحب ان يشهد على
الرجعة شاهدين فان لم يشهد صحت الرجعة
فاذا انقضت العدة فقال قد كنت راجعتها في
العدة فصدقته فهي رجعة وان كذبه فالقول

قوله

قوله ولا يمين عليها عند أبي حنيفة ربح واذا قال
الزوج قد راجعتك فقالت مجيبة له ودانقضت
عذتي لم تصح الرجعة عند أبي حنيفة ربح واذا
قال زوج الامة بعد انقضاء عذتها قد كنت
راجعتها في العدة فصدقة المولي وكذبه الامة
فالقول قولها واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة
لعشرة ايام انقطعت الرجعة وان لم تغتسل
واذا انقطع لاقل من عشرة ايام لم تنقطع الرجعة
حتى تغتسل او يضي عليها وقت صلاة او يتم وتضي
عند أبي حنيفة ربح وايرى **وقال محمد** ربح اذا تمت
انقطعت الرجعة وان تصل وان اغتسلت
ونسيت شيئا من بدنها لم يصبه الماء فان كان

عضوا فما فوقه لم تنقطع الرجعة وان كان اقل
من عضو انقطعت الرجعة والمطلقة الرجعية
تتشوف وتترين ويسحب لزوجها ان لا يدخل
عليها حتى يستاذنها او يسرها خفق بغيره ^{الطلاق}
الرجعي لا يحرم الوطئ واذا كان الطلاق بائنا
دون الثلث فله ان يتروجها في عديتها وبعد
انقضاء عديتها وان كان الطلاق ثلثا في الحق
او اثنتين في الامة لم تحل له حتى تنكح زوجا
غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها او يموت
عنها والصبي المراهق في التحليل كالبالغ ووطئ
المولى منه لا يحللها واذا تزوجها بشرط التحليل
فالنكاح مكروه فان وطئها حلت الاول واذا

طلق

١٢٠
طلو الحرة تطليقة او تطليقتين وانقضت
عديتها وتزوجت بزواج اخر عادت الى الاول
عادت بثلث تطليقات ويهدم الزوج الثاني
مادون الثلث من الطلاق كما يهدم الثلث
وقال محمد لا يهدم مادون الثلث واذا اطلقها
ثلثا فقالت قد انقضت عديتي وتزوجت
بزواج اخر ودخل بي الزوج وطلقني وانقضت
عديتي والمدة تحمل ذلك جاز للزوج ان يصدقها
اذا كان في غالب ظنه انها صادقة في ذلك
ويتزوج بها **باب الايلاء** اذا قال الرجل
لامرأته والله لا اقربك ولا اقربك اربعة
اشهر فهو مولى فان وطئها في الاربعة

الاشهر حنت في يمينه ولزمته الكفارة
وسقط الایلاء فان لم يقربها حتى مضت
اربعة اشهر بانت منه بتطليقه بائنة
فان كان حلف على اربعة اشهر فقد سقط
اليمين وان كان حلف على الابد فاليمين
باقية فان عاد فتروجها عاد الایلاء فان
وطئها والا وقعت بمضي اربعة اشهر
تطليقة اخرى فان تزوجها عاد الایلاء
ووقعت بمضي اربعة اشهر تطليقة اخرى فان
تزوجها بعد زوج اخر لم يقع بذلك الایلاء طلاق
واليمين باقية فان وطئها كفر عن يمينه وان حلف
على اقل من اربعة اشهر لم يكن موليا وان حلف

حج او صوم او صدقة او عتق او طلاق فهو
مولى وان الى من المطلقة الرجعية كان موليا
وان الى من البائنة لم يكن موليا ومدة ايلاء
الامة شهران وان كان المولى مريضا لا يقدر
على الجماع او كانت المرأة مريضة او كان بينهما
مسافة لا يقدر ان يصل اليها في مدة الایلاء
ففيه ان يقول بلسان فئت اليها فان قال
ذلك سقط الایلاء وان صح في مدة بطل
ذلك الفئى وصار فيه بالجماع واذا قال لامرأة
انت على حرام سئل عن نيته فان قال اردت
الكذب فهو كما قال وان قال اردت بر الطلاق
فهو تطليقة بائنة الا ان ينوي الثلث وان قال

أردت بر الظهار فهو ظهار وإن قال أردت
التحرير أو لم أرد شيئا فهو يمين يصير به مولا
باب الخلع إذا استأفا الزوجان وخافا أن لا يقيما
حدود الله فلا بأس أن تقتدي نفسيهما منه
بمال يخلعهما به **فإذا فعل ذلك** وقع بالخلع **فإن**
بأئنة ولزمها المال **فإن كان** النشوز من
قبله كرهنا له أن يأخذ منها عوضا وإن كان النشوز
من قبلها كرم له أن يأخذ أكثر مما أعطاهما **فإذا**
فعل ذلك جاز في القضاء وإن طلقها على مال
فقلت وقع الطلاق ولزمها المال وكان
الطلاق بأئنة وإن بطل العوض في الخلع مثل
أن يخالع المرأة المسلمة على خمرة وخنزير فلا

شيء للزوج والفرقة بأئنة وإن بطل العوض
في الطلاق كان رجعا وما جاز أن يكون مهرا
والشكاح جاز أن يكون بدلا في الخلع **فإن قالت**
له خالعتني على ما في يدي فخالعها ولم يكن في يديها
شيء فلا شيء له عليها وإن قالت خالعتني على ما
في يدي مال ولم يكن في يديها شيء ردت عليه
مهرها وإن قالت خالعتني على ما في يدي من
دراهم ولم يكن في يديها شيء فعلمنا ثلثة دراهم
وإن قالت طلقني ثلثا بالالف فطلقها واحدة
فعليها ثلث الالف وإن قالت طلقني ثلثا
على الف فطلقها واحدة فلا شيء عليها عند
أبي حنيفة ربح وقالوا عليها ثلث الالف ولو

قال الزوج طلقني نفسك ثلثا بالفاو علي
الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع عليها
شيء والمباراة كالمخلع والمخلع والمباراة
يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين علي
الاخر مما يتعلق بالنكاح عند ابى حنيفة
رحم **باب الظهار** اذا قال الزوج لامرأته
انت علي كظهر امي فقد حرمت عليه لاجل
له وطئها ولا لمسها ولا تقبيلها حتى يكفر
عن ظهاره فان وطئها قبل التكفير استغفر الله
تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى ولا
يعاودها حتى يكفر والعود الذي يجب به
الكفارة ان يعزم علي وطئها واذا قال انت

علي

علي كبطن امي وكفخذها او كفرجها فهو مظاهر
وكذلك ان شبهها بمن لا يحل له النظر اليها
علي الثابت من محارمه مثل اخته او عمته او
امته من الرضاعة وكذلك ان قال رأسك علي
كظهر امي وفرجك او وجهك او رقبتك
او نصفك او ثلثك وان قال انت علي مثل
امي يرجع الي نيته وان قال اردت به الكرامة
فهو كما قال وان قال اردت الظهار فهو ظهار
فان قال اردت الطلاق فهو طلاق بان وان
لم تكن له نية فليس بشيء ولا يكون الظهار
الا من زوجته وان ظاهر من امته لم يكن
مظاهرا ومن قال للنساء انتن علي كظهر

امني كان مظاهرا من جماعتهم وعليه
لكل واحدة منهم كفارة وكفارة الظهار
عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين
وان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كل
ذلك قبل المسيس ويجزي في ذلك عتق
الرقبة الكافرة والمسلمة والذكر والانثى
والصغير والكبير ولا يجزئ العيا ولا مقطوعة
اليدين او الرجلين ويجوز الاصر ومقطوع
احدى اليدين واحدى الرجلين من خلاف ولا
يجوز مقطوع ابهامي اليدين ولا المجنونة الذرية
لا يعقل ولا يجزئ عتق المدبر وامر الولد
والمكاتب الذي اذني بعض المال فان عتق

مكاتب

مكاتب لم يؤد شيئا جاز فان اشترى بابه او ابنته
ينوي بالشري الكفارة جاز عنها وان عتق
نصف عبد مشترك عن الكفارة وضمن قيمة
باقية فاعتقه لم يجز عند ابي حنيفة رحمه الله
وان عتق نصف عبد عن كفارته ثم عتق باقية
عنها جاز وان عتق نصف عبد عن كفارته ثم
جامع التي ظاهر منها ثم عتق باقية لم يجز عند
حنيفة واذا لم يجد المظاهر ما يعتق فكفارته
صوم شهرين متتابعين ليس فيهما شهر رمضان
ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام التشريق
فان جامع التي ظاهر منها في خلال الشهرين
ليلا عامدا او نهارا ناسيا استأنف الصوم عند

أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله وان افطروا يوما منها
بعذرا وبغير عذر استأنف واذا ظاهر العبد
لم يجزئه في الكفارة الا الصوم فان اعتق المولى
عنه او اطعمه لم يجزه فاذا لم يستطع المظاهر
الصوم اطعم ستين مسكينا كل مسكين
نصف صاع من تمر او صاعا من تمر او شعير او قيمة
ذلك فان غداهم وعشاها جاز قليلا كان
ما اكلوا وكثيرا وان اعطى مسكينا واحدا
ستين يوما اجزاه وان اعطاه في يوم واحد
لم يجزه الا عن يومه وان قرب التي ظاهر
منها في خلال الاطعام لم يستأنف ومن
وجب عليه كفارتا ظاهر فاعتق رقبتين لا ينوي

عن احدهما بعينها جاز عنهما وكذلك ان صام
اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين مسكينا
جاز وان اعتق رقبة واحدة وصام شهرين
كان له ان يجعل ذلك عن ايتهما شاء **باب**
اللعان اذا قذف امراته بالزنا وهما من اهل
الشهادة والمرأة ممن حد قاذفها ونفي نسب
ولدها وطلبت به بموجب القذف فعليه اللعان
فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلاعن او يكذب
نفسه فيحد فان لاعن وجب عليها اللعان فان
امتنعت حبسها الحاكم حتى تلاعن او تصدقه
فلا تحدد واذا كان الزوج عبدا او كافرا
او محدودا في قذف فقدف امراته فعليه

الحذوان كان من اهل الشهادة وهيامة
او كافرة او محدودة في قذف او كانت ممن لا يحل
قاذفها فلا حد عليه في قذفها ولا لعان
ان يبتدئ القاضي بالزوج فيشهد اربع مرات
يقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن الصادقين
فيما رميتها به من الزنا ثم يقول في الخامسة
لعنت الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رمها
به من الزنا يشير اليها في جميع ذلك ثم تشهد
المرأة اربع مرات تقول في كل مرة اشهد بالله
ان الكاذبين فيما رماني به من الزنا ثم تقول في
الخامسة غضب عليها ان كان من الصادقين
فيما رماني به من الزنا فاذا التعانف فرق القاضي

بينهما وكانت الفرفة تطليقة بائنة عند ابي حنيفة
ومحمد رحم وقال ابو يوسف تحريم مؤبد وان
كان القذف بولد نفى القاضي نسبه والحقة بامته
فان عاد الزوج فكذب نفسه حدة القاضي
وحل له ان يتزوجها وكذلك ان قذف غيرها
فحد او زنت فحدت واذا قذف امراته وهي غيرة
او مجنون فلا لعان بينهما وقذف الاخرى
لا يتعلق به اللعان وان قال الزوج ليس بك
متي فلا لعان بينهما وان قال زنت وهذا
الحمل من الزنا فلا عنا ولم ينف القاضي الحمل
واذا نفى الرجل ولدا امراته عقيب الولادة او
في الحالة التي تقبل فيها التهنئة او تتباع له الت

الولادة صح نفيه ولا عن به وان نفاه بعد ذلك
لا عن وثبت النسب **قال** لا يصح نفيه في مدة النفاس
واذا اولدت ولدين في بطن واحد فنفي الاول
واعترف بالثاني ثبت نسبهما وحدث الزوج
وان اعترف بالاول ونفي الثاني ثبت نسبهما
ولا عن **باب العدة** اذا طلق الرجل امراته طلاقا
بائنا او رجعي او وقعت الفرة بينهما بغير
طلاق وهي حرة ممن تحيض فعدتها ثلثة
اقراء والاقراء الحيض وان كانت لا تحيض من
صغرا وكبر فعدتها ثلثة اشهر وان كانت
حامل فعدتها ان تضع حملها وان كانت
امة فعدتها حيضتان وان كانت لا تحيض

فعدتها

فعدتها شهر ونصف واذا مات الرجل عن امراته
الحرة فعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام وان كانت
امة فعدتها شهران وخمسة ايام وان كانت
حامل فعدتها ان تضع حملها واذا ورثت المطلق
في المرض فعدتها بعد الاجلين فان اعتقت الامنة
في عدتها من طلاق رجعي انتقلت عدتها الى عدة
الحرائر وان اعتقت وهي مبتوتة او مستوفى عنها
زوجها لم ينتقل عدتها الى عدة الحرائر وان كانت
ايسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انتقض
ما مضى من عدتها وكان عليها ان تستأنف العدة
بالحيض والمنكوحة نكاحا فاسدا والموطوءة بغيره
فعدتها الحيض في الفرة والموت واذا مات مولد

أم الولد عنها أو اعتقها فعدتها ثلث حيض
وإذا مات الصغير عن امراته الحامل فعدتها
أن تضع حملها فإن حدث الحمل بعد الموت ^{فعدتها}
أربعة أشهر وعشرة أيام وإذا طلق الرجل امرأته
في حال الحيض لم تعد بالحیضة التي وقع فيها
الطلاق وإذا وطئت المعتدة بسببه ف عليها
عدة أخرى وتداخلت العدتان فيكون ما رآه
من الحيض محسباً به منها جميعاً وإذا انفقت
العدة الأولى ولم تكمل الثانية فكان عليها
تمام العدة الثانية وبإتداء العدة في الطلاق
عقب الطلاق وفي الوفاة عقب الوفاة فإن
لم تعلم بالطلاق والوفاة حتى مضت مدة العدة

فقد انفقت

فقد انفقت عدتها والعدة في النكاح الفاسد
عقب التفريق بينهما أو العزم على ترك وطئها
وعلى المبتوتة والمتوفى عنها زوجها إذا كانت
مسلمة بالغة الأحد بترك الطب والزينة
والدهن والكحل الأمن عذر ولا تختضب
بالحناء ولا تلبس ثوباً مصبوغاً بعصفر ولا
زعفران ولا أحداً على كافتة ولا صغيرة وعلى
وعلى الأمة الأحد وليس في عدة النكاح
الفسد ولا في عدة أم الولد أحد ولا ينبغي
أن تحطب المعتدة ولا بأس بالتقريض في الخطبة
ولا يجوز للمطلقة الرجعية والمبتوتة الخروج
من بيتها ليلاً أو نهاراً والميتوفى عنها زوجها

تخرج نهارا وبعض الليل ولا تثبت في غير
منزلها وعلى المعتدة ان تعتد في المنزل الذي
يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرفة فان
كان نضيبها من دار الميت لا يكفيها واخرها
لورثة من نضيبهم انتقلت ولا يجوز ان يسافر
الزوج بالمطلقة الرجعية واذا اطلق الرجل امرأته
طلاقا بائنا ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل ان
يدخل بها فعليه مهر كامل وعليها عدة نفقة
وقال محمد رحمه الله نصف المهر وعليها تمام العدة
الاولي ويثبت نسب ولد المطلقة الرجعية
اذا جاءت برلسنتين اكثر مما لم تقر بانقضاء عدتها
وان جاءت به لاقل من سنتين بانته منه وان

جاءت به لاكثر من سنتين ثبت نسبه وكانت
رجعة ويجعل كانه وطئها في عدتها والمبتوتة
يثبت نسب ولدها اذا جاءت به لاقل من سنتين
وان جاءت برتمام سنتين من يوم الفرفة لم يثبت
نسبه الا ان يدعيه ويثبت نسب ولد المتوفي
عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين واذا اغترفت
للعدة بانقضاء عدتها ثم جاءت بولد لاقل من
من ستة اشهر ثبت نسبه وان جاءت برلسنة
اشهر لم يثبت نسبه واذا اولدت المعتدة ولدا لم
يثبت نسبه عند أبي حنيفة رحمه الله الا ان يشهد بولادتها
رجلان او رجل وامرأتان الا ان يكون هناك رجل
ظاهرا واعترافا من قبل الزوج فيثبت النسب

من غير شهادة وقلا يثبت النسب في الجميع بشهادة
امراة واحدة واذا تزوج الرجل امرأة فجاءت
بولد اقل من ستة اشهر منذ يوم تزوجها لم
يثبت نسبه وان جاء به لستة اشهر فصلا
ثبت نسبه ان اعترف به الزوج او سكت وان
جمد الولادة يثبت نسبه بشهادة امراة واحدة
تشهد بالولادة واكثر مدة الحمل سنتان واقل ستة
اشهر واذا اطلق الذمي الذميه فلا عدة عليه وان
تزوج الحامل من الزنا جاز النكاح ولا يطأها حتى
تضع حملها **كتاب النفقات** النفقة واجبة
للزوجة على زوجها مسلمة كانت او كافرة اذا
سلمت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها

وسكنه

وسكنه يعتبر ذلك بحالهما جميعا موسرا كان
الزوج او معسرا فان استعت من تسليم نفسها حتى
يعطيها مهرها فلها النفقة وان نشرت فلا نفقة لها
حتى تعود الى منزله وان كانت صغيرة لا يستمتع بها
فلا نفقة لها وان سلمت اليه وان كان الزوج صغيرا
لا يقدر على الوطئ والمرأة كبيرة فلها النفقة من ماله
واذا اطلق الزوج امراته فلها النفقة والسكنى في
عدتها رجعيًا كان او بائنا ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها
ولا للمعتدة في نكاح فاسد وكل فرقة جاء بين
قبل المرأة بعصية فلا نفقة لها وان طلقها ثم اترد
سقطت نفقتها وان مكنت ابن زوجها من نفسها
ان كان بعد الطلاق فلها النفقة وان كان قبل الطلاق

فلا نفقة لها واذا حبست المرات في دين او غصبها
رجل كرها فذهب بها او حجت مع محرمة فلا نفقة
لها وان مرضت في منزل الزوج فلها النفقة وبفرض
على الزوج نفقة خادمها اذا كان موسرا فلا يفرض
لاكثر من خادم واحد وعليه ان يسكنها في دار منفردة
ليس فيها احد من اهله الا ان تختار ذلك وان كان
له ولد من غيرها فليس له ان يسكنه معها وللزوج
ان يمنع والديها وولدها من غيره واهلها الدخول
عليها ولا يمنعهم من النظر اليها وكلامها اتي وقت
اختاروا ومن عسر بنفقة امرأته لم يفرق بينهما
ويقال لها استدني عليه واذا غاب الرجل وله مال
في يد رجل يعترف به وبالزوجية فرض القاضي في ذلك

المال نفقة زوجة الغائب واولاده الصغار ووالديه
وياخذ منها كفيلا بها ولا يقضي بنفقة في مال الغائب
الا لهؤلاء واذا اقضي القاضي لها بنفقة الاعسار
ثم ايسر فخاصته تم لها نفقة الموسر واذا مضت
مدة ولم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء
لها الا ان يكون القاضي فرض لها النفقة وصا لحت
الزوج على مقدارها فيقضي لها بنفقة ماضية فان
مات الزوج بعدما قضى عليه بالنفقة ومضت شهور
سقط النفقة وان اسلفها نفقة سنة ثم مات
لم يسترجع منها شيء وقال محمد تحتسب لها نفقة
ما مضى وما بقي للزوج واذا تزوج العبد حرة
فنفقة ادين عليه يباع فيها واذا تزوج الرجل امه

فبوءها مولاها معه منزلا فعليه النفقة وان
لم يبوءها فلا نفقة لها ونفقة الاولاد الصغار
على الاب لا يشاركه فيها احد كما لا يشاركه في نفقة
الزوجة احد فان كان الصغير رضيعا فليس على امه
ان ترضعه ويستأجر له الاب من ترضعه عندها
وان استأجرها وهي زوجته او متعده لترضع
ولدها لم يجز وان انقضت عدتها فاستأجرها على
ارضاعه جاز فان قال الاب لا استأجره وجاء بها
فرضيت الام بمثل اجرة الاجنبية كانت الام احق به
وان التمس زيادة اجرة لم يجبر الزوج عليها ونفقة
الصغير واجبة على ابيه وان خالفه في دينه كما تجب
نفقة الزوجة على الزوج وان خالفه في دينه واذا

132
وقعت الفرقة بين الزوجين فالام احق بالولد فان
لم تكن الام فام الام اولى من ام الاب فان لم تكن
ام الام فام الاب اولى من الاخوات فان لم تكن
جدة فاخوات اولى من العمات والخالات وتقدم
الاخت من الاب والام ثم الاخت من الام ثم الاخت
من الاب ثم الخالات اولى من العمات ينزل كما ينزل
الاخوات ثم العمات ينزل كذلك وكل من تزوجت
من هؤلاء سقط حقها الا الجدة اذا كان زوجها
لجدة فان لم تكن للضبي امرأة من اهلها فاختصم فيه
الرجال فاولاهم بر اقربهم تعصيا والام والجدة احق
بالغلام حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده
وليست بغير وحده وبالجارية حتى تحيض ومن سوى الام

والجدة احق بالجارية حتى تبلغ حدا تشتهي الامه
اذا اعتقها مولاها وام الولد اذا اعتقت في الولد
كالحره وليس للامه وام الولد والمدبرة قبل العتق
حق في الولد والذمية احق بولدها المسلم ما لم يكن
الاديان او يخاف ان يالف الكفر واذا ارادت
المطلقة ان تخرج بولدها من المصرف ليس لها ان
تخرجه الا الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها
فيه وعلى الرجل ان ينفق على ابويه واجداده اذا
كانوا فقراء وان خالفوه في دينه ولا تجب النفقة
مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين والاجداد
والجدات والولد وولد الولد ولا يشارك الولد
في نفقة ابويه احد والنفقة تجب لكل ذي رحم

محرم اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امراة بالغة
فقيرة او كان ذكر ازمنا او اعمى فقيرا تجب ذلك على
مقدار الميراث وتجب نفقة الابنة البالغة والابن
الزمن على ابويه اثلاثا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث
ولا تجب نفقتهم مع اختلاف الدين ولا تجب على
الفقير واذا كان للابن الغائب مال قضى فيه
بنفقة ابويه وان باع ابوه متاعه في نفقته جاز
عند ابى حنيفة رحم وان باع العقار لم يجز وان
كان للابن الغائب مال في يد ابويه فانفقامنه
لم يضمنوا وان كان له مال في يد اجنبي فانفق
عليهما بغير اذن القاضي ضمن واذا قضى القاضي
للولد والوالدين وذوي الارحام بالنفقة فمضت

مدة سقطت الا ان ياذن القاضي في الاستدانة
عليه وعلى المولى ان ينفق على عبده وامته فان امتنع
وكان لهما كسب اكتسبا وانفقا وان لم يكن لهما
كسب اجبر المولى على بيعهما والله اعلم **كتاب**
العتاق العتق يقع من الحر البالغ العاقل في ملكه
واذا قال لعبده او امته انت حر او معتق وعتق
او محررا وقد حررتك او عتقتك فقد عتق نفسه
المولى العتق ولم ينو وكذلك اذا قال لراسك حر او
وجهك او رقبتيك او بدنك وقال لامته فرجك
حر ولو قال لامك اعليك ونوي به الحرية عتق
وان لم ينو لم يعتق وكذلك كنايات العتق وان قال
لا سلطان لي عليك ونوي به العتق لم يعتق وان

قال هذا ابني وثبت على ذلك او قال هذا مولاي
او يا مولاي وان قال يا ابني او يا اخي لم يعتق
وان قال لغلام له لا يولد مثله لمثله هذا ابني
عتق عند ابي حنيفة رحم وعندهما لا يعتق وان
قال لامته انت طالق ينوي به الحرية لم يعتق وان
قال لعبده انت مثل الحر لم يعتق وان قال مانت
الاخر عتق واذا ملك الرجل ذارحم محرمة منه
عتق عليه واذا عتق المولى بعض عبده عتق ذلك
البعض ويسعى في بقية قيمته لمولاه عند ابي حنيفة
وقال لا يعتق كله واذا كان العبد من شريكين فاعتق
احدهما نصيبه عتق وان كان موسرا فشريكة
بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضم شريكه قيمة

وان شاء استسعى العبد وان كان المعتق معسرا فالشريك
بالخيار ان شاء اعق وان شاء استسعى عند ابى حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد مع ليس له الا الضمان مع اليسار
والسعاية مع الاعسار واذا استتري رجلان ابن
احدهما عتق نصيب الاب ولا ضمان عليه وكذلك
اذا ورثاه فالشريك بالخيار ان شاء اعق نصيبه
وان شاء استسعى العبد واذا شهد كل واحد من
الشريكين على نصيب الاخر بالحرية عتق كله وسعى
العبد لكل واحد منهما في نصيبه موسرين كانا
او معسرين عند ابى حنيفة رح وان فلا ان كانا
موسرين فلا سعاية عليه وان كانا معسرين سعى لصا
وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا سعى للموسر

وليسع للمعسر ومن اعق عبده لوجه تعالى او
للسيطان او للضم عتق وعتق المكره والسكران
واقع واذا ضاف العتق الى ملك او شرط صرح كما يصح
في الطلاق واذا خرج عبد من دار الرب اليها مسل
عتق واذا اعق جارية حاملا عتقت وعتق
حملها فان اعق الحمل خاصة عتق ولم يفتق الام واذا
اعتق عبده على مال فقبل العبد عتق ولزمه المال
مثل ان يقول لعبده انت حر على الف او بالف او على
ان تقطعني الف او على عليك الف فاذا قبل العبد
في جميع ذلك عتق حين قبل ولزمه ما شرط ولو
قال ان اديت الي الف فانت حر صرح وصار ما ذونا
فان احضر المال جبر الحاكم المولى على قبضه وعتق

العبد وولدا الامة من مولاها حرو وولدها من
 زوجها مملوك لسيدها وولدها الحر من
 العبد حر والله اعلم **باب التدبير** اذا قال المولى
 لملوكه اذا مت فانت حرا وانت حر عن دبر مني
 اوانت مدبرا وقد دبرتك فقد صار مدبرا لا
 يجوز بيعه ولا هيبته وللمولى ان يستخدمه في بابه
 وان كانت امة وطرا وله ان يزوجه فان مات
 المولى عتق المدبر من ثلث ماله ان خرج من الثلث
 وان لم يكن له مال غيره سعى في ثلثي قيمته فان
 كان على المولى دين سعى في جميع قيمته لغرمائه
 وولد المدبرة مدبر فان علق التدبير بموتة على
 صفة مثل ان يقول ان مت من مرضي هذا او غيره

هذا

هذا او من مرض كذا فليس بمدبر ويجوز بيعه فان
 مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق كما
 يعتق كما عتق المدبر **باب الاستيلاء** واذا اولد
 الامة من مولاها فقد صارت ام ولد له لا يجوز
 بيعها ولا تملكها وله وطؤها واستخدمها واجار
 نكاحها وتزوجها ولا يثبت نسب ولدها الا ان يعترف
 به مولاها وان جاءت بعد ذلك بولد ثبت نسبه
 منه بغير اقرار وان نفاه انتفى بقوله وان زوجهها
 فجاءت بولد فهو في حكم امه واذا مات المولى عتق
 من جميع المال ولا تلزمها الشعاية للغرماء ان كان
 على المولى دين واذا وطئ الرجل امه غيره بنكاح
 فولدت منه ولدا ثم ملكها صارت ام ولد له واذا

وطي الاب جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت
نسبه وصارت ام ولد له وعليه قيمتها وليس عليه
عقرها ولا قيمة ولدها وان وطئ اب الاب مع بقائه
لا ب لم يثبت النسب وان كان الاب ميتا ثبت النسب
من الجدة كما ثبت من الاب وان كانت الجارية بين
شريكين فجاءت بولد فادعاه احدهما ثبت نسبه
منه وصارت ام ولد له وعليه نصف عقرها ونصف
قيمتها وليس عليه شيء من قيمة الولد وان ادعياه
معاً ثبت نسبه منهما وكانت الامة ام ولد لهما
وعلى كل واحد منهما نصف العقر قصاصا بما له على
الاخر ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل
وهما يرثان منه ميراث اب واحد واذا وطئ المولى

١٣٦
جارية مكاتبه فجاءت بولد فادعاه فان صدقه
المكاتب ثبت نسب الولد منه وكان عليه عقرها
وقيمة ولدها ولا نصير ام ولد له فان كذبه في
النسب لم يثبت **كتاب المكاتب** اذا كاتب المولى
عبد او امته على مال شرطه عليه قبل العبد ذلك
ذلك صار مكاتباً ويجوز ان يشترط المالك الا يجوز
مؤجلاً ومسخماً ويجوز كتابة العبد الصغير اذا كان
يعقل البيع والشري واذا ضمت الكتابة خرج المكاتب
من يد المولى ولم يخرج من ملكه فيجوز له البيع و
الشري والسفر ولا يجوز له التزويج الا باذن المولى
ولا يهرب ولا يتصدق الا بشيء يسير ولا يتكفل
فان ولد له ولد من امة له دخل في كتابته وكان

حكمه كحكم ابيه وكسبه له فان زوج المولى عبده من
امته كاتبهما فولدت منه ولاد دخل في كتابتها
وكان كسبه لها واذا وطئ المولى مكاتبته لزمه
العقر فان جنى عليها او على ولدها لزمه ارش الجارية
وان اتلف مالا لها غرمه واذا اشترى المكاتب
اباه او ابنه دخل في كتابته وان اشترى ام ولد
مع ولدها دخل ولدها في الكتابة ولم يجز له بيعها
وان اشترى ذارحم محرم منه لا ولاد له لم يدخل
في كتابته عند ابى حنيفة رح واذا اعجز المكاتب
عن نجر نظر الحاكم في حاله فاكان له دين يقتضيه
او مال يقدم عليه لم يعجل بتعجيله وانتظر عليه
اليومين او الثلاثة ان كان له وجه فان لم يكن وجه

١٣٨
وطلب المولى تعجيره عجزه وفسخ الكتابة عند ابى
حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف
لا يعجز حتى يتوالى عليه بنحمان واذا اعجز المكاتب
عاد الى احكام الرق وكان في يده من الاكتساب
لمولاه وان مات المكاتب وله مال لم تنسخ الكتابة
وقضيت كتابته من اكتسابه وحكم بعقده في اخر
جزء عمره من اجزاء حيوته وان لم يترك وفاء وترك
ولدا مولودا او في كتابته سعى في كتابته ابيه علي بن محمد
فاذا اذني حكمنا بعقوبه قبل موته وعق الولد وان
ترك ولدا مستشري قيل له انما ان تؤذي الكتابة
حالة والا رددت الى احكام الرق واذا كاتب المسلم
عبده على خمر او خنزير او على قيمة نفسه فالكتابة

فاسدة فان اذى الخمر عتق ولزمه ان يسعى في قيمته
ولا ينقص من المسمى ويزاد عليه وان كاتبه علي
حيوان غير موصوف فالكتابة جائزة واذا كاتب
عبدية كتابة واحدة بالف درهم جاز ان اذيا
عتقا وان عجز ارد الى الرق وان كاتبهما على ان كل
واحد منهما ضامن عن الاخر جازت الكتابة وانتهما
اذى عتقا ويرجع على شريكه بنصف ما اذى واذا
اعتق المولى مكاتبه عتق بعتقه وسقط عنه
مال الكتاب واذا مات مولى المكاتب لم يتفسخ
الكتابة وقبل له اذ المال الى ورثة المولى على الجونه
فان عتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه وان عتقه
جميعا عتق وسقط عنه مال الكتابة واذا كاتب

المولى ام ولده جاز فان مات المولى سقط عنها
مال الكتابة وان ولدت مكاتبته منه فهي بالخيار
ان شاءت مضت على الكتابة وان شئت عجزت
نفسها وصارت ام ولده واذا كاتب مدبرته جاز
وان مات المولى ولا مال له كانت بالخيار بين ان
يسعى في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة وان دبر
مكاتبته صح التدبير ولها الخيار ان شاءت مضت على
الكتابة وان شئت عجزت نفسها وصارت مدبر
وان مضت على كتابتها مات المولى ولا مال له
فهي بالخيار ان شاءت سعت ثلثي مال الكتابة او ثلثي
قيمتها عند ابى حنيفة رحم واذا اعتق المكاتب عبده
على مال لم يجز وان وهب على عوض لم يصح وان كاتب

عبد جاز فان ادى الثاني قبل ان يعتق الاول فولأوه
للمولى وان ادى بعد عتق المكاتب الاول فولأوه
له **كتاب الولاء** اذا اعتق الرجل مملوكه فولأوه
له وكذلك المرأة تعتق فان شرط انه سائبة فإ
لشرط باطل والولاء لمن اعتق واذا ادى المكاتب
عتق وولأوه للمولى وكذلك ان عتق بعد موت
المولى فولأوه لورثة المولى فان مات المولى عتق
مدبروه وامتهات اولاده وولأوه لهم ومن
ملك ذارحم محرر منه عتق عليه وولأوه له واذا
تروج عبد رجل امة الاخر فاعتق مولى الامة
الامة وهي حامل من العبد عتقت وعتق حملها
وولأه الحمل للمولى الامة لا ينتقل عنه ابدان ولأه

بعد عتقها لاكثر من ستة اشهر ولأه فولأوه
للمولى الام فان اعتق العبد حر ولاء ابنه وانتقل
عز مولى الامة الى مولى الاب ومن تروج من العجم
بعققة للعرب فولدت اولاد فولأه ولأه المولى
عند ابى حنيفة ومحمد رحم وولأه العتاقة **فخصم**
فان كان للمعتق عصابة من النسب فهو اولى منه
وان لم يكن له عصابة من النسب فيرأى للمعتق
فان مات المولى ثم مات المعتق فيرأى لبنى المولى
دون بناته وليس للنساء من الولاء الا ما
عتق واعتق من اعتقن او كاتبن او كاتب من
كاتبن او دبرن او دبر من دبرن او جر ولاء معتقهن
واذا ترك المولى ابنا واولاد ابن اخر فيرأى للمعتق

للأبن دون بنى الابن والولاء للكبير وإذا سلم
رجل على يد رجل وولاه على ان يرثه ويعقل عنه
او اسلم على يد غيره وولاه والولاء صحيح وعقله
على مولاه فان مات ولا وارث له فيراثه للمولى وان
كان له وارث فهو اولى منه والمولى ان ينتقل عنه
بولائه الى غيره ماله يعقل عنه فاذا عقل عنه لم
يكن له ان يتحول عنه بولائه الى غيره وليس لمولى
العاقبة ان يوالي احدا واسا اعلم **كتاب الجنايا**
القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطاء
وما اجري مجري الخطاء وقتل بسبب فالعمد
ما يتعمد ضربه بسلاح او ما اجري مجري السلاح
في تفريق الاجزاء كالمحذ من الخشب والحجر والنار

وموجب

وموجب ذلك المأثم والقود الا ان يعفو الاولياء
ولا كفارة فيه وشبه العمد عند ابي حنيفة رح
ان يتعمد الضرب باليسر بسلاح ولا ما اجري
مجري السلاح وقالوا اذا ضربه بحجر عظيم
او خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتعمد
ضربه بما لا يقتل غالبا وموجب ذلك على القولين
المأثم والكفارة ولا قود فيه وفيه دية مغلظة
على العاقلة والخطاء على وجهين خطاء في القصد
وهو ان يرمى شخصا يظنه صيدا فاذا هو ادمي
وخطاء في الفعل وهو ان يرمى غرضا فيصيب
ادمية وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة
ولا مأثم فيه وما اجري مجري الخطاء مثل النائم

ينقلب على رجل فقتله فحكمه حكم الخطاء واما
القتل بسبب كحافر البئر ووضع الحجر في غير ملكه
وموجبه اذا تلف براد من الدية على العاقلة ولا
كفارة فيه والقصاص واجب بقتل كل محقون
الدم على التابيد اذا قتل عمدا ويقتل الحر بالحر والحر
بالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتل المسلم بالمستنك
ويقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح
بالاعمى والزمن ولا يقتل الرجل بابنه ولا بعبد
ولا بدينه ولا بمكاتبه ولا بعبد ولده ومن وثق
قصاصا على ابيه سقط ولا يستوفى القصاص
الا بالسيف واذا قتل المكاتب عمدا وليس له
وارث الا المولى فله القصاص وان ترك وفاء ووارثه

غير مولى

١٤٢
غير المولى فلا قصاص له وان اجتمعوا مع المولى
واذا قتل عبد الرهن لا يجب القصاص حتى يجمع
الراهن والمرتهن ومن جرح رجلا عمدا فلم يزل
صاحب فراشه حتى مات فعليه القصاص ومن
قطع يد رجل عمدا من المفصل قطعت يده و
كذلك الرجل وما رن الاثف والاذن ومن ضرب
عين رجل فقلعها فلا قصاص عليه وان كانت
قائمة فذهب ضوؤها فعليه القصاص بحمي له المرأة
ويجعل على وجهه قطن رطب ويقال عينه بالمرأة
حتى يذهب ضوؤها وفي الشن القصاص وفي
كل شجعة يمكن فيها المماثلة القصاص ولا قصاص
في عظم الا الشن وليس فيما دون النفس شبه

عمداً ما هو عمداً وخطأً ولا قصاصاً بين الرجل
والمرأة فيما دون النفس ولا بين العبد والحر ولا
بين العبدين ويجب القصاص في الأطراف بين
المسلم والكافر ومن قطع يداً رجل من نصف
الستاعداً وجرحه جائفة فبرء منها فلا قصاص
عليه وإذا كانت يداً المقطوع صبيحة ويد القاطع
شلاء أو ناقصة الأصابع والمقطوع بالخيار
إن شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له غيرها وإن
شاء أخذ الأرش كاسلاً ومن شج رجلاً
فاستوعبت الشجرة ما بين قرنيه وهي لا تستوعب
ما بين قرني الشاجج والمشجوج بالخيار إن شاء أقتل
بمقدار شجته فيبتدئ من أي الجانبين شاء وإن شاء

أخذ

١٤٣
أخذ الأرش ولا قصاص في اللسان ولا في الذكر
إذا قطع إلا تنقطع الحشفة وإذا اصطلم
القاتل وأولياء المقتول على مال سقط القصاص
ووجب المال قليلاً كان أو كثيراً فإن عفى أحد
الشركاء من الذم أو صالح من نضيبه على عوض
سقط حق الباقي من القصاص وكان له صد
نضيبه من الذم وإذا قتل جماعة واحداً عمداً
أقتل جميعهم وإذا قتل واحداً جماعة فحضر أولياء
المقتولين قتل جميعاً عتهد ولا شيء لهم غير ذلك
فإن حضر واحد قتل به سقط حق الباقي ومن
وجب عليه القصاص فمات سقط عنه القصاص
وإذا قطع رجلان يداً رجل واحد فلا قصاص

على كل واحد منهما نصف الذية وان
 قطع واحد يميني رجلين فحضر افهما ان يقطعا
 يده وياخذا منه نصف الذية يقسمانها نصفين
 وان حضر واحد منهما فقطع يده فلا آخر
 عليه نصف الذية واذا اقر العبد بقتل العمد لزمه
 القود ومن رمى رجلا عمدا فقد استهم منه الى
 اخر فانا فعلية القصاص للاول والذية للثاني
 على عاقلة **كتاب الذية** اذا قتل رجل رجلا ^{بشبه}
 عمدا فعلى عاقلة دية معوضة وعليه كفارة
 ودية شبه العمد عند ابي حنيفة وابي يوسف
 مائة من الابل اربعا وخمسة وعشرون بنت
 وخمسة وعشرون بنت لبون وخمسة وعشرون

حقه

١٤٤
 حقة وخمسة وعشرون جذعة ولا يثبت التغليظ
 الا في الابل خاصة فان قضى بالذية من غير الابل
 لم تغلظ وقتل الخطاء تجب به الذية على العاقلة
 والكفارة على القاتل والذية في الخطاء مائة
 من الابل اربعا وعشرون بنت مخاض وعشرون
 بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة
 ومن العين الف دينار ومن الورق عشرة الاف
 درهم ولا يثبت الذية الا من هذه الانواع الثلاثة عند
 ابي حنيفة رحم وقال من البقر مائتا بقرة ومن الغنم
 الفاشاة ومن الحلل مائتا حلة كل حلة ثوبان ودية
 المسلم والذي تسواء وفي النفس الذية وفي المار
 الذية وفي اللسان الذية وفي الذكر الذية وفي العقر

إذا ضرب رأسه وزال عقله الذية وفي اللحية
إذا خلقت فلم تنبت الذية وفي شعر الرأس الذية
وفي الحاجبين الذية وفي العينين الذية وفي اليدين
الذية وفي الرجلين الذية وفي الأذنين الذية وفي
الشفتين الذية وفي اللسانين الذية وفي ندي
المراة الذية وفي كل واحد من هذه الأشياء نصف
الذية وفي شفاة العينين الذية وفي أحدهما
ربع الذية وفي شعر الحاجبين إذا لم ينبتوا الرمة
الذية وفي كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين
عشر الذية والأصابع كلها سواء وكل أصبع
فيها ثلث مفاصل ففي أحدها ثلث دية الأصبع
وما فيها مفصلان وفي أحدها نصف دية

١٤٩
الأصبع وفي كل سن خمس من الأبل والاسنك
والأضراس كلها سواء ومن ضرب عضوا قد
منفعته ففيه الذية الكاملة كما لو قطع كاليد
إذا شلت والعين إذا ذهب ضوءها والشجاج
عشرة الحارصة والذامعة والذامية والباضعة
والملاحمة والشمحاق والموضحة والمهاشمة
والمقولة والامة ففي الموضحة القصاص إذا كانت
عمدا ولا قصاص في بقية الشجاج وما دون الموضحة
ففيه حكومة عدل وفي الموضحة إذا كانت
خطأ نصف عشر الذية وفي المهاشمة عشر الذية
وفي المقولة عشر ونصف عشر الذية وفي الامة
ثلث الذية وفي الجائفة ثلث الذية وإن نفدت

فهي جاثقتان ففيهما ثلثا الذية وفي أصابع اليد
نصف الذية فان قطعها مع الكف ففيها نصف
الذية وان قطعها مع نصف الساعد ففي الكف
نصف الذية وفي الزيادة حكومة عدل وفي الأصبع
الزائدة حكومة عدل وفي عين الصبي وذكره ^{لسانه}
اذ لم يعلم صحته حكومة عدل ومن شج رجلا ^{موضحة}
فاذهب عقله او شعر رأسه دخل ارش الموضحة
في الذية وان ذهب سمعه او بصره او كلامه
فعليه ارش الموضحة مع الذية ومن قطع اصبع
رجل فتلك اخري الى جنبها ففيهما الارش ولا
قيصاص فيه عذاب حنيفة ومن قلع سن رجل
فنبئت مكانها اخري سقط الارش ومن شج

١٢٦
رجلا فالتمت الشجرت ولم يبق له اثر ونبت
الشعر سقط الارش عذاب حنيفة وقال ابو يوسف
عليه ارش الاله وقال محمد عليه اجره الطبيب
ومن جرح رجلا جراحة لم يقتض منه حتى يبرأ ومن
قطع يد رجل خطأ ثم قتل خطأ قبل البرء ^{فعله}
الذية وسقط عنه ارش اليد وكل عمد سقط فيه
القيصاص بشبهة فالذية في مال القاتل وكل ارش
وجب بالصلح فهو في مال القاتل واذا قتل الاب
ابنه عمد فالذية في ماله في ثلث سنين وكل خيانة
اعترف بها الجاني فهي في ماله ولا يصدق على قاتله
وعمد الصبي والمجنون خطأ وفيه الذية على
العاقلة ومن خرب بئرا في طريق المسلمين او وضع

حجر افتلف بذلك انسان فديته على عاقلة وان
تلف فيه بهيمة فضمانها في ماله وان اشترع في القتل
روشنا او ميرا با فسقط على انسان فعطب فالتة
على عاقلة ولا كفارة على حافر البئر وواضع الحجر
ومن حفر بئرا في ملكه فعطب بها انسان لم
يضمن والراكب ضامن لما او طاعت الذابة وما
اصابته بيدها او كدمت بفمها ولا يضمن ما نحتت
برجلها او ذنبها فان رأت او بال في الطريق فعطب
به انسان لم يضمن والتساقض ضامن لما اصابته
بيدها او رجلها والقائد ضامن لما اصابته بيدها
دون رجلها واذا قاد قطارا فهو ضامن لما او طاع
فان كان معه سائق فالضمان عليهما واذا جنى العبد

جناية خطأ قيل لمولاه اما ان تدفعه بها او تقديه
فان دفعه ملكه ولي الجناية فان فداء بارشها
فان عاد فجني كان حكم الثانية حكم الاولى فان
جني جنايتين قيل للمولى اما ان تدفعه الى ولي الجنايتين
فيقتسمانه على قدر حقهما واما ان تقديه بارش
كل واحد منهما وان اعنته المولى وهو لا يعلم
بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن ارشها فان علمه
المولى او اعنته بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش
واذا جنى المدبر وامة الولد جناية ضمن المولى الاقل
من قيمته ومن ارشها فان جنى اخري وقد دفع
المولى القيمة الى الاول بقضاء فلا شئ عليه ويتبع
ولي الجناية الاولى فيشاركه فيما اخذ وان كان

المولى دفع القيمة بغير قضاء فالولي بالخيار ان شاء
اتبع المولى وان شاء اتبع ولي الجنابة الاولي واذا
مال الحائض الى طريق المسلمين فطوبى صاحبه
بنقضه واشهد عليه فلم ينقضه في مدة يقدر
على نقضه حتى سقط ضمن ما تلف به من نفس او مال
وليستوي ان يطالبه بنقضه مسلم او ذمي وان ملك
الى دار رجل فالمطالبة الى مالك الدار خاصة واذا
اصدم فارسان فماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما
دية الاخر واذا قتل رجل عبدا خطاء فعليه قيمته
لايزاد على عشرة آلاف درهم وان كانت قيمته
عشرة آلاف او اكثر قضى عليه بعشرة الاف لا عشرة
وفي الامة اذا زادت قيمتها على الدية بخمسة الاف

12
الاغنة وفي يد العبد نصف قيمته لايزاد على خمسة
الاف خمسة وكل ما يقدر من دية الحر وهو مقدّر
من قيمة العبد واذا ضرب بطن امرأة فالقت جنيئا
ميتا فعليه غرة نصف عشر الدية فان القته حيا
ثم مات فعليه الدية كاملة فان القته ميتا ثم ماتت
الام فعليه دية وغرة وان ماتت ثم القته ميتا
فعليه دية الام فلا شيء في الجنين وما يجب
في الجنين موروث وفي جنين الامة اذا كان ذكرا
نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته ان كان
انثى ولا كفارة في الجنين والكفارة في شبه العمد
والخطاء عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين ولا يجزئ فيهما الاطعام

كتاب القسامة واذا وجد القتل في محلة لا
يعلم من قتله استخلف خمسون رجلا منهم يتخيرهم
الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فاذا حلفوا
فرضي على اهل المحلة بالدية ولا يستخلف الولي ولا يقض
له بالجناية فان لم يمل اهل المحلة خمسون رجلا كررت
الايمان عليهم حتى يتم خمسون ولا يدخل في القسامة
صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد وان وجد ميت
لا اثر به فلا قسامة ولا دية وكذلك ان كان الدم
يسيل من انقه او من دبره او من فمه وان كان يخرج
من عينه او من اذنه فهو قتل واذا وجد القتل
على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته دون اهل
المحلة وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة

١٢٩
عليه والدية على قلته ولا يدخل السكان مع الملائكة
في القسامة عند ابى حنيفة رحم وهي على اهل الحطة
دون المشترين ولو بقي واحد منهم وان وجد
القتل في سفينة فالقسامة على من كان فيها
من الركاب والملاحين وان وجد القتل في مسجد
محلة فالقسامة على اهلها وان وجد في الجامع او
الشارع الاعظم فلا قسامة فيه والدية على
بيت المال وان وجد في برية ليس بقرية اعمارة
فهو هدر وان وجد بين قريتين كان على اقربهما
وان وجد في وسط الفرات يترتب الماء فهو هدر وان
كان محدثا بالشاطئ فهو على اقرب القرى ان كانوا
يسمعون الصوت من ذلك المكان وان ادعى الولي على

واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم
وان ادعى علي واحد من غيرهم سقط عنهم واذا
قال المستخلف قتله فلان استخلف بالله قتلت
ولا عرفت له قاتلا غير فلان واذا شهد اثنان
من اهل المحلة علي رجل من غيرهم انه قتله لم يقبل
شهادتهما **كتاب المعاقلة** الذية في شبه العمد
والخطاء وكل ذية وجبت بنفس القتل على العاقلة
والعاقلة اهل الديوان ان كان القاتل من اهل
الديوان يؤخذ من عطاياهم في ثلث سنين فان خسر
العطايا في اكثر من ثلث سنين او اقل اخذ منها
ومن لم يكن من اهل الديوان فعاقلته قبيلته تقسط
عليهم في ثلث سنين لا يزداد الواحد على اربعة دراهم

150
في كل سنة درهم ودانقان وينقص منها فان لم تبلغ
القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل من غيرهم
ويدخل القاتل مع العاقلة فيكون فيما يؤد به مثل
احدهم وعاقلة المعتق قبيلة مولا ومولى المولا في
عنه مولا وقبيلته ولا تتحمل العاقلة اقل من نصف
عشر الذية وتحمّل نصف العشر فضا عدا وما نقص
من ذلك فهو في مال الجاني ولا يعقل جناية العبد ولا
العمد ولا يعقل الجناية التي اعترف بها الجاني الا ان
يصدقوه ولا يعقل مال الزم بالصلح واذا جنى الحر على
العبد جناية خطاء كانت على عاقلته **كتاب الحدود**
الزنا يثبت بالبينة والاقرار بالبينة ان تشهد
اربعة من الشهود على رجل او امرأة بالزنا فيسألهم

الامام عن الزنا ما هو وكيف هو وابن زني وابن
زني ومتي زنا فاذا ايتوا ذلك وقالوا رأيناها وطئها
في فرجها كالميل في المكحلة وسأل القاضي عنهم
فعدلوا في الستر والعلانية حكم بشهادتهم والاقرار
ان يقر البالغ العاقل على نفسه بالزنا اربع مرات في
اربعة مجالس من مجالس المقر كلما اقر زد القاضي
اقراره فاذا تم اقراره اربع مرات سأل القاضي عن
الزنا ما هو وكيف هو وابن زنا وابن زنا ومتي زنا
فاذا بين ذلك لزمه الحد فان كان الزاني محصنا رجم
بالجماعة حتى يموت بخرجه الى ارض فضاء يبتدئ الشهود
برجته ثم الامام ثم الناس فان امتنع الشهود من
الابتداء سقط الرجم وان كان الزاني مقرا ابتداء

الامام

الامام ثم الناس ويعسل ويكفن ويصل عليه وان لم
يكن محصنا وكان حرا فحده مائة يامر الامام بضربه
بسوط لا ثمة له ضربا متوسطا يترع يترع عنه
ويفرق الضرب على اعضائه الاراسه ووجهه
وفرجه وان كان عبدا جلدة خمسين وكذلك الامة
فان رجع المقر عن اقراره قبل اقامة الحد عليه او في وسطه
قبل رجوعه وخلي سبيله ويستحب للامام ان يلقن
المقر الرجوع ويقول لعنك لست اوقلت والرجل
والمرأة في ذلك سواء غير المرأة لا يترع عنها من
ثيابها الا الفرو والحشو وان حضرها في الرجم جاز
ولا يقيم المولى الحد على عبده الا باذن الامام واذا رجع
احد الشهود بعد الحكم قبل الرجم ضربوا الحد جميعا

وسقط الرجم فان رجع احد هـ بعد الرجم حد
 الرابع وحده وضمن ربع الدية وان نقص عدد
 الشهود عن اربعة حدوا وشرط الاحصان ان
 يكون حرا بالغاعاقلا مسلما قد تزوج امرأة نكاحا
 صحيحا ودخل بها وهما على صفة الاحصان ولا
 يجمع في المحضن بين الجلد والرحم ولا يجمع في البكر
 بين الجلد والنفي الا ان يرى الامام ذلك مصلحة في
 على قدر ما يراه واذا زني المريض وحده الرجم رجم وان
 كان حده الجلد لم يجلد حتى يبرأ واذا زنت الحامل
 لم تحدد حتى تضع حملها وان كان حدها الجلد فحتى
 تتعالي من نفاسها واذا شهد الشهود بجدة متقدم
 لم يقطع عنهم عن اقامته بعد هـ عن الامام الثقل

شهادتهم الا في حد القذف خاصة ومن وطئ اجنبية
 فيما دون الفرج عزروا حد على من وطئ جارية وله
 وولد ولده وان قال علمت انها على حرام واذا وطئ
 جارية ابية او امه او زوجته او وطئ العبد جارية
 مولاه وقال علمت انها على حرام حد وان قال ظننت
 انها تخلى لي لم يحدد ومن وطئ جارية اخيه او عمه
 وقال ظننت انها حلال حد ومن زفت اليه غير امرأته
 وقتل النساء انها زوجتك فوطئها لا حد عليه
 وعليه المهر ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها
 فعليه الحد ومن تزوج امرأة لا يحمل له نكاحها
 فوطئها لم يجب عليه الحد ومن اتى امرأة في الموضع
 المكروه او عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه عند ابي

حنيقة رحم ويعزرو قلا رحم هو كالزنا ومن وطئ
بهيمة فلا حد عليه بل يعزرو ومن زنى في دار الحرب في
دار البغي ثم خرج اليها لم يقيم عليه الحد **باب حد**
الشرب ومن شرب الخمر فاخذ وريحها موجود فشهد
الشهود بذلك عليه او اقر فعليه الحد وان اقر
بعد ذهاب رايحتها لم يحده ومن سكر من النبيذ
حد ولا حد على من وجد منه رايحة الخمر وتقيتها
ولا يحده السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ
وشربه طوعا ولا يحده حتى يزول عنه السكر و حد
الخمس والسكر في الغر ثمانون سوطا يفرق على اعضا
كما ذكرنا في الزنا فان كان عبدا فحد اربعون ومن
اقر بشرب الخمر والسكر مرة رجع لم يحده وثبت

الشرب بشهادة شاهدين وبقاراه مرة واحدة ولا
تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال **باب حد**
القذف اذا قذف الرجل رجلا محصنا او امرأة
محصنة بصرح الزنا وطالب المقذوف بالحد حدة
الحاكم ثمانين سوطا حرا يفرق على اعضائه ولا يحده
من ثيابه غيراته بنزع عنه الفرو والحشور وان كان
عبدا جلده اربعين والا حصان ان يكون المقذوف
حرا عاقلا بالغام مسلما عفيفا عن فعل الزنا ومن
نفي نسب ولد غيره فقال لست لابيك او يا ابن
الزانية وامه ميتة محصنة وطالب الابن بحد حدة
القاذف ولا يطالب بحد القذف للميت لانه يقع القذف
في نسبه قد فروا اذا كان المقذوف محصنا جاز لا يكافر

والعبدان يطالب بالحد وليس للعبدان بطالب مولا
بقذف امته المحرمة وان اقربا القذف ثم رجع لم يقبل
رجوعه ومن قال لعزتي يا بنطي لم يجز ومن قال لرجل
يا ابن ماء السماء فليس بقاذف واذا نسبته الى عمه
او خاله او زوج امته فليس بقاذف ومن وطئ وطئاً
حراماً في غير ملكه لم يجز قاذفه والملا عنه بولد
لا يجز قاذفها ومن قذف امه او عبداً او كافراً بالزنا
او قذف مسلماً بغير الزنا فقال يا فاسق او يا كافر
او يا حيث عزروا قال يا حمار او خنزير لم يعز
والتعزير اكثره تسعة وتثلثون سوطاً واقل ثلث
جلدات وقال ابو يوسف يبلغ بالتعزير خمسة و
سعين سوطاً فاذا راي الامام ان يضم الى الضرب

١٥٤
في التعزير للجس فعل واشد الضرب التعزير ثم حد الزنا
ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حنك الامام او عززه
فمات فدمه هدر واذا حد المسلم في القذف سقط
شهادته وان ناب وان حد الكافر في القذف ثم اسلم
قبل شهادته **كتاب السرقة وقطع الطريق**
اذا اسرق العاقل البالغ عشرة دراهم او ما قيمته
عشرة دراهم مضروبة كانت او غير مضروبة من حرز
لا بشبهة فيه وجب عليه القطع والعبد والحر في القطع
سواء ويجب القطع باقراره مرة واحدة وبشهادة
شاهدين واذا اشترك جماعة في سرقة فاصاب كل
واحد منهم عشرة دراهم قطعوا وان اصاب اقل
من ذلك لم يقطع ولا يقطع فيما يوجد نافرهما باحداً

في دار الاسلام كل خشب والقصب والحشيش والسماء
والصيد وكذلك لا قطع فيما يتسارع اليه الفساد كالقوا
الرطوبة واللبن واللحم والبطيخ والفواكه على الشجر
والزرع الذي لم يجصد ولا قطع في الاشجار المطربة
ولا في الظنور ولا في سرقة المصحف وان كانت
عليه حلية ولا في الصليب الذهب ولا في الشطر نج
ولا النرد ولا قطع على سارق الصبي الحر وان كان
عليه حلي ولا قطع في سرقة العبد الكبير ويقطع
في سرقة العبد الصغير ولا قطع في دقات كلها
الا دقات الحساب ولا قطع في سرقة كلب ولا فهد
ولا دق ولا طبل ولا من مار ويقطع في الساج
والقنا والابنوس والصندل واذا اتخذ من الخشب

او ان او ابواب قطع فيها ولا قطع على خائن ولا خائنة
ولا نبتاش ولا منتهب ولا مختلس ولا يقطع السارق
من بيت المال ولا من مال للسارق فيه شركة ومن
سرق من ابويه او ولده او زوي رحم محرر منه لا يقطع
وكذلك اذا سرق احد الزوجين من الاخر او العبد
من سيده او من امرأة سيده او زوج سيده
والعوي من مكاتبه والسارق من المغنم والحرز على
ضربين حرز لمعني فيه كالبيوت والدور وحرز ^{بالخاف}
فمن سرق شيئا من حرز او من غير حرز وصاحبه عنده
يحفظه وجب عليه القطع ولا قطع على من سرق
من حمام او من بيت اذن للناس في دخوله ومن سرق
من المسجد متاعا وصاحبه عنده قطع ولا قطع

على الضيف اذا سرق منزله واذا نقب اللص
البيت ودخل واخذ المال وناول له اخر خارج البيت
فلا قطع عليهما وان القاه في ^{الطريق} ثم خرج فاخذه قطع
وكذا ان حمله على حمار فساقه واخرجه واذا
دخل الحرز جماعة فتولى بعضهم الاخذ وقطعوا
جميعا ومن نقب البيت وادخل يده فيه واخذ
شيئا لم يقطع وان ادخل يده في صندوق الصير في
او في كمر غيره فاخذ المال قطع ويقطع بين السارق
من الزند وتحسم وان سرق ثانيا قطع رجله
اليسري فان سرق ثالثا لم يقطع ويخلد في السجن
حتى يتوب واذا كان السارق مثل اليد اليسرى او
اقطع او قطع الرجل اليمنى لم يقطع ولا يقطع السارق

١٥٦
الا ان يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقة فان
وهبها من السارق او باعها ابتداء ونقصت قيمتها
من النصاب لم يقطع ومن سرق عينا فقطع فيها
وردها ثم عاد فسرقتها وهي بحالها لم يقطع فان تغيرت
عن حالها مثل ان كان غزلا فسرقة فقطع فيرورده
ثم يشح فعاد فسرقة قطع واذا قطع السارق والعين
قائمة في يده ردها وان كانت هالكة لم يضمن واذا ادعى
السارق ان العين المسروقة ملكه سقط القطع
عنه وان لم يقيم البينة واذا خرج جماعة متنفين
او واحد بقدر على الامتناع فقصدا قطع الطريق
فاخذوا قبل ان ياخذوا مالا ولا يقتلوا انفسهم
الا انهم حتى يجد ثوابه وان اخذوا مال مسلم

او ذبي والمأخوذ اذا قسم على جماعة اصل كل
واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا او ما قيمته
ذلك قطع الاصل ايديهم وارجلهم من خلاف
وان قتلوا ولم يأخذوا مالا قتلهم الاصل حدا
فان عفى الاولياء عنهم لم يلتفت الى عفوهم
وان قتلوا واخذوا مالا فالامام بالخيار ان شاء
قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وقتلهم وصلبهم
وان شاء قتلهم وان شاء صلبهم حبسا
وينبغي بطنه برمح الى ان يموت ولا يصلب اكثر من
ثلاثة ايام فان كان فيهم صبي او مجنون او ذورحم
محرمة من المقتوع عليه سقط الحد عن الباقيين
وصار القتل الى الاولياء ان شاء وقتلوا وان شاؤا

عفو

١٥٧
عفو وان ياشرف الفعل واحد منهم اجزي الحد
على جماعة عنهم **كتاب الاشربة المحرمة**
اربعة الخمر وهي عصير العنب اذا غلا واشتد
وقذف بالزبد والعصير اذا طبخ حتى ذهب اقل
من ثلثيه ونقيع التمر والزبيب اذا اشتد ونبذ التمر
والزبيب اذا طبخ كل واحد منهما اذ في طبخ حلال وان
اشتد اذا شرب منه ما يغلب على ظنه انه لا يسكره
من غير هو ولا طرب ولا باس بالخليطين ونبذ
العسل والتين والحنطة والشعير والذرة حلال
وان لم يطبخ وعصير العنب اذا طبخ حتى ذهب منه
ثلثاه وبقي ثلثه حلال وان اشتد ولا باس بالانبتاء
في الدباء والحنتم والمزفت والنقيير واذا تحللت

الجر حلت سواء صارت خلا بنفسها أو بشيء
طرح فيها ولا يكره تخليها **كتاب الصّدق والذبايح**
يجوز الاصطياد بالكلب المعلم والفهد والباري
وسائر الجوارح المألّمة وتعليم الكلب أن يترك
الأكل ثلاث مرات وتعليم الباري أن يرجع إذا
دعوتهُ وإذا أرسل كلبه المعلم أو باريه أو صقره
وذكر اسم الله عليه عند إرساله فاخذ الصيد وجرحه
فمات حل أكله وإن أكل منه الكلب لم يؤكل وإن أكل
منه الباري أكل وإذا أدرك المرسل الصيد حيا وجب
عليه أن يذكيه فإن ترك تذكيته حتى مات لم يؤكل
وإن خنقه الكلب ولم يجرحه لم يؤكل وإن شاركه
كلبٌ محوسب أو كلب غير معلّم أو كلب لم يذكر اسم الله

١٥٨
عليه لم يؤكل وإذا رمى الرجل سهمًا إلى صيد فسمي
عند الرمي أكل ما أصاب إذا جرحه السهم فمات
فإن أدركه حيًا ذكاه وإن ترك تذكيته لم يؤكل وإذا
وقع السهم بالصيد فتحامل حتى غاب عنه ولم
يزل في طلبه حتى أصابه ميتا أكل وإن قعد عن طلبه
ثم أصابه ميتا لم يؤكل وإذا رمى صيدا فوقع في الماء
لم يؤكل وكذلك إن وقع على سطح أو جبل ثم تتردى
منه إلى الأرض لم يؤكل وإن علق الأرض ابتداء أكل
وما أصاب المعراض بعرضه لم يؤكل وإن جرحه
أكل ولا يؤكل ما أصابته البندقة إذا مات منها
وإذا رمى إلى صيد فقطع عضواً منه أكل الصيد
ولم يؤكل العضو وإن قطعه اثلاثاً ولا أكثر بما

أكل كله
يلى العجز وان كان الاكثر مما يلى الراس اكل الاكثر
ولم يؤاقل وان قطع من نصف اكل الكل ولا يؤكل
صيد المجوسى والمرتد والوثني والمحرم ومن
رمى صيدا فاصابه ولم يتحنه ولم يخرج منه حيز
الامتناع فرماه آخر فقله فهو للثاني ويؤكل
فان كان الاول يتحنه فرماه الثاني فقله لم يؤكل
والثاني ضامن لقيمته للاول غير ما نقصته جراحته
ويجوز اصطياد ما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل
وذبيحة المسلم والكفاي حلال ولا يؤكل ذبيحة
المجوسى والوثني والمرتد ولا يحل من الصيد ذبيحة
المحرم واذا ترك الذابح التسمية عمدا فالذبيحة
ميتة لا يؤكل وان تركها ناسيا اكل والذبح في الحلق

١٥٩
واللثة والعروق التي تقطع في الذكات اربعة الحلقوم
والمرئ والوردجان فان قطعها حل الاكل وان قطع
اكثرها فذلك عندى خيفة رء وقالا لا بد من
قطع الحلقوم والمرئ واحد الوردجين ويجوز الذبح
باللينة والسرورة وبكل شئ انهر الدم الا السن القائم
والظفر القائم ويستحب ان يحذف الذابح شفرته
ومن بلغ بالسكين الثخاع او قطع الرأس كره له
ذلك ويؤكل ذبيحته وان ذبح الشاة من قفاها
فان بقيت حية حتى قطع العروق جاز ويكره ان
مات قبل قطع العروق لم تؤكل وما استأسر
من الصيد فذكاته الذبح وما توحش من النعم
فذكاته العقر والجرح والمسخت في الابل النحر

فان ذبحها جاز ويكره والمستحب في البقر والغنم
الذبح فان نحرها جاز ويكره ومن خرقاقة او ذبح
بقرة او شاة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يؤكل
اشعرا ولم يشعر ولا يجوز اكل كل ذي ناب
من السباع وكل ذي مخالب من الطيور ولا باس
بغراب الترع ولا يؤكل الا بقع الذي يأكل الجيف ويكره
اكل الضبع والضب والحشرات كلها ولا يجوز اكل لحم
الحمر الا هليسة والبيغال ويكره اكل لحم الفرس عندنا
خيفرة وقال ارح ملا يكره ولا باس باكل الار
واذا ذبح ملا يؤكل لحمه طهر لحمه وجلده الا جلدا
دني والتخيز فان الذكاة لا تعمل فيهما ولا يؤكل من حيوان
الماء الا السمك ويكره اكل الصافي منه ولا باس باكل

١٦٠
الجريث والمارماهي ويجوز اكل الجراد ولا ذكاة له كتاب
الاضحية الاضحية واجبة على كل حر مسلم مقيم موسر
في يوم الاضحية عن نفسه واولاده الصغار يذبح عن كل
واحد منهم شاة او يذبح بدنة او بقرة عن سبعة وليس
على الفقير والمسافر اضحية ووقف الاضحية يدخل طلوع
الفجر من يوم النحر الا انه لا يجوز لاهل الامصار الذبح حتى
يصل الامم صلاة العبد فاما اهل السواد فيذبحون
بعد طلوع الفجر وهي جائزة في ثلثة ايام يوم النحر ويوما
بعده ولا يضحي بالعمياء والعوراء والعرجاء التي لا تنبش
الى المنسك ولا العجفاء ولا يجوز مقطوعة
الاذن والذنب ولا التي ذهب اكثر اذنها وان
بقى الاكثر من الاذن والذنب جاز ويجوز ان

ان يضحي بالجماء والخصي والجرباء والثولاء والاضحية
الا من الابل والبقر والغنم يحزى من ذلك الشيء
فصاعدا الا الضان فان الحذع منه يحزى
وياكل من لحم الاضحية ويطعم الاغنياء والفقراء
ويذكر ويستحب ان لا تنقص الصدقة من الثلث
ويتصدق بجلدها او بعمل منه الة تستعمل في ذكر
والافضل ان يذبح اضحيته بيده ان كان يحسن
الذبح ويكره ان يذبحها الكتابي واذا غلط
رجلان فذبح كل واحد منهما اضحية الاخر لحزى
عنهما ولا ضمان عليهما **كتاب الايمان** الايمان
على ثلاثة اضراب يمين غموس ويمين منقعد ويمين
لغو فاليمين الغموس وهي الحلف على امر ماض يتعد

الكذب فيه فهذه اليمين ياثم بها ولا كفارة فيها الا
الاستغفار والتوبة واليمين المتعد ان يحلف على امر
مستقبل ان يفعله او لا يفعله فاذا حنت في ذلك لزمته
الكفارة ويمين اللغو ان يحلف على امر ماض وهو
يظن انه كما قال والامر بخلافه فهذه اليمين ترجوا
ان لا يؤخذ الله تعالى بها صاحبها المقاصد في
اليمين والمكروه والناسي سواء ومن فعل المحلوف
عليه مكرها او ناسيا فهو سواء واليمين بالله تعالى
او باسم من اسمائه كالرحمن والرحيم او بصفته
من صفات ذاته كقوة الله وجلاله وكبريائه الا
قوله وعلم الله فانه لا يكون يمينا وان خلف بصفته
من صفات الفعل كغضب الله وسخطه لم يكن خالفا

١٣١
 ومن حلف بغير الله تعالى لم يكن حالفا كالنبي
 عليه السلام والقُرآن والكعبة والحلف بحروف
 القسح وحروف القسم الواو كقوله والله والباء
 كقوله بالله والتاء كقوله تالله وقد تضمن الحروف
 فيكون حالفا كقوله الله لا افعل كذا وقال ابو حنيفة
 اذا قال ^{الله} وحلف ليس بحالف واذا قال اقسم واقسم
 بالله او احلف احلف بالله او اشهد او اشهد بالله
 فهو حالف وكذلك قوله وعهد الله وسيناقه
 او علي نذر الله او ان فعلت كذا فانا يهودي او
 او نصراني او كافر فهو بين وان قال فعلي غضب الله
 او سخطه او انا زان او شارب خمر او كل ربوا فليس
 بحالف وكفارة اليمين عتق رقبة بجزئ فيها ما

١٦٢
 بجزئ في الظها وان شاء كسا عشرة مساكين كل
 واحد ثوبا فما زاد زادناه ما بجزئ فيه الصلوة وان
 شاء اطعم عشرة مساكين كالا طعام في كفارة الظهار
 فان لم يقدر على احد هذه الاشياء الثلاثة صام ثلاثة
 ايام متتابعات فان قدم الكفارة على الحنث لم تجزه
 ومن حلف على معصية مثل ان لا يصلي او لا يحكم اباه
 او ليقتلن فلانا فيدبغى ان يحنث ويكفر عن يمينه
 واذا حلف الكافر ثم حنث في حال الكفر وبعد
 اسلامه فلا حنث عليه ومن حرم على نفسه شيئا
 مما يملكه لم يصير محرما وعليه ان استباحه كفارة
 يمين وان قال كل حلال على حرام فهو على الطعام و
 الشراب الا ان يئوي غير ذلك ومن نذر نذرا مطلقا

فعليه الوفاء به فان علق نذره بشرط فوجد الشرط
فعليه الوفاء بنفس النذر وروي ان ابا خيفة
رجع عن ذلك واذا قال ان فعلت كذا فعلي حجة
او صوم سنة او صدقة ما املكه اجزاه من ذلك
كفارة بين وهو قول محمد ومن حلف لا يدخل بيتا
فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لم يحنث
ومن حلف لا يتكلم فقرأ القرآن في الصلاة لم يحنث
ومن حلف لا يلبس ثوبا وهو لا يسه فتزعه في الحال
لم يحنث وكذلك اذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو
راكبها قتل عنها في الحال لم يحنث فان لبث عليها
ساعة حنث وان حلف لا يدخل هذه الدار وهو
فيها لم يحنث بالقعود حتى يخرج ثم يدخل وان حلف

لا يدخل

لا يدخل دارا فدخل دارا خرابا لم يحنث ومن حلف لا
يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما انهدمت وصارت
صحرا حنث ولو حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعد
ما انهدم لم يحنث ومن حلف لا يكلم زوجة فلان
ثم كلمتها حنث وان حلف لا يكلم عبد فلان او لا
يدخل دار فلان فباع فلان عبده وداره ثم كلم
العبد ودخل الدار لم يحنث وان حلف لا يكلم
صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنث
وكذلك ان حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد
ما صار شيخا ومن حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فاكل
كبشا فاكله حنث وان حلف لا يأكل من هذه
التخلة فهو على ثمرها وان حلف لا يأكل من هذا

البسر فصار طبا فأكله لم يحنت وان حلف
 لا يأكل بسرا فاكل رطبا لم يحنت ومن حلف لا
 يأكل رطبا فاكل بسرا مذنباً حنت عند أبي حنيفة
 ومن حلف لا يأكل لحما فاكل السمك لم يحنت ولو
 حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بآناً لم يحنت
 حتى يكرخ منها كوعاً في قول أبي حنيفة رح ومن حلف
 لا يشرب من ماء دجلة فشرب منها بآناً حنت ومن
 حلف لا يأكل من هذه الحنطة فاكل من غيرها لم يحنت
 عند أبي حنيفة رح ولو حلف لا يأكل من هذه الدقيق
 فاكل من غيره حنت ولو استقفه كما هو لم يحنت
 وان حلف لا يكلم فلانا فكله وهو بحيث يسمع
 إلا أنه نام حنت وان حلف لا يكلمه إلا بأذنه فأذن

ولم يعلم بالأذن حتى كلفه حنت وان استخلف الوالي
 رجلاً ليعلمه بكل دأير دخل البلاد فهو على حال ولا يتر
 خاصة ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة
 عبده لم يحنت ومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف
 على سطحها او دخل ^{إياها} هليزها حنت وان وقف
 في طاق الباب بحيث اذا غلق الباب كان خارجاً
 لم يحنت ومن حلف لا يأكل الشيء فهو على اللحم
 دون الباذنجان والجزير ومن حلف لا يأكل الطبخ
 فهو على ما يطبخ من اللحم ومن حلف لا يأكل الرأس
 فممينه على ما يكبس في التناير ويباع في المصر ^{أو يلقح} ومن
 حلف لا يأكل الخبز فممينه على ما يعتاد اهل البلد ككله
 خبزاً فان اكل خبز القطائف وخبز الارز بالعراق

لم يحنت ومن حلف لا يبيع ولا يشتري ولا يواجر فوكل
 من فعل ذلك لم يحنت ومن حلف لا يتزوج أو لا
 يطلق أو لا يعتق فوكل بذلك حنت ومن حلف
 لا يجلس على الأرض فجلس على بساط أو حصير
 لم يحنت ومن حلف لا يجلس على سرير فجلس على
 سرير فوقه بساط حنت وإن جعل فوقه سريراً
 آخر فجلس عليه لم يحنت وإن حلف لا ينام على فراش
 فنام عليه فوقه قرامحنت ^{چارشبد} وإن جعل فوقه فراشاً
 آخر فنام عليه لم يحنت ومن حلف بيمين وقال
 إن شاء الله متصلاً بيمينه فلا حنت عليه وإن
 حلف ليأتينته إن استطاع فهذا على استطاعة
 الصحة دون القدرة وإن حلف لا يكلم فلأنا حنياً

اوزمانا

اوزمانا والحين اوزمان فهو على ستة اشهر
 وكذلك الدهر عند ابو يوسف ومحمد رحمهم الله
 وقال ابو حنيفة رحمه الله لا ادري ما الدهر ولو حلف
 لا يكلمه اياماً فهو على ثلاثة ايام ولو حلف لا يكلمه
 الايام فهو على عشرة ايام عند ابى حنيفة رح وقال
 الايام الا سبوع ولو حلف لا يكلمه الشهر فهو
 على عشرة اشهر عند ابى حنيفة رحمه الله وقال
 اشني عشر شهراً وإذا حلف لا يفعل كذا تركه أبداً
 ولو حلف ليفعلن كذا ففعله مرة واحدة بر في
 يمينه ومن حلف لا يخرج امرأته الا باذنه فأذن
 لها مرة واحدة فخرجت ثم خرجت مرة أخرى
 بغير اذنه حنت ولا بد من الاذن في كل خروج

وان قال الا ان اذن لك فاذن لها مرة واحدة ثم خرجت
بعدها بغير اذنه لم يحث وان حلف لا يتعدى فالفداء
الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلاة الظهر
الى نصف الليل والسحور من نصف الليل الى طلوع الفجر
وان حلف ليقضين فلا نادينه الى قريب فهو مادون
الشهر وان قال الى بعيد فهو اكثر من الشهر ومن
حلف لا يسكن هذه الدار فخرج منها بنفسه وترك
فيها اهله ومناعه حث ومن حلف ليصعد السمتا
اولي قبلين هذا الحجر ذهبا انعقدت يمينه وحث
عقبها ومن حلف ليقضين فلا نادينه اليوم فقط
ثم وجد فلان بعضه زيوفا وتبهرجة او مستحقة
لم يحث المحالف وان وجدها رصا صا او ستوفة

حث ومن حلف لا يقض دينه درهما دون درهم
فقبض بعضه لم يحث حتى يقبض جميعه متفرقا
وان قبض دينه في وزن لم يتشاغل بينهما الا بعمل
الوزن لم يحث وليس ذلك بتفريق ومن حلف لبائتين
البصرة فلم ياتها حتى مات حث في اخرج جزءا من اجزاء
جونه **كتاب الدعوى** المدعى من لا يجبر على
الخصومة ان تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة
ولا تقبل الدعوى حتى يذكرك شيئا معلوما في جنسه
وقدره فان كان عينا في يد المدعى عليه كلف اخضاها
بشرا اليها بالدعوى وان لم يكن حاضرة ذكر قيمتها وان
ادعى عقارا حددته وذكر انه في يد المدعى عليه وانه
بطالبه به وان كان حقا في الذمة ذكر انه بطالبه به اذا

صحت الدعوى سأل القاضى المدعى عليه عنهما فان
 اعترف قضي عليه بهما وان انكر سأل المدعى البيّنة
 فان احضرها قضي بهما وان عجز عن ذلك وطلب بين
 خصمه استخلف عليهما وان قال الى بيته حاضرة
 وطلب اليمن لم يستخلف عندى خيفة ولا ترد اليمن
 على المدعى ولا تقبل بيّنة صاحب اليد في الملك المطلق
 واذا انكر المدعى عليه عن اليمن قضي عليه بالنكول ^{وله}
 ما ادعى عليه وينبغي للقاضى ان يقول له انى اعرض
 عليك اليمن ثلثا فان خلفت والا قضيت عليك بما
 ادعاه فاذا كرر العرض عليه ثلث مرات فنكل
 قضي عليه بالنكول وان كانت الدعوى نكاحا لم يستخلف
 المنكر عندى خيفة ولا يستخلف فى النكاح

والرجعة والغنى فى الايلاء والرق والاستيلاء
 والولاء والحدود والنسب وقلا يستخلف
 فى ذلك كله الا فى الحدود واذا ادعى اثنان عينا
 فى بدار كل واحد يزعم انها له واقاما البيّنة
 قضي بهما بينهما وان ادعى كل واحد منهما
 نكاح امرأة واقاما البيّنة لم يقض به واحدة منهما
 ورجع الى تصديق المرأة لاحدهما وان ادعى اثنان
 كل واحد منهما انه اشترى منه انه اشترى هذا
 العبد واقاما البيّنة فكل واحد منهما بالخيار
 ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن ^{شاء} وان
 ترك فان قضى القاضى بينهما وقال احدهما
 لا اختار لم يكن للاخر ان ياخذ جميعه وان ذكر

كل واحد منهما تاريخا ومع احدهما قبض فهو
 اولى وان ادعى احدهما الشري والاخر هبة
 وقبضا واقام البينة ولا تاريخ معهما فالشري
 اولى وان ادعى احدهما الشري وادعت امرأة انه
 تزوجها عليه فهما سواء وان ادعى احدهما رهنا
 وقبضا والاخر هبة فالرهن اولى وان اقام الخازن
 البينة على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ ^{الابعد}
 الاولى وان ادعى الشري من واحد واقام البينة
 على تاريخين فالاول اولى وان اقام كل واحد
 منهما بينة على الشري من آخر وذكر تاريخا
 فهما سواء وان اقام الخارج البينة على ملك
 مورخ واقام صاحب اليد البينة على ملك اقدم

تاريخا

تاريخا كان اولى وان اقام الخارج وصاحب اليد كل واحد
 منهما بينة بالتاريخ فصاحب اليد اولى وكذلك
 الشئ في الثياب التي لا تنسخ الا مرة واحدة
 وكل سب في الملك لا يتكرر فهو كذلك فان اقام
 الخارج البينة على الملك فصاحب اليد بينة
 على الشري منه كان اولى فان اقام كل واحد منهما
 البينة على الشري من الآخر فلا تاريخ معهما
 تهازت البينات واذا اقام احد المذيعين شأ
 هدين والآخر اربعة فهما سواء ومن ادعى قصا
 على غيره فجد استخلف فان نكل عن البين فيما دون
 النفس لزومه القصاص وان نكل في النفس حبس ^{حتى}
 بقر او يحلف وقال يلزمه الارش فهما واذا قال

المدعي لي بيته حاضرة قبل الخصمه اعطه كفيلا
بنفسك ثلثة ايام فان فعل والا امر بلازمته
الا ان يكون غريبا على الطريق فيلازم مقدار مجلس
القاضي وان قال المدعي عليه هذا الشيء اودعني
فلان الغائب اودعني عندي وعصيته منه
واقام بيته على ذلك فلا خصومة بينه وبين المدعي
وان قال ابتعته من الغائب فهو خصم وان قال
المدعي سرق مني واقام بيته وقال صاحب اليد
دعني فلان واقام البيته لم تدفع الخصومة
وان قال المدعي ابتعته من فلان وقال صاحب اليد
اودعني فلان ذلك سقط الخصومة بغير بيته
واليمين بالله تعالى دون غيره وتؤكد بذكر اوصافه

ولا يستخلف بالطلاق ولا بالعناق ولا يستخلف
اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصاري
بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله
الذي خلق النار ولا يحلفون في بيوت عبادتهم
ولا يجب تغليظ اليمين على المسلم برمان ولا
بمكان ومن ادعى انه ابتاع من منعه بالالف
فجدا يستخلف بالله ما بينكما بيع قائم فيه ولا
يستخلف بالله ما بعته ويستخلف في الغصب
بالله ما يستحق عليك رده ولا يحلف بالله ما
غصبت وفي النكاح بالله ما بينكما نكاح قائم
في الحال وفي الطلاق بالله ما هي يائن منك
الساعة بما ذكرت ولا يستخلف بالله ما طلقها

واذا كانت دار في يد رجل ادعاهما اثنان احدهما
جميعها والاخر نصفها واقاما البينة فلصاحب
الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها
عند ابى حنيفة رح وقالاهي بينهما اثلاثا ولو كانت
في ايديهما سلمت لصاحب الجميع كلها نصفها ^{عليه}
وجه القضاء ~~من~~ نصفها لاعلى وجه القضاء
واذا تنازعا في دابة واقام كل واحد منهما بينة
انها نتجت عنده وذكر تاريخا وسن الذبابة يوافق
احد التاريخين فهو اولى وان اشكل ذلك كانت بينهما
واذا تنازعا في دابة احدهما راكبها والاخر متعلق
بلجامها فالراكب اولى وكذلك اذا تنازعا في بعير ^{عليه}
حمل احدهما فصاحب الحمل اولى وكذلك اذا تنازعا

قبضا

قبضا احدهما لابسها فالاخر متعلق بكمه فلا ^{يس}
اولى واذا اختلف المتبايعان في البيع فادعى احدهما
تمنا وادعى البايع اكثر منه او اعترف البايع بعد
من المبيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهما
البينة قضى له بها وان اقام كل واحد منهما البينة
كانت البينة المثبتة للزيادة ^{اولى} فان لم يكن لكل
واحد منهما بينة قيل للمشتري اما ان ترضى بالثمن
الذي ادعاه البايع والا فسخنا البيع وقيل للبايع اما
ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والا فسخنا
البيع فان لم يتراضيا استخلف الحاكم كل واحد ^{منهما}
على دعوى الاخر يستدعي يمين المشتري فان حلفا
فسخ القاضى بينهما وان نكل احدهما عن اليمين لزمه

دعوى خروا واختلفا في الاجل وفي شرط
الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف
بينهما والقول قول من ينكر الخيار والاجل مع ميمنه
وان هلك المبيع ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا ^{عند}
ابي حنيفة وابي يوسف رح وجعل القول قول
للمشتري وقال محمد رح يتخالفان ويفسخ البيع
على قيمة الهالك وان هلك احد العبد ^{ثم} اختلفا
في الثمن لم يتخالفا عند ابي حنيفة رح الا ان يرضى
البائع ان يترك حصة الهالك وقال ابو يوسف
رح يتخالفان ويفسخ البيع في الحى وقيمه
الهالك وهو قول محمد رح واذا اختلف الزوجان
في المهر والادعي الزوج انه تزوجها بالف وقالت المرأة ^{خشي}

بالفين

بالفين فايتهما اقام البينة قبلت بيئته فان اقام
البينة فالبينة بيئته المرأة فان لم يكن لهما بيئته
تخالفا عند ابي حنيفة ولم يفسخ النكاح ولكن
يحكم بمهر المثل فان كان مثلهما اعترف به الزوج
او اقل قضى بما قال الزوج وان كان مثلهما ادعت
المرأة او اكثر قضى بما ادعت المرأة ^و ان كان ^{المثل} مهر المثل
اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما ادعت المرأة
قضى لها بمهر المثل واذا اختلفا في الاجارة قبل
استيفاء المعقود عليه تخالفا وترادا وان اختلفا
بعد الاستيفاء لم يتخالفا وكان القول قول المستاجر
مع يمينه وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود ^{عليه}
تخالفا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي

قول المستأجر وان اختلف المولى والمكاتب في مال الكفا
لم ينج القاعند اي خيفته رح وقال ارح بخالفان يفسخ
الكتابة واذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما
يصلح للرجال فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة
وما يصلح لهما فهو للرجل وان مات احدهما واختلف
ورثته مع الاخر يصلح للرجال والنساء فهو لهما
منهما وقال ابو يوسف يدفع الى المرأة ما يجهر به
مثلها والباقي للرجل واذا باع الرجل جارية
فجاءت بولد فادعاه البائع وان جاءت بلاقل
من ستة اشهر من يوم البيع فهو ابن البائع وانه
ام ولد له ويفسخ البيع فيه ويرد الثمن وان ادعاه
المشتري مع دعوة البائع او بعده فدعوة البائع

اولى وان جاءت بركاكثر من ستة اشهر لم تقبل دعوة
البائع فيه الا ان يصدق المشتري وان مات الولد
فادعاه البائع وقد جاءت بلاقل من ستة اشهر
لم يثبت الاستيلاء في الام فان مات الام وادعاه
البائع وقد جاءت بلاقل من ستة اشهر يثبت النيب
منه في الولد واخذ البائع ويرد الثمن كله في قول
ابي خيفة وقال لا ير حصص الولد ولا ير حصصه
الام ومن ادعى نسب احد التوءمين يثبت نسبهما
منه **كتاب الشهادات** الشهادة فرض يلزم
الشهود اداؤها ولا يسعهم كتمانها اذا طلبهم
المدعي والشهادة في الحدود ويجوز فيها الشاهد
بين السر والاطهار والسر افضل الا انه يجب ان

يشهد بالمال في الشقة فيقول اخذ ولا يقول سرق
والشهادة على مراتب منها الشهادة في الزنا يعتبر فيها اربعة
من الرجال ولا تقبل فيها شهادة النساء ومنها الشهادة
ببقية الحدود والقصاص يقبل فيها شهادة رجلين
ولا تقبل فيها شهادة النساء وما سوى ذلك من
الحقوق تقبل فيها شهادة رجلين او رجل وامرأتين
سواء كان الحق مالا وغير مال مثل النكاح
والطلاق والوكالة والوصية وتقبل في الولادة
والبكارة وعيوب النساء في موضع لا يطالع عليه
الرجال شهادة امرأة واحدة ولا بد في ذلك كله
من العدالة ولفظة الشهادة فان لم يذكر
الشاهد لفظ الشهادة وقال علم او اتقن لم يقبل

شهادة وقال بوخيفة رح يقتصر الحاكم على ظاهر
عدالة المسلم الا في الحدود والقصاص فانه يسأل
عن الشهود وان طعن الخصم فيهم سأل عنهم
وقال لا بد ان يسأل عنهم في السر والعلانية وما
يحملة الشاهد على ضربين احدهما ما يثبت بنفسه مثل
البيع والاقرار والغصب والقتل وحكم الحاكم
فاذا سمع ذلك شاهد او رآه وسعه ان يشهده
وان لم يشهد عليه ويقول شهد انه باع ولا
يقول شهدني ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل
الشهادة على الشهادة فاذا سمع شاهد ايتشهد بشئ
لم يحز للسمع ان يشهد على شهادة الا ان يشهده
على شهادته وكذلك لو سمعه يشهد الشاهد على

شهادة لم يسع للسامع ان يشهد ولا يحل للشاهد
 اذا رأى خطه ان يشهد الا ان يذكر الشهادة الا على
 ولا الملوك ولا المحدود في قذف وان تاب ولا شهادة
 الوالد لولده وولد لولده ولا شهادة الولد لابويه
 واجداده ولا تقبل شهادته احد الزوجين للآخر
 ولا شهادة المولى لبعده ولا لحكايته ولا شهادة الشريك
 لشريكه فيما هو مشتركها وتقبل شهادة الرجل لاجنه
 وعمه ولا تقبل شهادة مخنث ولا نايحة ولا مغنية
 ولا مدمن الشرب على الله ولا من يلعب بالطيور ولا
 من يغيب للناس ولا من ياتي بابا من الكبار التي تتعلق
 بها الحذ ولا من يدخل الحمام بغير ازار او ياكل الرقا
 او يتامر بالنرد والشطرنج ولا من يفعل افعال المستخف

كالبول

كالبول على الطريق والاكل على الطريق ولا تقبل شهادة
 من يظهر سب السلف وتقبل شهادة اهل الاهواء
 الا لخطا بية وتقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على
 بعض وان اختلف مللهم ولا تقبل شهادة الجاني على
 الذمي وان كانت الحسنات اغلب من السيئات والرجل
 ممن تجتب الكبار قيلت شهادته وان اتم بمعصيته
 وتقبل شهادة الاقلف والخصي وولد الزنا وشهادة
 الخنثى جائرة واذا وافقت الشهادة الدعوي قبلت
 وان خالفها لم تقبل ويغير اتفاق الشاهدين في
 اللفظ والمعنى عنداني خيفه رح فان شهد احدها
 بالف والاخر بالعين لم تقبل الشهادة عنداني خيفه
 وعندهما تقبل على الف وان شهد احدها بالف والاخر

بالب وخمسائة والمدعى يدعى الفا وخمسائة قبلت
شهادتهما بالب واذا شهد بالب فقال احدهما قضا
منها خمسمائة قبلت شهادته بالب ولم يسمع قوله انه
قضاء الا ان يشهد معه اخر ويتبين للشاهد اذا علم
ذلك ان لا يشهد بالف حتى يقر المدعى انه قبض خمسمائة
واذا شهد شاهدان ان زيدا قتل يوم الخميس و
شهد اخر ان انه قتل يوم الثريا الكوفة واجتمعوا عند
الحاكم لم يقبل الشهادتين فان سبقت احدهما فقصي
ثم حضر الاخرى لم تقبل ولا يسمع القاضي الشهادة
على جرح ولا يحكم بذلك ولا يجوز للشاهد ان يشهد
بشيء لم يمانه الا النسب والموت والنكاح والدخول
وولاية القاضي فانه يسمعه ان يشهد بهذه الاشياء

اذ الخيرة

اذ الخيرة بها من ثقبير والشهادة على الشهادة جائزة
في كل حق لا يسقط بالشبهة ولا يقبل في الحدود والقصاص
ويجوز شهادة شاهدين على شهادة شاهدين ولا يقبل
شهادة واحد على شهادة واحد وصفة الاشهاد
ان يقول شاهد الاصل لشاهد الفرع اشهد على
شهادتي اني اشهد ان فلانا ابن فلان اقر عند
يكد او اشهدني على نفسه وان لم يقبل واشهدني
على نفسه جاز ويقول شاهد الفرع عند الاداء
اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته انه يشهد
ان فلانا اقر عند يكد ا فقال لي اشهد على شهادتي
بذلك ولا تقبل شهادة شهود الفرع الا ان يموت
شهود الاصل ويقبوا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا

او يرضوا مرضا لا يستطيعون معه حضور مجلس
الحاكم فان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز وان
سكوا عن تعديلهم جاز وينظر القاضي في حالهم
فان انكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة
شهود الفرع وقال ابو حنيفة رح شاهد الزور
يشهر في السوق ولا يعزر وقال يعزر ويحبس
باب الرجوع عن الشهادة اذا رجع الشهود عن
شهادتهم قيل الحكم بها سقطت وان حكم بشهادتهم
ثم رجعوا لم يفسخ الحكم ووجب عليهم ضمان ما اتفقوا
بشهادتهم ولا يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم واذا
شهد شاهدان بمال فحكم الحاكم به ثم رجعا ضمنا
للمال المشهود عليه وان رجع احدهما ضمن النصف

وان

وان شهد بمال ثلثة فرجع احدهم فلا ضمان
عليه وان رجع اخر ضمن الراجعان نصف المال
وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمن
ربع الحق وان رجعتا ضمنا نصف المال وان شهد
رجل وعشرة نسوة ورجع ثمان منهن فلا ضمان
عليهن فان رجعت اخرى كان على النسوة ربع الحق
فان رجع الرجل والنساء جميعا ففي الرجل سدس
الحق وعلى النسوة خمسة اسداس الحق عند ابو حنيفة
رح وقال على الرجل النصف وعلى النسوة النصف
وان شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار
مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذلك
ان شهدا على رجل بتزويج امرأة بمقدار مهر مثلها



فان شهد اياك من مهر المثل ثم رجعا ضمان الزيادة
وان شهد ابيك بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا لم يضمنوا
كان اقل من القيمة ضمنا للثقة وان شهدا
على رجل انه طلق امرأته قبل الدخول ثم رجعا ضمنا
نصف المهر وان كان بعد الدخول لم يضمنوا وان
شهد انه اعنف عبده ثم رجعا ضمنا قيمته وان
شهد ابقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمنا الدية
ولا يقتض منهما واذا رجع شهود الفرع ضموا وان
رجع شهود الاصل وقالوا لم نشهد شهود الفرع
على شهادتهما اتنا فلا ضمان عليهم وان قالوا شهد
ناهم وغلطنا ضموا وان قال شهود الفرع كذب
شهود الاصل وغلطوا في شهادتهم لم يلتفت الى

168
ذلك واذا شهد اربعة بالزنا وشاهدان بالاخصان
فرجع شهود الاخصان لم يضمنوا واذا رجع المزكون
عن التزكية ضموا واذا شهد شاهدان باليمين و
شاهدان بوجود الشرط ثم رجعا فلا ضمان على
شهود اليمين خاصة **كتاب ادب القاضي** لا نضع
ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة وتكون
القاضي من اهل الاجتهاد ولا بأس بالدخول في القضاء
لمن يثق بنفسه انه يورث فرضه ويكره الدخول
فيه لمن يخاف العجز عنه ولا يامن على نفسه الخيف
ولا ينبغي ان يطلب الولاية ولا يسألها ومن
قلد القضاء بسلم اليه ديوان القاضي الذي قبله
وينظر في حال المجوسين فمن اعترف بجور الرنه آياه

ومن انكر لم يقبل قول المعزول عليه الا بيينة فان لم
تقدم البيينة لم يجعل بتخليته حتى ينادي عليه وليست تظن
في امره وينظر في الودائع وارتفاع الوقوف فيعمل
على ما تقوم به البيينة او يعترف به من هو يده ولا يقبل
قول المعزول الا ان يعترف الذي هو في يده ان المعزول
سلمها اليه فيقبل قوله فيها ويجلس للحكم جلوسا
ظاهرا وفي المسجد اولى ولا يقبل هدية الا من ذي
رحم محرم او ممن جرت عادته قبل القضاء بمهادته
ولا يحضر دعوة الا ان تكون عامة ويشهد الجنازة
ويعود المريض ولا يضيف احدا للخصمين دون خصمه
واذا حضر استوي بينهما في الجلوس والاقبال ولا
يسار احدهما ولا يشير اليه ولا يلقنه حجة واذا

ثبت

ثبت الحق عنده وطلب صاحب الحق حبس غريمه
لم يجعل بحبسه وامره بدفع ما عليه فان امتنع حبسه
في كل دين لزمه بدلا عن ماله حصل في يده كمن المبيع
وبدلا القرض والتمره بعقد كالمهر والكفالة ولا
ولا يحبسه فيما سوي ذلك اذا قال في فقير الا ان
يثبت غريمه ان له مالا فيحبسه شهريين وثلاثة
ثم يسئل عنه فان لم يظهر له مال حل سبيله ولا يجوز
بينه وبين غريمه ويحبس الرجل في نطقه زوجته
ولا يحبس والدي في دين ولده الا اذا امتنع من الانفاق
عليه ويجوز قضاء المرأة في كل مرة شيئا الا في الحدود
والقصاص ويقبل كتاب القاضي الى القاضي في الحقوق
اذا شهد به شاهدان عنده فان شهدوا على خصم

حكم بالشهادة وكتب بحكمه وان شهدوا بغير حضر
الخصم لم يحكم بها وكتب بالشهادة ليحكم بها المكتوب
اليه ولا يقبل الكتاب الا بالشهادة رجلين او رجل
وامرأتين ويجب ان يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما
فيه ثم يختمه ويسلمه فاذا وصل الى القاضي المكتوب
اليه لم يقبله الا بحضور الخصم فاذا سلمه الشهود
اليه نظر الى ختمه فاذا شهدوا ان كتاب فلان القاضي
سلمه اليه في مجلس حكمه وقرأه علينا وختمه
فتمت القاضي وقرأه على الخصم والزمه ما فيه ولا يقبل
كتاب القاضي في الحدود والقصاص وليس للقاضي
ان يستخلف على القضاء الا ان يفوض ذلك اليه واذا
رفع الى القاضي حكم قاض مضاه الا ان يخالف الكتاب

او السنة

١٤٩
او الاجماع او يكون قولاً لا دليل عليه ولا يقضي القاضي
على غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه واذا حكم ^{حلان}
رجلا ليحكم بينهما ورضيا بحكمه جاز اذا كان ^{بصفته}
الحاكم ولا يجوز تخيم الكافر والعبد والذمي والمحدود
في قذف والفاسق والصبي ولكل واحد من المحكمين
ان يرجع مالم يحكم عليهما فاذا حكم لرفعهما واذا
رفع حكمه الى القاضي امضاه ان وافق مذهبهم وان
خالفه ابطله ولا يجوز التخيم في الحدود والقصاص
وان حكما في خطأ فقضى الحاكم بالدين ^{قلته} على العاقل
لم ينفذ حكمه ويجوز له ان يسمع البيعة ويقضي بالنكول
وحكم الحاكم لابويه وولده وزوجته باطل والله
اعلم **كتاب القسمة** ينبغي للامام ان ينصب

قاسم برزقه من بيت المال ليقسم بين الناس بغير اجرة
فان لم يفعل نصب قاسما يقسم بالاجرة ويجب ان يكون عدلا
مأمونا عالما بالقسمة ولا يجبر القاضي الناس على قاسم
واحد ولا يترك القسام يشتركون واجرة القسمة على
عدد رؤس الورثة عند خيفة رح وقال على قدر
الانصاء واذا حضر الشركاء عند القاضي وفي ايديهم
دار او ضيعة ادعوا انهم ورثوها من فلان لم يقسمها
عند خيفة رح حتى يقيموا البيعة على موته وعدد ورثته
وقال يقسمها باعترافهم ويذكر في كتاب القسمة انه
قسمها بقولهم وان كان المال مشترك ما سوى العقار
فادعوا انه ميراث قسمه في قولهم وان ادعوا في العقار
انهم اشتروه قسمه بينهم وان ادعوا الملك لم يذكروا

بها

108
كيف انتقل قسمه بينهم وان كان كل واحد من الشركاء
يتنفع بنصيبه قسمه بطلب احدهم وان كان احدهم
يتنفع به والاخر سينضر لقلته نصيبه فان طلب صاحب
الكثير القسمة قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم وان
كل واحد منهم ليستضر له يقسمها الا بتراضيه
ويقسم العروضا اذا كانت من نصف واحد ولا يقسم
الحدسين بعضها في بعض وقال ابو حنيفة لا يقسم
الرقيق ولا الجوارق ولا وت وقال لا يقسم الرقيق ولا
يقسم حنما ولا ببر ولا رحي الا ان يتراضي الشركاء
واذا حضر وارثان واقام البيعة على الوفاة عند
الورثة والدار في ايديهم ومعهم وارث غائب
قسمها القاضي بطلب الحاضرين وينصب للغائب

وكيلاً يقبض نصيبه وان كانوا مشيرين لم يقسم مع
 غيبة احدهم وان كان العقار في يد الوارث الغائب
 لم يقسم وان حضر وارث واحد لم يقسم واذا كانت
 دور مشتركة في مضر واحد قسم كل دار على حدة
 في قول ابي حنيفة رح وقال ان كان الارض لهم قسمة
 بعضها في بعض قسمها وان كانت داراً وضعة او داراً
 وحائوت قسم كل واحد على حدة وينبغي للقاسم ان
 يصور ما يقسمه ويعدله ويذرعه ويقوم البناء
 ويفرز كل نصيب عن الباقي بطريقه وشبهه حتى لا
 يكون لنصيب بعضهم نصيب الاخر تعلق ثم يكتب
 اسمهم ويجعلها فرعة ويلقب نصيباً بالاول
 والذي يليه بالثاني والثالث على هذا اتم بخرج القرعة

فمن خرج اسمه اولاً فله السهم الاول ومن خرج
 ثانياً فله السهم الثاني ولا يدخل في القسمة الدار
 والدنا بئر الا بئر اضيق فان قسم بينهم ولا أحد
 مسيل في ملك الاخر او طريق لم يشترط في القسمة
 فان امكن صرف الطريق والمسيل عنه فليس له ان
 يستطرق ويسيل فنصيب الاخر وان لم يكن
 فسبح القسمة ثانياً واذا كان سفلاً لعلوه وعلو
 لا سفلاً له او سفلاً له وعلوه قوم كل واحد على حدة
 وقسم بالقيمة ولا يعتبر بغير ذلك واذا اختلفا
 المتقاسمون فشهد القاسمان قبلت شهادتهما
 فان ادعى احدهما الغلط وزعم ان من نصيبه شيء
 في يد صاحبه وقد اشهد على نفسه بالاستيفاء

لم يصدق على ذلك الا ببيته وان قال استوفيت
حقى ثم قال اخذت مني بعضه فالقول قول خصمه
مع يمينه وان قال صابني الى موضع كذا ولم يسلمه
الي ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذب شريكه
تخالفا وفسخت القسمة واذا استحق بعض نصيب
احدهما بعينه لم تقسخ القسمة عند ابي حنيفة رحم
ويرجع بحصة ذلك من نصيب شريكه وقال ابو
يوسف تقسخ القسمة **كتاب الاكره** يثبت حكمه
اذا حصل من يقدر على ايقاع ما توعد به ساطعا
كان اولضا واذا اكره الزجل على بيع ماله او على
شراء سلعة او على ان يقر لرجل بالف او بواجر
داره واكره على ذلك بالقتل او بالضرب الشديد

او بالحبس فباع او اشترى فهو بالخيار ان شاء
امضى البيع وان شاء فسخه ورجع بالمبيع
فان كان قبض الثمن طوعا فقد اجاز البيع وان قبض
مكرها فليس باجازه وعليه رده ان كان قائما
في يده وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره
ضمن قيمته ولكره ان يضمن المكره ان شاء ومن
اكره على ان يأكل الميتة او يشرب الخمر واكره على
ذلك بحبس او ضربا وقد لم يحل له الا ان يكن
بما يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه
واذا خاف ذلك وسعه ان يقدم على ما اكره عليه
ولا يسعه ان يصبر على ما توعد به فان صبر حتى
او قعوا به ولم يأكل فهو اثم وان اكره على الكفر بالله

او على سب النبي لم يقيد او حبس او ضرب لم يكن
ذلك اكراها حتى يكن بامر يخاف منه على نفسه او على
عضو منه فاذا خاف ذلك وسعه ان يظهر ما امره
به ويؤذي فاذا اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان
فلا اثم عليه وان صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان
مأجورا وان اكراه على اتلاف مال مسلم بامر يخاف منه
على نفسه او على عضو من اعضائه وسعه ان يفعل
ذلك ولصاحب المال ان يضمن المكره ومن اكراه بقتل
على قتل غيره لم يسعه ان يقدم عليه ويصبر حتى
يقتل فان قتله كان اثما والقصاص على الذي اكراه ان
كان القتل عمدا وان اكراه على طلاق امرأته واعتق
عبده ففعل وقع ما اكراه عليه ويرجع على الذي اكراهه

بقيمة العبد ونصف مهر المرأة ان كان قبل الدخول
وان اكراه على الزنا وجب عليه الحد عند أبي حنيفة
رحم الا ان يكراهه السلطان وقال لا يلزمه
الحد واذا اكراه على الردة لمرتين امرأته منه **كتاب**
التيسير للجهاد فرض على الكفاية اذا قام به فريق
من الناس سقط عن الباقي وان لم يقم به واحد
اتم جميع الناس بتركه وقال الكفار واجب
وان لم يبدؤنا ولا يجب الجهاد على صبي ولا عبد
ولا امرأة ولا مقعد ولا اقطع فان هجم العدو على
بلد وجب على جميع المسلمين الدفع تخرج المرأة بغير
اذن زوجها والعبد بغير اذن سيده واذا دخل
المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة او حصنا

دعوهم الى الاسلام فان اجابوهم كفوا عن قتالهم
وان امتنعوا دعوهم الى اداء الجزية فان بذلوها
فلهم ما للمسلمين وعليهم ما علينا ولا يجوز
ان يقاتل من لم تبلغه دعوت الاسلام الا بعد
ان يدعوه ويستحب ان يدعوا من بلغته الدعوة
ولا يجب ذلك وان ابوا الاستغاثوا بالله عليهم
وحاربوهم ونصبوا عليهم المجانيق وحرقوهم
وارسلوا عليهم الماء وقطعوا اشجارهم وافسدوا
زرعهم ولا بأس برميهم وان كان فيهم
مسلم اسير او تاجر وان تترسوا بصبيان المسلمين
او بالاسارى لم يكفوا عن رميهم ويقصدون
الكفار بالرمي ولا بأس باخراج النساء والمصاحف

مع المسلمين اذا كانت عسكرا عظيما يؤمن عليه
ويكره اخراج ذلك في سيرة لا يؤمن عليها ولا تقتل
المراة الا باذن زوجها ولا العبد الا باذن
سيده الا ان يهجم العدو وينبغي للمسلمين
ان لا يغدروا ولا يغفلوا ولا يمتثلوا ولا يقتلوا
المراة ولا شيخا فانيا ولا صبيا ولا اعمى ولا مقعدا
الا ان يكون احدهم قلاء ممن له رأى في الحرب
او تكون المراة ملكة ولا يقتلوا مجنوننا وان رأى
الامام ان يصلح اهل الحربا وفريقا منهم
وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به فان
صالحهم مدة ثم رآي ان نقض الصلح انفع

بئذ اليهم وقاتلهم فان بدوا بخيانتهم قاتلهم ولم ينبد
اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم واذا خرج عبيدهم
الى عسكر المسلمين فهم احرار ولا باس بان يعلف
العسكر في دار الحرب ويأكلوا ما وجدوه
من الطعام ويستعملوا الخطب ويذهنوا با
لذهن ويقا تلوا بما يجدونه من السلاح كل
ذلك بغير قسمة ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك شيئا
ولا يتمولونه ومن اسلم منهم احرز باسلام نفسه
واولاده الصغار وكل ما له في يده او ودعة
في يده مسلم او ذمتي وان ظهرنا على الدار فعقاره
فيء واولاده الكبار فيء ولا ينبغي ان يباع السلاح
من اهل الحرب ولا يجهز اليهم ولا يفادون بها

الاسارى

بالاسارى عند ابي حنيفة رح وقال لا يفادون
بهم اسارى المسلمين ولا يجوز المن عليهم واذا
فتح الامام بلدة عنوة فهو بالخيار ان شاء
قسما بين الغانمين وان شاء اقر اهلها عليها
ووضع الخراج عليهم وهو الاسارى بالخيار
ان شاء قتلهم وان شاء استرقهم وان شاء
تركهم احرار اذمة للمسلمين ولا يجوز ان يردهم
الى دار الحرب واذا ارادوا ان يرجعوا ومعهم مواش
فلم يقدروا على نقلها الى دار الاسلام ذبحوها
ولا يعقرونها ولا يتركوها ولا يقسم غنمة في دار
الحرب حتى يخرجوها الى دار الاسلام والردة
والعسكر سواء واذا الحقهم المدد في دار الحرب

بيع الغنائم قبل القسمة ومن مات من الغانمين في دار
الحرب فلا حق له في الغنيمة ومن مات منهم بعد خروجه
الى دار الاسلام فنصيبه لو شرته ولا بأس بان
ينقل الامام في حال القتال ويحرض بالنفل على
القتال فيقول من قتل قتيلًا فله سلبه او يقول للشرية
قد جعلت لكم الربع بعد الخمس ولا ينقل بعد احراز الغنيمة
الا من الخمس واذا لم يجعل السلب ما على المقتول من
ثيابه وسلاحه ومركبه واذا خرج المسلمون من
دار الحرب لم يخرجهم ان يعلفوا من الغنيمة ولا يأكلوا
منها ومن فضل معه علفا وطعام رده الى الغنيمة
ويقسم الامام الغنيمة فيخرج خمسها ويقسم الاربعة
الاخماس بين الغانمين للفارس سهران وللراجل سهم

للقاتل فهو من جملة الغنيمة والقاتل والغير
فيه سواء والسلب مح

في قول ابي حنيفة وقال للفارس ثلاثة اسهم
وللراجل سهم واحد ولا يسهم الا لفارس
واحد والبراذين والعناق سواء ولا يسهم لراحلة
ولا لبغل ومن دخل دار الحرب فارسا فتفق
فرسه استحق بسهم فارس وان دخل راخلا
فاشتري فرسا استحق بسهم راجل ولا يسهم
لملوك ولا امراء ولا ذنبي ولا صبي ولكن يرضخ لهم
على حسب سيرة الامام واما الخمس فيقسم على ثلثة اسهم
سهم لليتامي وسهم للمساكين وسهم لبناء البيت
وتدخل فقراء ذوى القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع
الى اغنيائهم شيئا واما ما ذكر الله تعالى في الخمس
فانما هو لافتتاح الكلام بتركها باسمه وسهم النبي

سقط بموتكم كما سقط الصفي وسهم ذوي القربى كانوا
يستحقونه في زمن النبي ثم بالنصرة وبعده بالفقر
وإذا دخل الواحد والاثنان إلى دار الحرب مغتربين
بغير إذن الأمام وأخذوا شيئاً لم يجز أن يدخل جماعة
لها منعة فأخذوا شيئاً خسر وإن لم يأذن لهم
الأمام وإذا دخل المسلم إلى دار الحرب تاجراً فلا يجز له
أن يتقرض شيئاً من أموالهم ولا دمايتهم فإن عذر
بهم وأخذ شيئاً وخرج به ملكه ملكاً محظوراً
ويؤمر أن يتصدق به وإذا دخل الجرجي إلى ناسنة
لم يمكن أن يقيم في دار ناسنة ويقول له الأمام إن اقت
تمام السنة وضعت عليك الجزية فإن أقام أخذت
الجزية منه وصار ذمياً ولم يمكن أن يرجع إلى دار الحرب

وإن

وإن عاد إلى دار الحرب وترك وديعة عند مسلم أو ذمي
أو ديناً في ذمتهم فقد صار دمه مباحاً بالعود وما في
دار الإسلام من ماله على خطر فإن أسروا قتل سقط
ديونه وصارت الوديعة فساداً وما أوقف عليه المسلمون
من أموال أهل الحرب بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين
كما يصرف الخراج وأرض العرب كلها أرض عشر وهي ما
بين العذيب إلى أقصى حجر باليمن بمهرة إلى حد الشام
والستوار أرض خراج وهي ما بين العذيب إلى عقبة
حلوان ومن العتق إلى عبادان وأرض الستوار مملوكة
لأهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها وكل أرض أسلم
أهلها عليها أوفحت غنوة وقسمت بين الغانمين فهي
أرض عشر وكل أرض فحت غنوة فأقر أهلها عليها

فهي ارض خراج ومن احيا ارضا مواتا فهي عندني يوسف
ره مقبرة بجبورها فان كانت من جيز ارض الخراج فهي
خراجية وان كانت من جيز ارض العشر فهي عشرية
والبصرة عنده عشرية يا جماع الصحابة رضي الله عنهم
وقال محمد رحم ان احياها يثير حفرة او عين استخراجها
او ماء بجلة او الفرات او انهار العظام التي لا يملكها
احد فهي عشرية وان احياها بماء الانهار التي احقرها
الا عجم مثل نهر الملك ونهر زجر فهي خراجية والحي
الذي وضعه عمر رضي الله عنه على السواد من كل جرب
يبلغه الماء قفيزا شتي وهو الصاع ودرهم
من الرطبة خمسة دراهم ومن جرب الكرم
المتصل والتخل المتصل عشرة دراهم وما سوى

ذلك

ذلك من الاضفاف بوضع عليها بحسب الطاقة فان لم
تطوقها وضع عليها نقصهم الامم وان غلب على ارض
الخراج الماء او انقطع عنها او اصطلم الزرع افا
فلا خراج عليهم وان عطلها صاحبها فعليه الخرج
ومن اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله
ويجوز ان يشتري المسلم ارض الخراج من الذمي ويؤخذ
منه الخراج ولا عشر في الخارج من ارض الخراج والجزيرة
ضريان جزية توضع بالتراضي والصلح فتقد زجب
ما يقع عليه الاتفاق وجزيرة بينداء الامم وضمة اذا
غلب الامم على الكفار وافرهم على املاكهم فيضع
على الغني الظاهر الغني في كل سنة ثمانية واربعين
درهما ياخذ منه في كل شهر اربعة دراهم وعلى

المتوسط الحال في كل سنة اربعة وعشرين درهما في كل
شهر درهمين وعلى الفقير المعتل في كل سنة اثني
عشر درهما في كل شهر درهما وتوضع الجزية على اهل الكتاب
والمجوس وعبد الاوثان من العجم ولا توضع على عبدة
الاوثان من العرب ولا على المرتدين ولا جزية على امرأة
ولا جني ولا زمن ولا عبي ولا فقير غير معتل ولا على الرهبان
الذين لا يخاطبون الناس ومن اسلم وعليه جزية
سقطت عنه وان اجتمع حوله ان تداخلت الجزيتان
ولا يجوز احداث بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام
واذا تهدمت الكنائس والبيع القديمة اعادوها
ويؤخذ اهل الذمة بالتميز عن المسلمين في زياتهم
ومراكبهم وسروجهم وقلائدهم ولا يركبون

الخيول ولا يعملون بالسلاح ومن امتنع من الجزية او قتل
مسلم او سب النبي عم او زني بمسيلة لم ينتقض عهده
ولا ينتقض العهد الا بان يلحقوا بدار الحرب او يقبلوا
على موضع فحاربونا واذا ارتد المسلم عن الاسلام
عرض عليه الاسلام فان كانت له شبهة كشفت له
ومحبس ثلثة ايام فان اسلم والا قتل فان قله رجل قبل
عرض الاسلام عليه كره له ذلك ولا شيء على القاتل
واما المرأة اذا ارتدت فلا تقتل ولكن تحبس حتى
تسلم ويحول ملك المرتد عن امواله برذرة والا مراعا
فان اسلم عادت على اهلها حالها وان مات او قتل على
رذرة انتقل ما اكتسبه في حال اسلامه الى ورثته من
المسلمين وكان ما اكتسبه في حال رذرة فنيا وان لحق

بدار الحرب مرتدًا وحكم الحاكم بلحاظه عتق مذبذبه
وامتهات اولاده وحلت الديون التي عليه ونقل ما
اكتسبه في حال سلامه الى ورثته المسلمين وتفض
الديون التي لزمته في حال اسلامه عما اكتسبه في حال
الاسلام وما لزمه من الديون في حال رده عما
اكتسبه في حال رده وما يباعه او اشتراه او تصرف فيه
من امواله في حال رده فهو موقوف فان اسلم صحت
عقوده وان مات او قتل او لحق بدار الحرب بطلت
وان عاد المرتد بعد الحكم بلحاظه الى دار الاسلام
مسلمًا فما وجد في يد ورثته من ماله بعينه اخذه
والمرتدة اذا تصرفت في مالها في حال ردها جاز تصرفها
ونصارى بنى تغلب يؤخذ من اموالهم ضعف ما يؤخذ

٢٩١
من المسلمين من الزكوة ويؤخذ من نسايتهم ولا يؤخذ
من نسايتهم وما جباه الامم من الخراج ومن اموال
بنى تغلب وما اهداه اهل الحرب الى الامم والجزية تصرف
في مصالح المسلمين فيستد منها الثغور وتبنى القنطر
والجسور وتعطى قضاة المسلمين وعمالهم وعلمائهم
منها ما يكرهون ويدفع منها الرزاق المقاتلة وذرائعهم
واذا تغلب قوم من المسلمين على بلد وخرجوا عن طاعة
الامم دعاهم الى العود الى الجماعة وكشف عن شبهتهم
ولا يبدؤهم بقتال حتى يبدؤوه فان بدؤوا قاتلهم حتى يفرق
جمعهم فان كانت لهم فئة اجهز على جميعهم واتبع
موليهم وان لم يكن لهم فئة لم يجز على جميعهم واتبع
موليهم ولا ينسب لهم ذرية ولا ينغم مالهم ولا يأس

ان يقاتلوا بسلاحهم ان احتاج المسلمون اليه ويحبس
الامم اموالهم ولا يزدها عليهم ولا يقسمها حتى يتوبوا فترها
عليهم وما جباه اهل البغي من البلاد التي غلبوا عليها
من الخراج والعشر لم يلقه الامم منهم ثانياً فان كانوا
صرفوه في حقه اخري من اخذ منه وان لم يكونوا صرفوه
في حقه افي اهلها فيما بينهم وبين الله تعالى ان يعيدوا
ذلك **كتاب المحظر والاباحة** لا يحل للرجال لبس الحرير
ويحل للنساء ولا لباس يتوسده عند الخيفة رحم وقال
رحم بكرة توسده ولا لباس يلبس الذباج في الحرب عندها
وبكره عند الخيفة رحم ولا لباس يلبس للحم اذا كان
سداه ابريسما ولحمه قطنا او خزا ولا يجوز للرجال
التخلي بالذهب والفضة الا الخاتم من الفضة والمنطقة

وحلية السيف من الفضة ويجوز للنساء التخلي بالذهب
والفضة ويكره ان يلبس الصبي الذهب والحرير ولا يجوز
الاكل والشرب والادهاان والتطيب في اية الذهب
والفضة للرجال والنساء ولا لباس يستعمل اية
الزجاج والبلور والعقيق ويجوز الشرب في الاثناء المفضض
عند الخيفة رحم والركوب على الشرج المفضض والمجكوب
على السير المفضض ويكره التعشير في المصحف والنقطة
ولا لباس تحلية المصحف وتقش المسجد وزخرفته بماء
الذهب ويكره استخدام الخصيان ولا لباس بخصاء
البرهائم وانزاع الحير على الخيل ويجوز ان يقبل في الهدية
والادان قول الصبي والعبد ويقبل في المعاملات قول
الفاسق ولا يقبل في اخبار الديانات الا قول العدل

ولا يجوز ان ينظر الرجل من الاجنبية لوجهها وكيفية
فان كان لابا من من الشهوة لا ينظر الى وجهها الا الحاجة
ويجوز للقاضي اذا اراد ان يحكم عليها وللشاهد اذا اراد
الشهادة عليها النظر الى وجهها وان خاف ان يشترى
ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع المرض منها وينظر الرجل
من الرجل المجمع بدنه الا العورة ويجوز للمرأة ان تنظر
من الرجل الى ما ينظر الرجل اليه منه وتنظر المرأة من المرأة
الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل وينظر الرجل
من امته التي تحل له وزوجه الى فرجها وينظر الرجل
من ذوات محارمه الى الوجه والرأس والصدر والفتن
والعضدين ولا ينظر الى بطنها وظهورها ولا لباسها
بمس ما جاز له ان ينظر اليه وينظر الرجل من مملوكة

الغير الى ما يجوز ان ينظر الرجل اليه من ذوات محارمه
ولا لباس ان يمس ذلك اذا اراد البشري وان خاف ان
يشترى والخص في النظر الى الاجنبية كالفعل ولا يجوز للملك
ان ينظر من سيدته الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه
منها ويعزل عن امته بغير اذنها ولا يعزل عن زوجته الا
باذنها ويكره الاحتكار في قوات الادميين واليهائم
اذا كان ذلك في بلد يضر الاحتكار باهله ومن احتكر
غلة ضيعته او ما جليه من بلد اخر فليس محتمر ولا ينبغي
للسلطان ان يستعير على الناس ويكره بيع السلاح في ايام
الفتنة ولا لباس بيع العنبر ممن يعلم منه انه يتخذ خمر
كتاب الوصايا الوصية غير واجبة وهي مستحبة ولا
يجوز الوصية لو ارث الا ان يجزها الورثة ولا يجوز بما

زاد على الثلث ولا للقاتل ويجوز ان يوصي المسلم للكافر
والكافر للمسلم وقبول الوصية بعد الموت فان قبلها
الموصي له في حال الحياة او ردها فذلك باطل ويستحب
ان يوصي الانسان بدون الثلث واذا اوصى الى رجل فقبل
في وجه الموصي وردها في غير وجهه فليس يرد وان
ردها في وجهه فهو رد والموصي بملك بالقبول الا في مثله
واحدة وهي ان يموت الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول
فيدخل الموصي بملك ورثته ومن اوصى الى عبدا وكافرا
او فاسقا اخرجهم القاضى من الوصاية ونصب غيرهم
ومن اوصى الى عبد نفسه وفي الورثة كبار لم تصح الوصية
ومن اوصى الى من يعجز عن القيام بالوصية ضم اليه
القاضى غيره ومن اوصى الى اثنين لم يجز لاحدهما ان

ينصرف دون صلاحه عند الخيفة ومحمد رحم الله
في شراء كفن الميت وتجهيزه وطعام الضغائر وكوتهم
وردد ربيعة بعينها وقضاء الدين وتنفيذ وصية
بعينها وعتق عبد بعينه والتصوم في حقوق
الميت ومن اوصى لرجل ثلث ماله ولا خرب ثلث
ماله فالثلث بينهما نصفان وان اوصى لاحدهما
بالثلث والاخر بالسدس فالثلث بينهما اثلاثا
وان اوصى لاحدهما بجميع ماله والاخر بثلث ماله قلم
يجز الورثة فالثلث بينهما على اربعة اسهم عند
يوسف ومحمد رحم وقال ابو خيفة رحم الثلث بينهما
نصفان ولا يضرب ابو خيفة للموصي له بما زاد على
الثلث الا في الحجبات والسماينة والدرهم المرسل

ومن اوصى وعليه دين يحيط بماله لم تجز الوصية
الا ان يتر الغرماء من الدين ومن اوصى بنصيب
ابنه فالوصية باطلة وان اوصى بمثل نصيب ابنه
جازت فان كان له ايتان فلموصى له الثلث ومن
اعتق عبدا في مرضه او باع وحايبا او وهب قدك
كله وصية يعبر من الثلث ويضرب برمع اصحاب
الوصايا فان حايبا تم اعتق فالمحابة اولى عنداني
خيفة رحم وان اعتق ثم حايبا فهما سواء وقال القوق
اولى في المسئتين ومن اوصى بسهم من ماله فله اخس
سهام الورثة الا ان ينقص من السدس فيتم له السدس
ومن اوصى بخبر من ماله قيل للورثة اعطوه ما شئتم
ومن اوصى بوصايا من حقوق الله قدمت الفرائض

منها قدمها الموصى واخرها مثل الحج والزكاة والكفارات
وما ليس بواجب قدم منه ما قدمه الموصى ومن اوصى
بحنة الاسلام اجحوا عنه رجلا من بلدة بحج راكبا
فان لم يبلغ الوصية النفقة اجحوا عنه من حيث تبلغ
ومن خرج بلدة حاجا فأت في الطريق فاوصى بحج
عنه حج عنه من بلدة عنداني خيفة رحم ولا يضر وصية
الصبي والمكاتب وان ترك وفاء ويجوز للموصى الرجوع
عن الوصية فاذا صرح بالرجوع او قال او فعل ما يدل
على الرجوع كان رجوعا ومن حدد الوصية لم يكن رجوعا
وهو قول محمد رحم ومن اوصى لجيرانه فهم الملائمون
عنداني خيفة رحم ومن اوصى لاصهاره فالوصية لكل ذي
رحم محرم من امراته ومن اوصى لاختانه فالختن زوج

كل ذات رحم محرم منه ومن اوصى لا قربة له فالوصية
للاقرب فالقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل
فيهم الوالدان والولد ويكون للامنتين فصاعداً فان
اوصى بذلك وله عمان وخالان فالوصية لعينه عند
الحقيقة رحم وان كان له عم وخالان فالعم النصف
والخالان النصف وقال ارحم الوصية لكل من
ينسب الي اقصى اب له في الاسلام والقيس و
البعيد فيه سواء ومن اوصى لرجل بثلاث دراهم
او ثلث غنمه فهلك مثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج
من ثلث ما بقي من ماله فله جميع ما بقي وان اوصى
له بثلاث سنيابة فهلك ثلثاها وبقي ثلثاها وهو
يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق الا ثلث

ما بقي من الثياب والفرق ومن اوصى لرجل
بالف درهم وله مال عين ودين فان خرج الالف
من ثلث العين دفعت الى الموصي له وان لم يخرج
دفع اليه ثلث العين وكل ما خرج شيء من الذين اخذ
ثلثه حتى يستوفي الالف ويجوز الوصية للحمل
وبالحمل اذا وضع لا قل من ستة اشهر من يوم الوصية
ومن اوصى لرجل بجارية الاحملها صحت الوصية
والاستثناء ومن اوصى لرجل بجارية فولدت بعد
سوت الموصى ولدا قبل ان يقبل الموصي له ثم قبلوها
يخرجان من الثلث فهما للموصي له وان لم يخرجها
من الثلث ضرب بالثلث فاخذ ما يخصه من جميعها
عند ابى يوسف ومحمد رحم وقال ابو حنيفة رحم يأخذ

ذلك من الام فان فضل شيء اخذه من الولد ويجوز
الوصية بخدمة عبده وسكنى داره سنين معلومة
ويجوز ذلك ابد اقل خرجت رقبة العبد من الثلث
سلم اليه لخدمته وان كان لا مال له غيره خدم العبد
للوارثة يومين والموصى له يوما فان مات الموصى له
عاد الى الورثة واذا مات الموصى له في حياة الموصى
بطلت الوصية واذا اوصى لولد فلان فالوصية بينهم
الذكر والانثى فيها سواء وان اوصى لورثة فلان
فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن اوصى
لزید وعمر وثلاث ماله فاذا عمر وميت فالثلث كله
لزید وان قال ثلث مالى بين زید وعمر وزید ميت
كان لعمر ونصف الثلث ومن اوصى لرجل ثلث ماله

ولا مال له ثم اكتسب مالا استحق الموصى له ثلث ما يملكه
عند الموت **كتاب الفرائض** الجمع على توريثهم من
الذكور عشرة الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد
ابو الاب وان علا والاخ وابن الاخ والعم وابن العم
والزوج ومولى النعمة ومن الاناث سبع البنت وبنت
الابن والام والجددة والاخت والزوجة ومكرلة النعمة
ولا يرث اربعة المملوك والقاتل عمدا كان او خطأ
من المقتول والمرثى واهل ملتين شتى والفروض المحدودة
في كتاب الله عز وجل ستة النصف والربع والثلث و
الثلثان والثلث والسادس فالنصف فرض خمسة
البنت وبنت الابن اذا لم يكن بنت الصلب والاخت
لا ب وام والاخت لا ب اذا لم يكن اخ لا ب وام

والزوج اذا لم يكن لليت ولد ولا ولد ابن والربع فرض
 الزوج مع الولد وولد الابن والزوجة والنزوحات اذا
 لم يكن لليت ولد ولا ولد ابن والثلث فرض الزوجات مع
 الولد وولد الابن والثلثان فرض كل اثنتين فصاعدا
 ممن فرضه النصف الا الزوج والثلث للام اذا
 لم يكن لليت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان من الاخوة
 والاخوات فصاعدا ويفرض لها في مسئلتين ثلث
 ما بقي بعد فرض الزوج والزوجة وهما زوج
 وابوان او زوجة وابوان وهو لكل اثنتين فصاعدا
 من ولد الام ذكورهم واناثهم فيه سواء والستة
 فرض سبعة لكل واحد من الابوين مع الولد
 وولد الابن وهو للام مع الاخوة والاخوات وهو

للجدات

للجدات والجد مع الولد وولد الابن ولبنات الابن
 مع بنت الصلب وللأخوات لأب مع الاخت لأب
 وامة وللواحد من ولد الام وتسقط الجدات بالام
 والجد ^{والامة} والاخوات بالاب ويسقط ولد الام باربعة
 بالولد وولد الابن والاب والجد واذا استكمل
 البنات الثلثين سقطت بنات الابن الا ان يكون
 معهن او بازائهن او اسفل منهن ابن ابن فيعصبهن
 واذا استكمل الاخوات لأب وامة الثلثين سقط
 الاخوات لأب الا ان يكون معهن اخ لهن فيعصبهن
 واقرّب العصبات البنون وبنوهم ثم الاب ثم الجد
 ثم بنو الاب وهم الاخوة ثم بنو الجد وهم الاعمام
 ثم بنو اب الجد واذا استوى بنو اب في درجة

والا بنات بالاب

فاؤلاهم من كان من أب وامر والاين وابن الاين والا
 خوة يقاسمون اخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن
 عداهم من المصبات ينفرد بالميراث ذكورهم دون
 اناتهم واذا لم يكن عصبة من النسب فالمصبة
 مولى المقتول اقرب عصباء المولى وتحجب الام من
 الثلث الى السدس بالانثيين فصاعدا من الاخوة
 والاحوات والفاضل عن فرض البنات لبني الابن
 واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين والفاضل عن
 فرض الاخنتين من الاب والام للاخوة والاحوات
 من الاب للذكر مثل حظ الانثيين واذا ترك
 بنتا وبنات ابن وبني ابن فلينت النصف والباقي
 لبني الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين وكذلك

الفاضل من فرض الاخت اب وامر لبني الاب وبنات الاب
 للذكر مثل حظ الانثيين ومن ترك ابني عم احدها
 اخ لامة فلا يخ السدس وما بقي بينهما والمشاركة ان ترك
 المرأة زوجها واما او جدة واخوة من امر واحا من اب
 وامر فللزوجة النصف والامة السدس ولولد الام
 الثلث ولا شيء للاخوة للاب والامة والفاضل عن فرض
 ذوي السهام اذا لم يكن عصبة مردود عليهم بقدر
 سهامهم الا على الزوج والزوجة ولا يرث القاتل
 من المقتول والكفر كله ملة واحدة يتوارث بها اهله
 ولا يرث المسلم الكافر ومال المرتد لو رثته من المسلمين
 وما اكتسبه في حال ردته يكون فيئا واذا غرق جماعة
 او سقط عليهم حائط فلم يعلم من مات منهم او لا

١٩٩
 فان كان له اب وامر والاين وابن الاين والا
 خوة يقاسمون اخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن
 عداهم من المصبات ينفرد بالميراث ذكورهم دون
 اناتهم واذا لم يكن عصبة من النسب فالمصبة
 مولى المقتول اقرب عصباء المولى وتحجب الام من
 الثلث الى السدس بالانثيين فصاعدا من الاخوة
 والاحوات والفاضل عن فرض البنات لبني الابن
 واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين والفاضل عن
 فرض الاخنتين من الاب والام للاخوة والاحوات
 من الاب للذكر مثل حظ الانثيين واذا ترك
 بنتا وبنات ابن وبني ابن فلينت النصف والباقي
 لبني الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين وكذلك

باب حساب الفرائض اذا كان في الفريضة نصف

اي في المسئلة

ونصف ونصف وما بقي فاصلها من الاثنين وان كان كزوج واخت

فيها ثلث وما بقي او ثلثان فاصلها من ثلاثة وان كزوج وعصبة

كان فيها ربع وما بقي او ربع ونصف فاصلها من اربعة كزوج وبنت

وان كان فيها ثمن وما بقي او ثمن ونصف فاصلها كزوج وبنت

من ثمانية وان كان فيها نصف وثلث او نصف كزوج وبنت

وسدس فاصلها من ستة ونقول الى سبعة و كزوج وبنت

ثمانية وتسعة وعشرة واذا كان مع الربع سدس كزوج وبنت

او ثلثان او ثلث فاصلها من اثني عشر ونقول كزوج وبنت

الى ثلثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر واذا كزوج وبنت

كان مع الثمن ثلثان او سدس فاصلها من اربعة كزوج وبنت

وعشرين ونقول الى سبعة وعشرين فاذا انقسمت كزوج وبنت

المسئلة

والمسئلة في الفريضة

المسئلة على الورثة فقد صحت وان لم ينقسم سهام كل

فريق عليهم فاضرب عددهم في اصل المسئلة وعلو ليها

ان كانت عائلة وما خرج منه صحت المسئلة كما مر

واخوين للمرأة الربع سهم والاخوات ما بقي ثلاثة اسهم

ولا ينقسم عليهما فاضرب اثنين في اصل المسئلة تكون

ثمانية ومنها نضع المسئلة فان وافق سهامهم

عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة كما مر

وستة اخوة للمرأة الربع سهم والاخوة ثلاثة فاضرب

ثلث عددهم في اصل المسئلة ومنها نضع المسئلة فان لم

ينقسم سهام فريقين او ثلاثة او اكثر فاضرب احد

الفريقين في الاخر ثم ما اجتمع في الفريق الثالث ثم

ما اجتمع في اصل المسئلة فان تساوت الاعداد

اجزا احدها عن الآخر كما رأيت واخوين فاضرب
اثنتين في اصل المسئلة فان كان احد العددين جزءاً
من الآخر اغني اكثر عن اقل كاربعة سنوة واخوين
اذا ضربت الاربعة اجزاك عن الآخرين فان وافق
احد العددين الآخر ضربت وفق احدهما في جميع الآخر
ثم ما اجتمع في اصل المسئلة كاربعة سنوة وستة اعمام
فالسنة توافق الاربعة بالانصاف فاضرب نصف
احدها في جميع الآخر ثم في اصل المسئلة تكون ثمانية
واربعين ومنها تصح فاذا صحت المسئلة فاضرب بها
كل وارث في التركة ثم اقسم ما اجتمع على ما صحت
منه الفريضة بخرج حق الوارث فاذا لم تقسم
التركة حتى مات احد الورثة فان كان ما يصيبه من

الميت الاول ينقسم على عدد ورثته فقد صحت المسئلة
فما صحت منه الاولى وان لم تنقسم صحت فريضة الميت
الثاني بالطريقة التي ذكرناها ثم ضربت احد المثلين
في الاخرى ان لم يكن بين سهام الميت الثاني وبين صحت
منه فريضته موافقة فان كان بينهما موافقة
فاضرب وفق المسئلة الثانية في الاولى فما اجتمع صحت
منه المسئلان وكل من كان له من المسئلة الاولى شيء
مضروب فيما صحت منه المسئلة الثانية ومن كان له
من المسئلة الثانية شيء مضروب في تركة الميت الثاني
فاذا صحت مثله المناسبة واردت معرفة ما يصيب
كل واحد من حساب الدراهم فسمت ما صحت منه المسئلة
على ثمانية واربعين فما خرج اخذنا من سهام

قال الفقيه ابو الليث الغيبة على اربعة اوجه في وجه هي كفرة وفي وجه هي نفاق
 وفي وجه هي معصية وفي وجه هي مباح **فاما الوجه الذي هو كفر** فهو اذا اغتاب
 المسلم فقيلا له لا تغيب فيقول ليس هذا غيبة لاني صادق فيه فقد استحل
 حرم بالادلة القطعية واستحلال ما ثبت حرمة بالادلة القطعية كفر **واما الوجه**
الذي هو نفاق فهو ان يغتاب انسانا فلا يسميه عند من يعرفه انه يريد به فلانا
 فهو غيبة ويرى من نفسه انه تورع عن الغيبة فهذا نفاق **واما الوجه الذي هو معصية** فهو
 ان يغتاب انسانا ويسميه ويعلم انها معصية فهو عاص وعليه التوبة **واما الوجه**
الذي هو مباح فهو ان يغتاب انسانا فاسقا معلنًا بفسقه او صاحب بدعة لان غيبة
 الفاسق والمبتدع ليس بغيبة وان اغتاب الفاسق ليحذر الناس عن الفسق
 يشاب عليه لانه يكون من قبيل النهي عن المنكر وقال **عليه السلام** اذكر الفاجر بما فيه
 كي يحذره الناس وثلاثة لا يكون غيبتهم غيبة سلطان الظالم وفاسق المعلن وصاحب
 بدعة يعني لا يكون ذكر ظلمهم وفسادهم وبدعتهم غيبة ولو ذكر شيئا من غير المذكور
 منهم يكون غيبة

